الجامعة اللبنانية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
الفرع الأول

الأزمة السورية وتداعياتها السياسية على لبنان

رسالة أعدت لنيل شهادة ماستر بحثي في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد:
عادل حسن حيدر

لجنة المناقشة:

الدكتور عادل علي خليفة	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور طوني جورج عطا الله	أستاذ	عضواً
الدكتور كميل حبيب حبيب	أستاذ	عضواً

٢٠١٧-٢٠١٨

إهداء

شكر وتقدير إلى كل من أسهم وساعد في إعداد هذا البحث
وأخص بالذكر الدكتور عادل خليفة.

ولا أنسى بالطبع أفراد أسرتي وزوجتي ناديه ناصر وأبنائي
حسن وعلي ونوال.

وأهدي بحثي هذا مع تحياتي إلى الجيش اللبناني البطل وكل من
ساهم في الدفاع عن لبنان.

مخطط البحث

مقدمة

القسم الأول: تطورات الأزمة السورية

الفصل الأول: الربيع العربي

المبحث الأول: أسباب الأزمة السورية

المبحث الثاني: بدء الأزمة السورية وتطوراتها

المبحث الثالث: تحولات الميدان من خلال التدخل الدولي الخارجي

الفصل الثاني: مبادرات حل الأزمة السورية

المبحث الأول: مجلس الأمن وقراراته بشأن الأزمة السورية

المبحث الثاني: مؤتمرات جنيف واجتماعات أستانة

المبحث الثالث: اعتماد الدولة السورية سياسة المصالحات التدريجية في العديد من المناطق

المبحث الرابع: احتمالات الحل للأزمة السورية

القسم الثاني: التداعيات السياسية للأزمة السورية على لبنان

الفصل الأول: الأطراف السياسية في لبنان وتأثرها بالأزمة السورية

المبحث الأول: انقسام القوى السياسية في لبنان

المبحث الثاني: كيفية إدارة الأوضاع اللبنانية في ظل تأثيرات الأزمة السورية عليه

المبحث الثالث: الأثر السياسي على المؤسسات الدستورية

الفصل الثاني: العلاقات السياسية اللبنانية– السورية

المبحث الأول: مظاهر تأثر العلاقات بين البلدين

المبحث الثاني: النازحون السوريون في لبنان

المبحث الثالث: دور الأطراف الدولية في المحافظة على استقرار لبنان

المقدمة

تداخلت في الحرب السورية كل العوامل الداخلية والخارجية وتقاطعت التناقضات الإقليمية والدولية حتى أصبحت الحرب في سوريا حرباً دولية ومن أسوأ حروب القرن لما شهدته من دمار وقتلى وجرحى وتهجير للمدنيين وقد بلغ عدد من الدول التي تورطت في هذه الحرب أكثر من ثمانين دولة.

لم تكن الحرب في سوريا محض صدفة ولم يكن الربيع العربي لحظة انفعالية أججت المشاعر لحظة احتراق البو عزيز في تونس، إنما جاءت لعدة أسباب منها الخارجي ومنها الداخلي، وهذه الأسباب أدت إلى تفكيك جيوشها وتقسيمها وتجزئة المجزء منها، دخلت سوريا والمنطقة منعطفاً مجهولاً، وها هي في خضم معركة دولية من معارك التاريخ.

بعد وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد في العام ٢٠٠٠ استلم الحكم في سوريا نجله الدكتور بشار الأسد، وقد سار على النهج ذاته وبقى متمسكاً بالقضية الفلسطينية وأكد على الثوابت السورية وتمسكه بالعروبة ومقاومة العدو الإسرائيلي. وقبل حدوث الأزمة في سوريا عُرِضت عليه مغريات كثيرة مقابل تخليه عن المقاومة في لبنان الممثلة بحزب الله وقطع علاقته بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، لكنه رفض ذلك وبقي متشبثاً بموقفه. ومن هنا بدأ المحور المعادي لسوريا بالعمل على زعزعة الأوضاع الداخلية بالضغط اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً على النظام السوري.

تجدر الإشارة إلى أن الحرب في لبنان كانت المختبر والمدخل لتقنيات الحروب الداخلية التي اختبرت أولاً في المختبر اللبناني قبل انتقالها إلى سوريا ودول عربية أخرى.

إن ما جرى لم يبدأ مع الربيع العربي المزعوم عام ٢٠١١، وإنما منذ القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ومع تنامي ومطامع الغرب بحثاً عن منابع الثروة. نظم الاستعمار الجديد عدواناً مدروساً بنسخ مختلفة، تأخذ تجلياتها، في كل مرة وفي كل بلد شكلاً مغايراً. جاء الربيع العربي ربما كما ذكرنا لأسباب داخلية مأزومة ولكن أيضاً في سياق حلقة من سلسلة حلقات التآمر والذي كان مختلفاً من بلد لآخر من واقع مضطرب ومنقسم مما أسهم في سقوط بعض النظم بشكل دراماتيكي (تونس – مصر) ومما دفع إلى تحويل الخطة سريعاً نحو ليبيا واليمن وصولاً إلى سوريا إحدى أطراف محور المقاومة والعروبة.

بدأت الأزمة السورية في منتصف شهر آذار ٢٠١١، حيث تحولت الاحتجاجات التي شهدتها بعض المدن والقرى إلى مواجهات أهلية بين قسم من الشعب السوري والجيش السوري النظامي، وتوسعت هذه الاحتجاجات الشعبية وشارك فيها قسم أصيل من هذا الشعب ضد النظام الحاكم وهم يريدون تحقيق مطالبهم المتمثلة بالحرية والحقوق السياسية والمدنية وغيرها.

وبدأت الاحتجاجات تزداد حدتها بعد دخول عناصر خارجية ومشاركة دول إقليمية في إدارة الصراع حيث توسعت حدود الأزمة لتشمل جميع الأراضي السورية بشكل عام وتمتد إلى البلدان المجاورة لسوريا مع انتشار النازحين السوريين في لبنان والأردن وتركيا والعراق وحتى مصر وبعض البلدان في شمال أفريقيا وكذلك إلى أوروبا[١].

وهكذا أصبحت الأزمة السورية، بعد تطوراتها المتسارعة، أزمة دولية بل حالة خاصة في الصراع الإقليمي والدولي، وتختلف عن سابقاتها في الحركات الإجتماعية والإنتفاضات الشعبية التي أطاحت بالحكام في دول أفريقيا من تونس إلى ليبيا ومصر ثم انتقلت إلى اليمن وبعدها إلى سوريا.

لكن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من توسع الأزمة السورية وتشعبها وتعقيداتها على مختلف المستويات العالمية، يكاد يكون حالة منفردة من خلال تحول المواجهات من احتجاجات شعبية وصراعات سياسية بأبعاد اجتماعية واقتصادية إلى ما يشبه الحرب الأهلية بأبعاد دينية وطائفية، ترافقت مع كثرة الدول وتنوع الجهات المشاركة في إدارة الأزمة التي باتت من أصعب الأزمات العالمية، وذلك نتيجة الانقسام الدولي الحاصل في مواجهته الأحداث بشكل لم يشهده العالم منذ نحو ربع قرن، وقد أدى ذلك إلى إطالة عمر الأزمة وتمددها من الإطار المحلي إلى الإقليمي والدولي، وهي تبدو مرشحة للاستمرار في لعبة توازن القوى الدولية كساحة مواجهة تستخدم فيها كافة الوسائل والأسلحة السياسية والدينية والطائفية[٢].

كانت هناك ظواهر مشتركة لهذه الانتفاضات، ولو أن النتائج التي جاءت بها اختلفت من دولة إلى أخرى. كل الانتفاضات بدأت بحركة احتجاج شبابي وغالباً غير منظم، جيل من الشباب المبادر لم يسبق له مثيل ينتفض، بهدف المطالبة بالحرية والديمقراطية والحقوق السياسية والاقتصادية– الاجتماعية، لا سيما توفير فرص العمل.

---

[١] كمال ديب، ازمة في سورية،، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠١١–٢٠١٣، ص. ٧٥

[٢] فؤاد مطر، سوريه المغلوب على أمرها، ط ١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٣، ص. ٥٠٤

تمت هذه التحركات بسرعة لافتة وأخذت الحيز الأول والأكثر في الإعلامين العالمي والعربي، استفادت من التغطية العالمية الواسعة في وسائل الإعلام العالمية، وفي وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، وحصلت على تأييد دولي متعاطف مع التغيير في العالم العربي.

إن تطور الأحداث في سوريا وتفاقمها، ونظراً لوجود حدود مشتركة كبيرة بين لبنان وسوريا وتدخل بعض الأطراف اللبنانية في الأزمة السورية لا توحي بوجود حل لها، فإن الوضع في لبنان سيبقى يتأثر بها سلباً وبخاصة على الصعد السياسية والإقتصادية والأمنية وحتى الإجتماعية. وهو الأكثر تأثيراً نظراً لضعف الدولة، والتوترات الطائفية، وانقسام اللبنانيين حول القضية، والتحالفات السياسية التي قامت بدور أساسي.

إن النزوح السوري إلى لبنان، منذ بداية الأزمة السورية، والذي تزامن مع وضع إنساني واقتصادي كارثي في سوريا، كان له أثر كبير على لبنان على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والأمنية حيث تبين وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد النازحين السوريين بلغ ١.٥ مليون نازح سوري في لبنان.

يشكل هذا العدد الكبير من النازحين السوريين، والذي يشكل نسبة ٣٥% من عدد سكان لبنان، عبئاً ثقيلاً على الصعد كافة يجب تداركه ومعالجته من قِبل الدولة اللبنانية، فالاقتصاد اللبناني أصبح على حافة السقوط وانخفض النمو من ٦% إلى ١% وهذا ينذر بتداعيات خطيرة على الوضع اللبناني بشكل عام. كما أن البنى التحتية غير مهيأة ولا مُعَدَة لزيادة مفاجئة وإضافة هذا العدد الكبير إلى سكان لبنان واللاجئين الفلسطينيين.

وقد برزت مشكلات اجتماعية وصحية، وكذلك في قطاع التعليم، خاصة وأن العائلات السورية لجأت إلى مخيمات عشوائية غير منظمة وتفتقر إلى الحماية، كما لا يوجد إحصاءات دقيقة لعددهم، وبخاصة أن عدداً كبيراً منهم قد دخل لبنان بطرق غير شرعية وهم غير مسجلين في القوائم الرسمية المخصصة لهم.

ومن الآثار الإجتماعية أيضاً ما يختص بموضوع الولادات التي حصلت في لبنان، ومعظمها غير مسجل في سجلات الولادة من أجل إحصائهم، وقد يسبب مشكلة اجتماعية في المستقبل، وما يترتب على ذلك من تسوية وضع هذه الولادات؛ هل ستحمل الجنسية اللبنانية مستقبلاً أم لا، وذلك يترتب عليه نشوء مشاكل أساسية في المجتمع اللبناني.

كل هذا أدى إلى ضغط كبير على الاقتصاد اللبناني والدولة اللبنانية، مما دفع هذه الأخيرة إلى مناشدة المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته تجاه النزوح السوري إلى لبنان؛ وقد أدت هذه المناشدة إلى تقديم مساعدات مالية وعينية من الأمم المتحدة وبعض الهيئات الدولية إلى النازحين عبر الدولة اللبنانية، ولكن هذه المساعدات لم تفِ بالحاجة المطلوبة ولم تمثل أكثر من ٦٠% من الاحتياجات الحقيقية للنازحين، مما أجبر الدولة اللبنانية إلى تحمل ما تبقى من أعباء. وقد انعكس ذلك على المواطن اللبناني الذي أصبح يعاني من نقص كبير وحاد في متطلباته وتأمين احتياجاته من قِبل الدولة.

وقد صدر بيان عن وزير الاقتصاد اللبناني رائد خوري يبين فيه أن كلفة النزوح إلى لبنان منذ بداية الأزمة السورية وحتى العام ٢٠١٧ بلغت حوالي ١٨ مليار دولار أميركي وقد أدى ذلك إلى زيادة الدين العام اللبناني وضعف في اقتصاده.

وقد تأثر القطاع السياحي في لبنان كثيراً حيث إن الاقتصاد اللبناني يرتكز على هذا القطاع، وقد إنخفض عدد السياح بشكل كبير وفقاً لإحصاءات الفنادق وحركة الدخول والخروج من مطار رفيق الحريري الدولي.

كما انعكست أزمة النزوح السوري على الاستثمارات في لبنان وتدنت نسبتها بشكل ملحوظ، وجرى سحب رؤوس الأموال من المصارف اللبنانية، وبخاصة المودعة بالعملات الصعبة، فلجأ مصرف لبنان إلى التدخل بشكل مستمر لتأمين السيولة بالعملات الصعبة للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي ودعم العملة الوطنية.

حاول لبنان حل مشكلة النازحين السوريين التي تفاقمت على أرضه، وسعى للحصول على مساعدات مالية وعينية، في حين أن الأزمة كانت أعمق من الخطوات الخجولة التي قامت بها الحكومة، وتخطت كل الجهود اللبنانية وخاصة في جو من الانقسام وغياب الرؤية لدى القوى والأحزاب السياسية المتمثلة في الحكومة حول سبل معالجة قضية اللجوء، كما وأن المجتمع الدولي يتفاعل مع الأزمة السورية ليس من منظار موضوعي إصلاحي، وإنما من خلفية تغيير النظام الحاكم.

أهمية البحث:

وتكمن أهمية البحث في كونه يعالج أهم الموضوعات الإقليمية والدولية، ألا وهو انقسام العالم حول مصير الرئيس السوري بشار الأسد، وقد أدى هذا الانقسام إلى تشكُل محورين: محور

المقاومة بقيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يقابله محور آخر بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وقد حشدت معظم الدول قوتها لمساندة هذا المحور أو ذاك. وقد وصف البعض الحرب على سوريا بأنها حرب عالمية ثالثة غير معلنة، ووصفها البعض الآخر بأنها حرب عالمية بالتقسيط، وأن المنتصر في الأزمة السورية يبسط سيطرته على المنطقة العربية لما تشكله سوريا من موقع جغرافي واستراتيجي مهم، وخصوصاً لأن دورها المحوري والريادي في الصراع العربي الإسرائيلي لا يخفى على أحد؛ لذلك أخذت الأزمة السورية هذا القدر من الخطورة والأهمية في ما يتعلق بالتعاطي بشأنها بين هذين المحورين.

إشكالية البحث:

يطرح هذا البحث إشكالية كبرى تتمثل بالتالي:

هل من تداعيات لهذا الحراك على لبنان؟ وما هي طبيعة هذه التداعيات؟ وهل لبنان قادر على تحملها على كافة الصعد؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

كيف يمكن تجنب هذه التداعيات على لبنان ما هو سيناريو حل الأزمة السورية والتداعيات على لبنان؟

وسوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال شرحنا لمسار الأزمة السورية والصعوبات الناجمة عنها؛ فالأزمة السورية ما زالت مستمرة وما كتب قد كتب ولا يستطيع أحد التنبؤ عن مآلاتها بقدر ما يستطيعه الميدان بالرغم من وجود عدة سيناريوهات.:

ولقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الوضع وتحليله للوصول إلى النتائج الواضحة ذات العلاقة بالتداعيات المحتملة على لبنان، كما اعتمدنا في بعض الأحيان على المنهج التاريخي لوصف بعض الأحداث التي جرت في سوريا على الصعد المحلية والإقليمية والدولية والتي أدت إلى تدمير سوريا وجعل ما كان قائماً فيها أثراً بعد عين.

وسنعالج هذا الموضوع من خلال قسمين:

القسم الأول: الأزمة السورية من غير الغوص في تفاصيلها.

القسم الثاني: يتضمن تداعيات الأزمة السورية على لبنان وبخاصة من الناحية السياسية والتي تُلزمنا التطرق ولو قليلاً إلى معالجة الناحيتين الأمنية والاقتصادية وذلك لأن السياسة والأمن والاقتصاد مرتبط بعضها ببعض.

القسم الأول

تطورات الأزمة السورية

ليس غريباً أن تكون الحرب السورية هي الأزمة الأساسية في الصراع العربي الإسرائيلي، والغريب هو أن تتزامن جميع الأزمات في فترة واحدة، والتي حصلت في العديد من البلدان العربية، حيث بدأت في تونس عام ٢٠١٠ ما سمي بثورة الياسمين، ومن ثم انتقلت إلى مصر، وبعدها إلى ليبيا ثم سوريا والعراق واليمن. هل كانت هذه الأحداث محض صدفة أم أنها حصلت في إطار مشروع مدروس ومنسق يرمي إلى تحقيق هدف خطير يغير وجه المنطقة كلها؟![١].

فالواضح من قراءة ما جرى ويجري في البلاد العربية ومآسي الربيع العربي أنه جاء نتيجة لما سمي سابقاً بمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الجديد، وما رسمته الولايات المتحدة الأميركية، وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، حيث أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على احتلال أفغانستان بحجة محاربة الإرهاب، وبعدها على احتلال العراق عام ٢٠٠٣ لنفس الهدف، بالإضافة إلى نزع السلاح الكيميائي في العراق. لكن لم يتحقق ما ادعته الولايات المتحدة الأميركية، وقد كان هدفها ما وراء ذلك من تقسيم منطقة الشرق الأوسط على قاعدة تجزئة المجزأ وتفتيت المفتت، وذلك كله خدمة لإسرائيل. وسنحاول الإضاءة على ما سمي بالربيع العربي. فهل هذا الذي حصل في البلدان العربية هو ربيع عربي أم فوضى عارمة أدت إلى تدمير هذه البلدان العربية[٢]. طبعاً فإن التفكك والانقسام الحاصل يؤدي إلى وجود تربة خصبة وبيئة حاضنة في الدول العربية التي حصلت فيها أحداث وذلك بالنظر إلى الأنظمة الحاكمة في هذه الدول ولأسباب داخلية متعلقة بحقوق الشعب ومطالبته بالحرية والديمقراطية والإصلاحات، لذلك نرى أنه يوجد جو ملائم لنشوب هذه الأحداث وامتدادها بشكل كبير إلى بعض الدول العربية.

---

(١) كمال ديب، ازمة في سورية،، ص.٧٥.

(٢) Jean Pierre Filiu, Le nouveau Moyen-Orient, Fayard, Paris, 2012, p. 108.

الفصل الأول

الربيع العربي

١- **تونس**:

انطلقت أواخر العام ٢٠١٠ احتجاجات شعبية في بعض الدول العربية بسبب الفقر والحرمان في هذه البلدان وأنظمتها الديكتاتورية المتحكمة بمفاصل هذه الدول. وكانت أولى شرارات الاحتجاجات وانطلاقها في تونس نتيجة إقدام المدعو محمد البوعزيزي على إحراق نفسه على مرأى الكثير من الحاضرين؛ وقد أقدم على القيام بذلك نتيجة الفقر والحرمان والاستبداد وقمع الحريات الشخصية. وبعد هذا التاريخ بدأت الاحتجاجات الشعبية السلمية بالمطالبة بالإصلاح والحرية وتأمين مقومات العيش للمواطنين وبانتخابات حرة ونزيهة واستبدال الأنظمة الاستبدادية بأنظمة ديمقراطية مشابهة للأنظمة الديمقراطية الغربية. وقد وصفت هذه الاحتجاجات بالثورة الشعبية ونجحت هذه الاحتجاجات أو "الثورة" في تونس والتي سميت بثورة الياسمين، في الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي. وكانت الثورة التونسية في البداية جيدة نوعاً ما إذا وصفنا هذه الإحتجاجات بالثورة، ولكن الثورة لو أردنا تعريفها فإنها يجب أن يكون لها "قيادة موحدة واستراتيجية واضحة وهدفها تغيير النظام واستلام السلطة"[١].

إن الذي تلا ما يسمى بالثورة التونسية من احتجاجات متتالية سواء في مصر أو ليبيا واليمن والعراق، وصولاً إلى سوريا، هو عنوان بحثنا وقد تم تسمية هذه الاحتجاجات بالربيع العربي[٢].

في بداية هذه الإحداث كان معظم المراقبين والمحللين السياسيين ينظرون إليها بأنها بداية تغيير الأنظمة الاستبدادية والديكتاتورية، واستبشروا خيراً، ولكن لو رجعنا إلى السبب الرئيس لهذه الأحداث فإنه يتلخص بسببين رئيسيين، الأول هو الفقر والثاني هو قمع الحريات، فهذه الدول تحكمها أنظمة ديكتاتورية متسلطة تتحكم فيها قلة قليلة من الأشخاص يرثون السلطة ويورثونها دون أية إجراءات ديمقراطية من التناوب على السلطة، فسياسة هذه الأنظمة هي قمع الحريات، وإن أسباب هذه الاحتجاجات موضوعية، ولكن من خلال مجريات ومتابعة ما حدث نرى أن أسباب هذه

---

[١] مطر فؤاد، سوريا المغلوب على أمرها، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣، ص.٥٠٤.

[٢] عبد الله غلوم الصالح، التحولات الجيو- سياسية في الشرق الأوسط، ط١، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٦، ص.٣٧٥.

الاحتجاجات لم تكن معيشية وحسب بل خارجية هدفها تدمير دول هذه المنطقة وتقسيمها وتجزئتها وإضعافها خدمة لمشروع شرق أوسط جديد خدمة لإسرائيل ومن يدور في فلكها ويلف لفيفها.

لقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إشعال نار الثورات وتأجيج التضامن بين الشباب الذين وجدوا بهذه الوسائل فرصة للتغيير والتعبير عن آرائهم.

٢ – مصر

تدحرجت هذه الاحتجاجات بعد اقدام الأنظمة على قمع المتظاهرين والتصدي لهم والبطش والقتل لإنهائها. وأدت سياسات القمع هذه إلى تدرج المطالب التي نادى بها المتظاهرون إنطلاقاً من المطالبة بالحرية والعيش الكريم وتأمين المتطلبات المختلفة وأبسط الأمور، إلى المطالبة بإسقاط الأنظمة الحالية واستبدال أنظمة ديمقراطية بديلة بها[١].

وقد كانت الثورة التونسية هي البداية إلى أن انتقلت العدوى إلى مصر التي تعاني من بعض الفساد وشعبها الحرمان، إذ تنص بعض التقارير الدولية على وجود سبعة ملايين مصري مشرّد بين القبور وتحت الأدراج (تقرير الأمم المتحدة أيلول ٢٠١٧)، وما تلاها من أحداث ومظاهرات وشغب فتدخلت القوى الأمنية وعملت على قمعها ولكن دون جدوى، فسقط قتلى وجرحى بالمئات مما أدى إلى اشتعال هذه الاحتجاجات وإسقاط الرئيس المصري محمد حسني مبارك.

٣ – ليبيا

وكذلك في ليبيا حيث أدت هذه الاحتجاجات إلى فوضى عارمة مطالبة بإسقاط نظام معمر القذافي، وقد نصب لليبيا فخ عبر تسعير الأحداث وإشعالها تحت شعار اسقاط النظام الإستبدادي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل من الصدفة توحد الشعارات التي أطلقت في الدول التي حصلت فيها الاحتجاجات أم أن هناك أطرافاً خفية غير معلنة أشعلت فتيل الأحداث في هذه البلدان؟ وهذه الأطراف الخفيّة هي الدول التي لها مصلحة في إسقاط الأنظمة المعادية لها لأن الأحداث الجارية كشفتها وهي التي ساعدت الاحتجاجات الشعبية، بكافة الوسائل، وتوحدت شعاراتهم تحت مسمى الربيع العربي في شعار "الحريّة والديمقراطية" بدءاً من تونس ومصر وصولاً إلى ليبيا وسوريا.

---

[١] https://ar.m.wikipedia.org/wiki/الربيع_العربي

هل كان هذا الشعار من نسج الطرف الخفي الذي حرك هذه الاحتجاجات؟ فالربيع العربي أدت نتائجه إلى تدمير هذه البلدان وبخاصة ليبيا وقد جاء التدمير من قِبل أطراف النزاع في الداخل وأيضاً من خلال قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ عام ٢٠١١ وقد طالب هذا القرار من الرئيس الليبي معمر القذافي بالتوقف عن قصف المدنيين، وجاء تحت الفصل السابع، مما أفسح في المجال لتدخل حلف شمال الأطلسي الناتو عسكرياً تحت عنوان حماية المدنيين، ولكن دول الناتو استغلت هذا القرار فتدخلت وقصفت بشكل عنيف، وقد أدى ذلك إلى اسقاط النظام الليبي، فأحدث فوضى عارمة في ليبيا احتجاجاً على أهداف قرار مجلس الأمن وعكس مبتغاه بإحلال السلم ووقف قصف المدنيين.

٤ – اليمن

وتلت الاحتجاجات في مصر مباشرةً احتجاجات في اليمن، بحيث تطورت هذه الأحداث للمطالبة بإسقاط النظام الذي يترأسه علي عبد الله صالح، وقد أدت هذه المظاهرات والاحتجاجات إلى تنحيه، وترأس اليمن نائبه عبد ربه منصور هادي وبعد تفاقم هذه الاحتجاجات قدم عبد ربه منصور هادي استقالته، وبعدها عاد عن استقالته وبدأت الخلافات حول دستورية ما قام به لأن مجلس النواب اليمني لم يبت بهذه الاستقالة؛ إلا أن المعارضة بقيادة أنصار الله "الحوثيين" اعتبروه مستقيلاً.

ولكن تطورات الأحداث في اليمن وتدخل التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية عسكرياً دون حسم الأوضاع لمصلحة فريق على آخر أدى إلى تدمير اليمن، وحتى الآن ما زالت الأحداث فيها مشتعلة من غير حل بل تأزمت الأوضاع وتشعبت من غير إيجاد مخرج من المخارج أو حل من الحلول المناسبة لها.

٥ – سوريا

أما في سوريا، وهي المحطة الأهم في أزمات المنطقة أو ما يسمى بالربيع العربي، وهي موضوع بحثنا. فقد كانت هذه الاحتجاجات في ١٥ آذار ٢٠١١ حيث بدأت سلمية وبشعارات مطالبة بالحرية والعدالة إلى أن تدحرجت الأحداث وفق ما رسم المخططون لها وأدت إلى تدمير سوريا خدمة لإسرائيل عبر تدمير جميع الجيوش العربية القوية[١]. وبما أن الجيش العربي السوري كان الجيش

---

[١] بشارة عزمي، سوريه درب الآلام والحرية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص.٨٥.

العربي الوحيد في مواجهة إسرائيل، فقد عمل المخططون على مد الأحداث بالوقود لإشعالها من أجل إغراق سوريا في الفوضى والقضاء عليها. وقد تدرجت هذه الأحداث إلى أن أصبحت فوضى عارمة بعد التدخل الدولي والإقليمي، مما أدى إلى تدميرها على كافة الصعد من غير إيجاد حل لها حتى الآن هذا الربيع العربي وهذه الأحداث لا تشبه الربيع بأي شكل من الأشكال، بل إنها أشبه بالجحيم المدمر بكافة أوصافه وآثاره. إنها الفوضى لتدمير سوريا والأقطار العربية وفقاً لما رسمه مخططو هذه الأحداث في البلدان العربية التي ذكرت: وسوف ندرس تطورات الأزمة السورية وما آلت إليه من كوارث ومآسٍ بالغة القسوة وهي مبحث من جملة مباحث نفصل الحديث عنها على الشكل التالي[1]:

---

[1] فؤاد عجمي، التمرد السوري، ترجمة أحمد الشنبري، ط١، بيروت، ٢٠١٣، ص.٩٧.

المبحث الأول

أسباب الأزمة السورية

هناك الكثير من الاجتهادات والتحليلات التي كتبها المحللون السياسيون عن أسباب الأزمة السورية، وكل باحث أو محلل حدد أسباب الأزمة وفقاً لانتمائه السياسي، ولكنها أجمعت كلها على أن هناك أسباباً داخلية وخارجية لها؛ لذلك فإنه من الصعب استنباط الأسباب الحقيقية دون العودة إلى ما يحيط بالمنطقة العربية من صراع عربي إسرائيلي وما تمثله سوريا في هذا الصراع وتؤديه من دور بالغ الأهمية؛ فهي تعمل وتسعى من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة من قِبل إسرائيل، لهذا السبب كانت الهجمة على سوريا من خلال الأحداث التي تعرضت وتتعرض لها؛ لذلك فإن هناك أسباباً داخلية وأخرى خارجية لهذه الأزمة[١].

<u>الفقرة الأولى: الأسباب الداخلية</u>

يوجد العديد من الأسباب الداخلية بالإضافة إلى الأسباب الخارجية الضاغطة التي مهدت لاندلاع الأزمة السورية، منها اقتصادية واجتماعية وسياسية وفكرية والفساد المستشري وسياسة القمع التي اتبعها النظام الحاكم وهيمنة الحزب الواحد على جميع مفاصل الدولة. ومن الأسباب الداخلية الرئيسة هيمنة الطائفة العلوية على بقية الطوائف المكونة للمجتمع السوري، وبخاصة الطائفة السنية وهي الأكبر في سوريا، وتُعتبر مهمشة وغير ممثلة في السلطة تمثيلاً عادلاً نظراً بعددها الكبير ولكونها تشكل القسم الأكبر من الشعب السوري. وقد أحدثت سيطرة الطائفة العلوية على الدولة، من خلال رئيس سوري علوي، واحتكار الطائفة العلوية للرئاسة، امتعاضاً شديداً لدى الطوائف الأخرى، وبخاصة الطائفة السنية باعتبار النظام في سوريا نظاماً ديكتاتورياً[٢].

<u>الفقرة الثانية: الأسباب الخارجية</u>

لقد جرى استغلال هذا الإستياء الداخلي لدى الشعب السوري من قِبل جهات خارجية في تفجير الحرب السورية عبر عدة وسائل ساعدت على استمرار الحرب لفترة طويلة من غير التوصل

---

[١] بثينة شعبان، عشرة أعوام مع حافظ الأسد، ط٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤، ص.٢٧٥.

[٢] كريستيان شينو، دروب دمشق، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٧، ص.٢٥٩.

إلى حل مقبول لها. ومن أجل تحليل وفهم ما يحدث في سوريا من حرب شاملة على كامل الجغرافيا السورية، لا بد لنا من الرجوع إلى الماضي، وبخاصة أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ حين وقع الإعتداء الإرهابي في الولايات المتحدة الأميركية وتحديداً في نيويورك، وبدلت هذه المحطة السياسة الأميركية. وعلينا كذلك دراسة انعكاسات هذا الحدث على السياسة الأميركية بعد هذا التاريخ وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية والتحول الأميركي بعد صدور القرار ١٣٧٣ من مجلس الأمن؛ فقد قرأت دمشق أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تُعِد خطة للمنطقة وأن التحول الأميركي سيكون كبيراً، كما استشعرت بأنها ستكون هي المستهدفة من بين الدول التي ستتعرض لهذا التحول الأميركي في المنطقة العربية، وذلك لأسباب متعددة، ومنها[١]:

١- تبين لاحقاً بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ أن زعزعة استقرار سوريا سيكون هدفاً للولايات المتحدة الأميركية على الرغم من وجود قناعة بأنه لا علاقة لسوريا، لا من قريب ولا من بعيد بهذه الأحداث، لأنها لم ترضخ للرغبات الأميركية ولم تذعن لإملاءات الإدارة الأميركية وشروطها المذلة.
٢- إن سوريا قد تمنعت عن أن تحذو حذو مصر وتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل.
٣- تحالف سوريا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومساندتها ومساعدتها لحزب الله في لبنان وبالتالي تشكيل محور المقاومة وعدم الرضوخ للرغبة الأميركية بفك تحالفها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

فبعد أحداث ١١ أيلول أقدمت الولايات المتحدة الأميركية على احتلال أفغانستان بذريعة محاربة الإرهاب، وفي العام ٢٠٠٣ قامت باحتلال العراق فعمدت سوريا إلى المشاركة في مقاومة القوات الأميركية على الأراضي العراقية كحرب استباقية شنتها كيلا تدخل هذه القوات إلى الأراضي السورية. ومن أجل ذلك لجأ الرئيس السوري إلى التحالف مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله في لبنان عن قناعة. وبينت سوريا من خلال ذلك أن خيار المقاومة هو الخيار الصحيح وأن اجتياح الولايات المتحدة الأميركية للعراق يشكل تهديداً كبيراً للمنطقة بأسرها، وبالتالي تهديداً مباشراً لسوريا، لأن القوات الأميركية قد أصبحت على الحدود السورية من خلال احتلالها للعراق[٢].

---

[١] سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج، ط٢، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٦، ص.١١٥.
[٢] ميشال سورا، سوريا الدولة المتوحشة، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٧، ص.١٧٠.

وقد ظهر للعيان تغير كبير في السياسة الأميركية عرف آنذاك بمشروع الشرق الأوسط الكبير. وكانت سياسة الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن تفتيت المنطقة وتقسيم المقسم وتجزئة المجزأ وإضعاف دول المنطقة، وبخاصة الدول العربية التي تواجه إسرائيل والمتمثلة بالعراق وسوريا ومصر. وتمتلك هذه الدول العربية أضخم الجيوش العربية، وقد هدفت الولايات المتحدة الأميركية من خلال ضرب هذه الجيوش وإضعافها خدمة لمصلحة إسرائيل وحمايتها، وهذا هو الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأميركية. وقد أصبحت مصر خارج هذه المعادلة بعد توقيعها لإتفاقية كامب دايفيد مع إسرائيل وبالتالي بقيت الدولتان، سوريا والعراق، هما اللتان تهددان الكيان الصهيوني، وبالتالي فمن الواجب ضربهما[١].

وتأكيداً لما سبق ذكره ما ورد في الرسالة التحذيرية المباشرة التي حملها وزير الخارجية الأميركي كولن باول إلى الرئيس السوري بشار الأسد. وقد تبين من خلالها أن هدف الولايات المتحدة الأميركية بالدرجة الأولى بل من أولى أولوياتها أمن إسرائيل. ولذلك طرحت شروطاً تعجيزية على الرئيس بشار الأسد، حيث استخدمت في هذه الرسالة صيغة الأمر "نريد ونطلب"[٢].

وفي مضمون هذه الرسالة يطلب الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن من سوريا أن تقفل مكاتب حركة حماس، والجهاد الإسلامي والمنظمات الفلسطينية كافة وطرد قادتها من دمشق، كما يطلب وقف دعم حزب الله اللبناني ونشر الجيش اللبناني على الحدود مع "إسرائيل" من أجل إلغاء أي دور للمقاومة في محاربة إسرائيل، وأن على الرئيس بشار الأسد تنفيذ هذه الشروط التي ذكرت في هذه الرسالة، وبذلك انهاء دور سوريا في الصراع العربي الإسرائيلي. وفي حال استجابة الرئيس بشار الأسد لهذه الشروط يصبح الشريك الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة وربما ينصبونه زعيماً على الدول العربية وراعياً لها. إلا أن شجاعة الرئيس بشار الأسد وقناعته بالخط الذي ينتهجه بدعم المقاومة موجهاً بوصلته نحو تحرير فلسطين، ووفقاً لقناعته، رد الرئيس على وزير الخارجية الأميركي كولن باول بأنه يرفض كافة مطالبه ولن ينفذ أياً منها إلا في حال العودة إلى إطلاق عملية السلام العادل والشامل، ومن ضمنها سوريا.

---

[١] كمال ديب، الحرب السورية تاريخ سوريا المعاصر، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠١٥، ص.٥١٢.

[٢] سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج، مرجع سابق، ص.١٢١-١٢٢.

بعد رفض الرئيس الأسد مطالب الولايات المتحدة الأميركية أصبح العدو الأول لها في المنطقة، وبخاصة بعد سقوط العراق ووقوعه في قبضتها، وبالتالي أصبحت سوريا هي الهدف الثاني بعد العراق "الذي ينبغي ضربه وإضعافه"، وهذا ما حصل فعلاً. وما خطط لسوريا من أجل تدميرها على غرار ما حصل في ليبيا وغيرها من الدول العربية؛ وقد دمرت سوريا بشكل لم تشهد له أي دولة في التاريخ الحديث مثيلاً[١].

ولم يكن الهدف من هذه الحرب التي شنت على سوريا الإصلاح والحرية ونشر الديمقراطية ولا الثورة، لأن للثورة مقومات أي أيديولوجية وقادة، وبرنامج سياسي لقيادة سوريا إلى الاستقرار والتقدم والإزدهار، فأين الأيديولوجية في هذه الحرب؟ وأين القادة من المسلحين الإرهابيين؟ وما هو برنامجهم؟.

إن الدعم الغربي للمعارضة السورية، وفقاً لتأكيد الكاتب الفرنسي جان بيار استيفال، لم يكن مستنداً إلى أية رغبة في الإصلاح أو أي شعور بالإنسانية، وهنا يأتي التساؤل إذا كانت مبادئ العدالة والإنسانية هي التي بررت للغرب تدخله في الصراع السوري، فلماذا لم تتم إثارة هذه الهواجس النبيلة للتحرك في دول أخرى حيث حقوق الإنسان مغتصبة أكثر مما هي عليه في سوريا؟[٢].

يضاف إلى هذه الأسباب دور إسرائيل في الأزمة السورية من خلال تورطها بشكل مباشر في مساعدة المسلحين من أجل تدمير سوريا خدمة لمصلحتها لا من أجل سواد عيون هؤلاء المسلحين الإرهابيين، وهي لم تخفِ رغبتها في تقسيم سوريا لإضعافها وضرب المقاومة من خلالها، وقد دعمت المسلحين بالسلاح والأمور اللوجستية، واستقبلت في مستشفياتها جرحى منظمة جبهة النصرة الإرهابية حسب تصنيف مجلس الأمن لها وكذلك جرحى الجيش الحر وغيرها من المنظمات الإرهابية. إن هدف إسرائيل هو تدمير الجيوش العربية الكبرى بعد تحييد الجيش المصري من خلال إتفاقية كامب دايفيد، وبقي إذاً الجيشان العراقي والسوري، حيث جرى تدمير الجيش العراقي من خلال احتلال الولايات المتحدة الأميركية للعراق عام ٢٠٠٣، وها هو الجيش السوري يتعرض لحدوث صدع خطير في صفوفه من خلال تدمير سوريا، وبذلك يكون هدف إسرائيل قد تحقق.

---

(١) Jean-Loup Samaan, Les oscillations de la politique américaine face à la crise syrienne, Les Cahiers de l'Orient, Automne 2014, p.47.

(٢) Jean Pierre Estival: La tragédie syrienne: Révolte populaire ou complot international, L'Harmattan, Paris, 2013, p. 161.

وقد ساعدت الدول الأوروبية الولايات المتحدة الأميركية في سياستها هذه في منطقة الشرق الأوسط، والدليل على ذلك مشاركة بريطانيا الولايات المتحدة الأميركية في احتلالها للعراق. أما فرنسا فجاء دورها من خلال الأزمة السورية بحيث تحالفت مع بقية الدول الغربية ووقفت إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية وذلك بشخص جاك شيراك ومن بعده نيكولا ساركوزي وفرنسوا هولاند(١). فالرئيس جاك شيراك اعترض على الموقف الأميركي عند احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وكان غير مؤيد لها وقد هدد باستعمال الفيتو في مجلس الأمن، ولكنه لم يصمد أمام الضغط الأميركي فأذعن للضغوط المذكورة وقام بالتحالف مع الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن. واتبعت فرنسا الخطة الأميركية ذاتها عندما عرضت على الرئيس بشار الأسد العمل على التفاوض مع إسرائيل والقيام بمبادرة سلام معها، وعند ذلك تصبح سوريا الدولة الأولى في المنطقة(٢).

ونظراً لما تقدم فإن سوريا تتعرض لضغوط كبيرة وحرب شرسة لضرب الدور الذي تقوم به في المنطقة ولانضمامها إلى محور المقاومة المعادي للمحور الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية وبمشاركة الدول الغربية وما يسمى بدول الإعتدال من الدول العربية؛ فأصبحت سوريا الضحية نتيجة لتضارب المصالح الإقليمية والدولية. فهناك حوالي ٨٠ دولة شريكة بالحرب على سوريا بقيادة الولايات المتحدة الأميركية و١٤٠ منظمة مسلحة مرتبطة بدول إقليمية ودولية وتتصارع فيما بينها وتنفذ أجندة هذه الدول وفقاً لخلفياتها السياسية. إن الإنقسام الدولي بشأن الأزمة السورية واضح من خلال الإنقسام في مجلس الأمن والذي عكس اختلافاً في المواقف بين المحورين المذكورين.

---

(١) سامي كليب، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج، مرجع سابق، ص.١٧٨.

(٢) Jacques Chirac, Mémoires - Le Temps présidentiel, Tome 2, Edition Nil, Paris, 2011, p. 161.

المبحث الثاني

بدء الأزمة السورية وتطوراتها

إن للأسباب الداخلية والخارجية التي ذكرناها سابقاً دوراً كبيراً في إشعال الأزمة السورية التي انطلقت شرارتها الأولى في ١٥ آذار ٢٠١١ حيث أقدم عدد من التلامذة في درعا على كتابة شعارات مناهضة للنظام الحاكم في سوريا على جدران مدرستهم. ومن البديهي هنا أن نسأل أنفسنا، هل كانت هذه الشعارات محض صدفة أم أن هناك من خطط لها وما الهدف الحقيقي من ورائها؟[١].

إننا نميل إلى أن هذه الشعارات كانت مدروسة ومخططاً لها، والدليل على ذلك هو السؤال التالي: لماذا لم تكتب هذه الشعارات من قبل، أي قبل حدوث الأزمات في بعض الدول العربية أو ما سمي بالربيع العربي؟. إنما كانت هذه الشعارات هي الخطوة الأولى، وإن المراد منها إثارة البلبلة وردة فعل النظام السوري عليها، وكان المخططون لذلك يرمون إلى استدراج النظام السوري نحو المواجهة مع المناهضين له، وهذا ما حصل فعلاً، حيث إن الأحداث تسارعت وتدحرجت بعد ذلك بصورة دراماتيكية.

وقد أقدم النظام على اعتقال مفتعلي وكاتبي هذه الشعارات ولم يحذر أو يكترث لما أصاب بعض الدول العربية مما يسمى بالثورات، وكان هذا فخاً جرى نصبه للنظام السوري، وقد وقع فيه فعلاً، فكانت ردة الفعل اعتقالات ومضايقات للمحرضين على كتابة الشعارات المذكورة، حيث تطورت الأزمة من مجرد كتابة شعارات إلى احتجاجات شعبية مناهضة للنظام السوري ومطالبة بالحرية والعدالة الإجتماعية والمساواة بين المواطنين إلى أي فئة أو طائفة انتموا، فهم سوريون فقط وطائفتهم هي سوريا[٢].

الفقرة الأولى: تدحرج الأحداث وتطورها الميداني

وقد تسارعت الأحداث وبدأت بفقدان النظام السيطرة شيئاً فشيئاً على الأوضاع من خلال الدعوات للتظاهر بعد صلاة الجمعة تحت شعار الكرامة والحرية للشعب السوري، ومع مرور الوقت،

---

[١] درويش صبر، سوريا تجربة المدن المحررة، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص.١٣٥.

[٢] Souhaïl Belhadj, La Syrie de Bashar Al-Asad, Editions Belin, 2013, Paris, p. 95.

بـدأ أصـحاب الاحتجاجـات والـدعوات إلــى النـزول إلــى الشـوارع للتظـاهر، ولـم تعُـد تقتصـر هـذه الاحتجاجات والمظاهرات على درعا فقط، بل انتقلت إلى مناطق ومحافظات أخرى، وبدأت الأيدي الخارجية الخفية بمساعدة ومساندة هذه الاحتجاجات والمظاهرات وفقاً لما هو مرسوم لها من قِبل المخططين والضالعين في تأجيج نارها[1].

وقد تطورت هذه الاحتجاجات في مناطق متعددة في سوريا وأصبحت تنتقل وتنتشر بسرعة انتشار النار في الهشيم، وبدأت الشعارات تتدحرج وتطورت إلى أن بلغت حد المطالبة بتنحي الرئيس السوري بشار الأسد ومن ثم إسقاط النظام.

ومع تطور المظاهرات أقدم النظام السوري على قمع الاحتجاجات التي بدأت سلمية، حسب المراقبين للأوضاع في سوريا، وقد لجأ النظام السوري بعد فقدانه السيطرة على هذه الاحتجاجات إلى استخدام القوة بشتى أنواعها من القمع إلى استخدام السلاح في وجه المتظاهرين. واحتجاجاً على سفك الدماء بدأت مواقف شاجبة لأعمال النظام السوري، وبدأت الضغوط الدولية على سوريا.

ومع انتهاء عام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢ تطورت الأحداث وتسارعت لتؤدي إلى سقوط مزيد من القتلى والجرحى، حيث جرى إمداد المتظاهرين بالسلاح، وإرسال المقاتلين من الخارج عبر الدول المجاورة لسوريا وبخاصة عبر الحدود التركية والأردنية واللبنانية والعراقية، وقد نفت سلطات هذه البلدان ذلك في بداية الأزمة إلى أن أصبحت واضحة وغير قابلة للإنكار وبخاصة في تركيا والأردن؛ وقد فتحت حدود هاتين الدولتين لدخول المسلحين الإرهابيين إلى داخل سوريا بحجة مساعدة المعارضة السورية ومحاربة النظام السوري.

وفي البداية اعتبرت معظم الدول أن ما يحدث في سوريا ثورة شعبية ومعارضة سلمية تطالب بالحرية والعدالة؛ وقد جرى استغلال هذه الشعارات من قِبل بعض الدوال الناقمة على النظام السوري، وبخاصة الدول الإقليمية مثل تركيا والسعودية وقطر، وقد كانت هذه الدول الثلاث من أكثر الدول تورطاً في الأحداث السورية وإمداداً للمعارضين والوافدين من كل مكان بالسلاح.

لقد أثبتت الأحداث أنها أعمال فوضى مسلحة لا تشبه أية ثورة في العالم؛ فالثورة لها أيديولوجية وقيادة موحدة بينما في سوريا لا يوجد أية أيديولوجية وهناك ما يقارب أكثر من ٢٠ تنظيماً

---

[1] عبد الله غلوم الصالح، التحولات الجيو- سياسية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص.٣٧٥.

مسلحاً تحت مسميات متعددة، وكل تنظيم يتلقى المساعدة من مصادر خارجية، إما من مؤسسات أو جمعيات تطلق على نفسها وصف خيرية، أو من أشخاص أثرياء أو من دول معروفة بعدائها للنظام السوري خدمة لإسرائيل ومن يدور في فلكها.

الفقرة الثانية: موقف جامعة الدول العربية

والواضح من افتعال الأحداث في سوريا هو تسارع وتداعي مواقف الدول المعارضة لمحور المقاومة الذي تنتمي إليه سوريا. وقد سارعت جامعة الدول العربية برئاسة أمينها العام نبيل العربي إلى عقد اجتماعات متتالية للنظر في ذلك، وفي اجتماعها بتاريخ ١٦ تشرين الأول ٢٠١١، أصدرت بياناً دعت فيه الرئيس بشار الأسد إلى وقف العنف والبدء بحوار مع ما يسمى بالمعارضة السورية وإلى وقف إطلاق النار على المتظاهرين، كما أرسلت وفداً إلى سوريا برئاسة نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية للقاء الرئيس بشار الأسد حيث تم إبلاغه بمطالب اعتبرها انحيازاً للمعارضة السورية ولكنه لم يكترث لهذه المطالب وضرب بها عرض الحائط. وبعد مرور شهر تقريباً، اجتمعت جامعة الدول العربية مجدداً في شهر تشرين الثاني؛ وبعد المداولات بين أعضائها أصدرت قراراً بتعليق عضوية سوريا فيها، وقد اعترض كل من اليمن ولبنان على ذلك القرار وتحفظ العراق عليه.

يعتبر هذا القرار من أشد وأقوى القرارات المتخذة في تاريخ جامعة الدول العربية، وحبذا لو اتخذت قرارات مشابهة بحق إسرائيل. وقد توالت هذه القرارات واتخذ قرار آخر بتشكيل وفد من المراقبين العرب إلى الأراضي السورية وقد ترأس هذا الوفد اللواء محمد مصطفى الدابي.

الفقرة الثالثة: موقف الحكومة السورية من قرارات جامعة الدول العربية

وقد رضخت الحكومة السورية لقدوم هذا الوفد لمراقبة ما يحصل في سوريا وإرسال تقارير إلى جامعة الدول العربية في هذا الشأن، وقد كان لنزاهة اللواء محمد مصطفى الدابي صدى كبير، وقد نقل الوقائع وما يجري على الأراضي السورية كما هي ولكن مواقف وتقارير هذا الوفد كانت معاكسة لسياسة بعض النافذين من الدول في جامعة الدول العربية واعتبروا هذه التقارير غير واقعية ومنحازة إلى النظام السوري، وهو ما يتعارض مع ما هو مرسوم ومخطط لسوريا. وزادت تصريحات

رئيس وفد المراقبين العرب اللواء محمد مصطفى الدابي من جراء النقمة عليه وبخاصة من قِبل المعارضة السورية والدول الإقليمية والدولية الراعية والمساندة لهذه المعارضة وخصوصاً لدى تطرقه في تصاريحه إلى الحديث عن الأوضاع في محافظة حمص ومفادها أن الوضع فيها مقبول ولا يثير القلق بينما تريد بعض الدول منه إعطاء الأحداث في سوريا حجماً أكبر من حجمها، وبخاصة في حمص، من أجل إثارة الغضب الشعبي والدولي ضد النظام السوري. ولقد أزعج هذا التقرير كلاً من السعودية وقطر لمساواته بين النظام السوري والمعارضة السورية فيما يتعلق باستخدام العنف والقوة، مما دفع هاتين الدولتين إلى الدعوة إلى تدخل عسكري دولي مباشر لإسقاط النظام السوري على غرار ما حصل في ليبيا، على الرغم من أن نموذج ليبيا يجب تجنبه لكونه نموذج لتدمير الدولة وحيث جرى تدمير ليبيا على كافة الصعد[١].

منذ تلك الفترة بدأ التحضير للتدخل الدولي تحت مظلة مجلس الأمن، وقد ذهب كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي ووزير خارجية قطر حمد بن جاسم إلى الأمم المتحدة واجتمعا بأمينها العام بان كي مون، وتم الإعداد لمشروع قانون إلى مجلس الأمن بالتنسيق مع الدول الغربية للتدخل العسكري تحت الفصل السابع، ولكن الڤيتو الروسي والڤيتو الصيني كانا بالمرصاد لهذا المشروع.

ومن هنا بدأنا نشهد مرحلة جديدة من الصراع في المنطقة وبدأ تشكيل المحاور، وبدأت روسيا مع الصين بالوقوف في مجلس الأمن في وجه الولايات المتحدة الأميركية وكانت هذه المرة الأولى منذ انهيار الإتحاد السوفياتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة.

لكن تسارع الأحداث وتفاقم الأوضاع العامة في مختلف أنحاء سوريا والنجاحات التي حققتها المعارضة السورية وتغلغلها في البلدات وسيطرتها على معظم أرياف العاصمة دمشق، أثار القلق والخوف لدى النظام السوري على مستقبل الحكم في سوريا.

وكان تركيز وجود المعارضة السورية على الممرات للبلدان المجاورة لسوريا من خلال الدعم الذي تتلقاه منها، ولكن، بالرغم من هذه النجاحات العسكرية التي حققتها تلك الدول وتراجع سيطرة الجيش السوري على بعض المناطق والمدن، لم تتمكن المعارضة السورية من فرض ما تريد فرضه

---

[١] منى مطر، الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٣، ص. ٢٢٥.

على الأرض من مناطق آمنة، وكان هذا هو الحلم التركي الرئيس الذي عملت تركيا جاهدة على تحقيقه وبشتى الطرق والوسائل، لأن في ذلك مصلحة لها ولمشروعها للحصول على موطئ قدم لها على الساحة بالأزمة السورية. ولقد فشلت المعارضة السورية في الإستيلاء على السلطة وفقاً لما خططت له بعد سيطرتها على حوالي ثلثي مساحة الجغرافيا السورية، بينما يسيطر النظام السوري على الثلث الباقي، كما احتفظ بالمدن الرئيسية وبخاصة العاصمة دمشق والساحل السوري وقسم كبير من حمص، أي أنه بقي مسيطراً على المناطق ذات الأكثرية السكانية أو ما يسمى بسوريا المفيدة، واستطاع إدارة الحرب وتغيير المعادلة على الأرض وقلب موازين القوى بعد أن خسر مساحات واسعة من سوريا وأصبح مهدداً بالسقوط[1].

الفقرة الرابعة: خطط الإدارة السورية في إدارة المعركة

شهدت معظم المناطق السورية تظاهرات واحتجاجات عارمة باستثناء المناطق الساحلية، وتحديداً مدينة اللاذقية ودمشق إلى حدٍ ما، ما عدا بعض الاحتجاجات داخلها وهذا ما جعل النظام مهدداً بالسقوط في أية لحظة، لذلك تدخلت دول إقليمية ذات الوزن ووضعت ثقلها لإسقاط النظام السوري، وهي تركيا والسعودية وقطر؛ وقد كانت هذه الدول في مقدمة الدول الداعمة للمعارضة السورية بكافة الطرق شرعية كانت أم غير شرعية في سبيل إسقاط النظام وعلى رأسه الرئيس بشار الأسد.

شعر النظام السوري من خلال مراحل الأحداث التي جرت فيها الأزمة السورية لفترة محددة بأن حرباً دولية تشن عليه، لذلك أدرك ضرورة وضع خطط لمواجهة ما يرسم للدولة السورية واستراتيجية تحاكي الواقع السوري وما ستؤول إليه الأزمة وإدراك ما يتوقع من هذا الدفع والمساعدة الكبيرة للمعارضة السورية على كافة المستويات سواء منها البشرية أو المالية أو التسليحية أو اللوجستية وكل ما يجب إعداده لمحاربته. وقد وضع النظام السوري أمامه السيناريو الأسوأ لمواجهة هذه الإندفاعة الدولية الكبرى الساعية إلى مساعدة المعارضة السورية حتى لو تطلب الأمر مساعدة المنظمات الإرهابية كالدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وكذلك جبهة النصرة والتعامل مع الشيطان لسبب واحد فقط ألا وهو اسقاط نظام بشار الأسد.

---

[1] ميخائيل عوض، سورية صناعة النصر، ط٣، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧، ص.٥٦.

وقد عمل الجيش السوري على وضع خطط بتأنٍ ومسؤولية من غير اتاحة الفرصة أمام المعارضة لإلتقاط أنفاسها أو السيطرة على مناطق أخرى، وذلك باعتماده سياسة احتواء الهجمات واستيعابها وفق خطط عسكرية محكمة لاستدراج المسلحين والحاق أكبر قدر من الخسائر بهم وافشال مخططاتهم ونصب الكمائن لهم؛ والهدف من كل ذلك هو استيعاب الهجمات والتقليص من خسارة الأرض والمواقع العسكرية والحد من الخسائر البشرية في صفوف الجيش السوري نظراً للحاجة القصوى للعديد في صفوفه. ولقد انقسمت هذه الخطط إلى ثلاث مراحل: مرحلة الدفاع عن المناطق والمواقع العسكرية، ومرحلة الصمود في هذه المناطق، ومرحلة الحسم والهجوم، وقد تم ذلك على الشكل التالي[1]:

١- **مرحلة الدفاع:** في هذه المرحلة يقوم الجيش السوري بالدفاع عن مواقعه ومناطقه قدر المستطاع، ويقوم بالتراجع التكتيكي ونصب الكمائن لاستيعاب الهجوم وانزال أكبر عدد من القتلى والجرحى في صفوف العدو وبالتالي إضعاف قدرته على التحكم بمجريات المعركة. وقد تخلى الجيش السوري عن اتباع الخطط المتبعة في الجيوش النظامية التقليدية باعتماده على تقسيم قواته إلى مجموعات صغيرة تتألف من عدد محدود من الجنود، ثلاثة أو أربعة عسكريين، وتوزيع هذه القوات في أماكن متعددة ومتصلة لمساندة بعضها بعضاً إذا اقتضى الأمر، مما يؤدي إلى تبدد قوة المسلحين المهاجمين وبهذه الطريقة يخفف إلى الحد الأقصى من الخسائر البشرية في صفوف الجيش السوري.

٢- **مرحلة الصمود:** بعد أن استوعب الجيش السوري هجمات المسلحين انتقل من مرحلة الدفاع والتراجع التكتيكي إلى مرحلة الصمود والعمل على تثبيت مواقعه وعدم خسارتها أو التراجع أمام المهاجمين وإطالة أمد الحرب إلى أكبر فترة زمنية ممكنة لأن إطالة الحرب تبقى لصالحه بانتظار حصول متغيرات إقليمية ودولية. ونظراً لحاجته إلى الطاقة البشرية، عمد النظام السوري إلى تأليف تشكيلات سميت بـ"قوات الدفاع الوطني" مهمتها استلام المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري للمحافظة عليها وللسماح للجيش النظامي بالإنتقال إلى مناطق أخرى وفقاً لماجريات الحرب. وقد عمد الجيش السوري إلى خطة لاستنزاف المسلحين وإطالة أمد الحرب والمواجهة.

---

[1] سمير الحسن، الحرب السورية، ط١، دار بيسان، بيروت ٢٠١٧، ص.٩٤.

٣- **مرحلة الحسم والهجوم:** عمد الجيش السوري، بعد نجاحه في الصمود والدفاع عن مواقعه ومناطق سيطرته، إلى حسم المعارك بقدر المستطاع لكي يتمكن من الإنتقال والهجوم في مناطق أخرى، ما يعني أنه أخذ بزمام المبادرة، وعوضاً عن تلقي الهجمات أصبح الجيش السوري في هذه المرحلة في وضع المبادرة بالهجوم على المسلحين والقضاء على ما أمكن منهم، وبالتالي فإن هذه الخطط التي وضعت من جانب القيادة العسكرية السورية بمساندة ومساعدة خبراء واستشاريين إيرانيين في بداية الأمر، ومن ثم قدم إلى سوريا خبراء روس لمساندة ومساعدة الجيش السوري ورسم الخطط العسكرية وكيفية التعامل مع المسلحين في إدارة المعارك على كافة الأراضي السورية التي تتعرض لهجمات عسكرية من قِبل الإرهابيين.

وبعد تراجع الجيش السوري وخسارته مناطق عديدة من الجغرافيا السورية، تقدر بحوالي ٦٥% من مساحة سوريا، وانتشار المسلحين الإرهابيين وبخاصة مسلحي الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة على الحدود اللبنانية السورية وخاصة في منطقة القلمون السورية وحمص المحاذية للبنان، وتهديد مناطق عدة في البقاع اللبناني بقصف صاروخي من جانب الإرهابيين من داخل الأراضي السورية وعدم قدرة الجيش السوري على معالجة الأمر، إرتأت قيادة حزب الله في لبنان، وبطلب من الرئيس السوري بشار الأسد، التدخل مباشرةً في الحرب السورية فأرسل حزب الله مقاتليه إلى حمص في بداية الأمر بحجة حماية اللبنانيين القاطنين في حمص على الحدود اللبنانية السورية. وقد حرر هذه المناطق من الإرهابيين وبدأ بزج أعداد كبيرة من القوات المسلحة وانتشرت على جبهات متعددة إلى جانب الجيش السوري النظامي؛ وهكذا بدأت مرحلة جديدة في الأزمة السورية وبدأ الجيش السوري يلتقط أنفاسه، وهي مرحلة الهجوم بدلاً من الدفاع. وقد بدأ الجيش السوري بتحقيق إنتصارات على المسلحين؛ وكان لتدخل حزب الله مباشرةً أثره العملي والمعنوي. فبدأ الجيش السوري بالصمود والهجوم في آن معاً أما على الصعيد المعنوي فقد أحدث هذا الأمر إرباكاً لدى المسلحين الإرهابيين لأن حزب الله استعمل بحربه ضد المسلحين تكتيكات حرب الشوارع والعصابات بالإضافة إلى قدرة مقاتلي حزب الله على التعامل مع المسلحين بخطط مدروسة أدت إلى نتائج جيدة وناجعة.

الفقرة الخامسة: السلاح الكيميائي ونزع فتيل ضربة عسكرية لسوريا

بتاريخ ١٩ آذار عام ٢٠١٣، حصل هجوم على خان العسل بمحافظة حلب وجرى الاشتباه في استعمال السلاح الكيميائي في هذا الهجوم، وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل عدد من المدنيين والعسكريين من أفراد الجيش السوري النظامي وبدأت الإتهامات المتبادلة؛ فالمعارضة السورية وداعموها، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية اتهمت النظام السوري باستخدام السلاح الكيميائي ضد المسلحين، بينما نفى النظام السوري ذلك واتهم المعارضة باستخدامها السلاح الكيميائي داعماً اتهامه هذا بسقوط حوالي ١٦ قتيلاً من الجيش السوري، وهذا يعزز فرضية استعمال المسلحين هذا النوع من السلاح.

وعلى إثر الإتهامات المتبادلة، طالبت سوريا، ومعها روسيا، الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في هذا الهجوم. ولدى بدء مهام هذه اللجنة، بدأ الخلاف حول مهمتها، وبعدها وقع هجوم آخر في غوطة دمشق أدى إلى نسيان هجوم خان العسل، وتوجهت الأنظار نحو الهجوم الثاني. وقد اتهم الرئيس الأميركي باراك أوباما النظام السوري باستخدام السلاح الكيميائي ضد المسلحين واستغل هذا الهجوم وجعل منه فرصة لتجييش الرأي العام العالمي ضد النظام السوري سالكاً الطريق نحو توجيه ضربة عسكرية موجعة للنظام السوري، حيث بدأ التحضير لها عبر إرسال السفن الحربية إلى البحر الأبيض المتوسط مقابل السواحل السورية، وأصبحت الضربة العسكرية الأميركية حتمية، وقد تهيأت الأجواء الدولية لهذه الضربة، وفي الوقت المناسب تدخلت روسيا لنزع فتيل الضربة العسكرية بحيث أبرمت إتفاقاً مع الحكومة السورية للتخلص من السلاح الكيميائي ونقل هذا العرض إلى الولايات المتحدة الأميركية بحيث دحضت الحجة الأميركية ونجحت الوساطة الروسية في نزع فتيل الضربة العسكرية لسوريا.

وقد توجهت لجان متخصصة من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملت على إزالة السلاح الكيميائي والرؤوس الكيميائية في سوريا وعملت على معالجتها والتخلص منها وفقاً للقواعد الدولية المتبعة. وقد أتى الإتفاق على نزع السلاح الكيميائي في سوريا عام ٢٠١٣ مقابل بقاء نظام الرئيس بشار الأسد.

لقد أقدمت الدول الداعمة للمعارضة السورية، بعد علمها بهذه الصفقة، على زيادة مساعداتها للمعارضة السورية وتسليحها بسلاح متطور، وتحديداً للمنظمتين الإرهابيتين "داعش" وجبهة النصرة، فاهتزت أركان النظام السوري وبدأت مخاطر سقوطه تزداد بشكل جدي[١].

إن الإتهامات التي نسبت إلى النظام السوري باستخدام السلاح الكيميائي هي محض كذب وإفتراء، فاللجنة التي شُكلت برعاية الأمم المتحدة لم تتوصل إلى أية نتيجة جدية. وقد أزعج الإتفاق الأميركي الروسي السوري لنزع السلاح الكيميائي الدول الداعمة للمنظمتين الإرهابيتين داعش وجبهة النصرة، والتي كانت تريد اخذ السلاح الكيميائي ذريعة لتوجيه ضربة عسكرية قاضية للنظام السوري بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ولكن هذه الصفقة التي تمت بين النظام السوري والولايات المتحدة الأميركية أثارت غضب الإرهابيين من منظمتي داعش والنصرة فقاموا بتقديم ما يقدرون عليه من إمداد لهم من سلاح وعتاد وكل ما تحتاجه هاتان المنظمتان من مساعدات وإمدادات[٢].

---

[١] محمد محسن، وهم الحدود، ط١، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧، ص.٤٣.

[٢] دافيد دبليوليش، سوريه سقوط مملكة الأسد، ترجمة أنطوان باسيل، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص.١٩٤.

المبحث الثالث

تحولات الميدان من خلال التدخل الدولي الخارجي

أدى التدخل الدولي الخارجي في الأحداث السورية وانقسام الدول بين محورين رئيسيين: الأول هو الداعم للمعارضة السورية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والثاني داعم للنظام السوري بقيادة روسيا، أدى إلى تحولات كبيرة في الميدان العسكري على كامل الجغرافيا السورية، وسنعالج في هذه الفقرة التدخل الدولي أولاً ومن ثم التحولات الميدانية على الجغرافيا السورية.

الفقرة الأولى: التدخل الدولي الخارجي

لقد انقسم التدخل الدولي في الأزمة السورية إلى محورين: محور يدعم ما يسمى بالمعارضة السورية، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، ومحور آخر يدعم النظام السوري، وعلى رأسه روسيا. إن أهم الدول الداعمة للمعارضة السورية ذات الوزن المؤثر في الأحداث الجارية في سوريا هي تركيا والسعودية وقطر والولايات المتحدة الأميركية وغيرها من الدول، لكننا إذا أردنا أن نكون منصفين، فلا بد من القول إن هناك أكثر من ثمانين دولة حاربت ضد سوريا تحت ما يسمى التحالف الدولي، ولكن الدول المتدخلة بشكل مباشر وبصورة مؤثرة هي تلك التي ذكرناها.

فتركيا دولة جارة لسوريا ويفصل بينهما حدود طويلة، كما تربطها بسوريا علاقات اقتصادية كبيرة وكانت هناك علاقات شخصية بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس السوري بشار الأسد. ولكن، وبشكل مفاجئ، ومنذ بداية الأحداث السورية، اتبع الرئيس التركي سياسة عدائية للنظام السوري، وبدأ بمساعدة ما يسمى المعارضة السورية، وبخاصة الجيش السوري الحر، الذي يضم بعض الضباط والعناصر المنشقين عن النظام السوري. فأصبحت تركيا هي المحطة الرئيسية لدخول المسلحين من كافة أنحاء العالم إلى سوريا، وقد قامت بتأمين أماكن لهم داخل تركيا ونظمت انتقالهم إلى داخل الأراضي السورية. وقد قدمت كل من قطر والسعودية أقصى ما يمكن أن تقدماه من مساعدة للمسلحين من مال وعتاد وسلاح وكل ذلك عبر تركيا. والغريب أن هذه الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، استقدمت المسلحين المنتمين إلى تنظيم القاعدة الإرهابي وجميع هؤلاء المقاتلين الإرهابيين يمرون عبر الأراضي التركية والأردنية واللبنانية بتسهيلات من فرقاء داخل لبنان

مناهضين للنظام السوري. وقد سيطرت كل من الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة، المصنفتين منظمتين إرهابيتين من قِبل مجلس الأمن، على مناطق في الشمال السوري على الحدود التركية، وجنوب شرق سوريا على الحدود الأردنية وكذلك غرب سوريا على الحدود اللبنانية. بدأت هاتان المنظمتان بالتوسع في الداخل السوري وكذلك إلى داخل الحدود اللبنانية في البقاع، وتحديداً إلى جرود عرسال ورأس بعلبك والقاع؛ وقد أقدموا على خطف عدد كبير من عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي اللبناني(١).

وقد ساعدت تركيا والسعودية جبهة النصرة في الشمال السوري لمحاربة الأكراد في تلك المنطقة. وعندما شعر الأكراد بالخطر تم إنشاء الحزب الديمقراطي الكردي الذي طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما حصل، حيث قدمت لهم المساعدة والسلاح، وبدأ الأكراد بتحرير مناطقهم من مسلحي داعش والنصرة إلى أن طردوا هذه المنظمات من مناطقهم(٢).

وقد فرضت دول التحالف الدولي، أو دول المحور الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية، عقوبات إقتصادية صارمة على سوريا وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.

بالرغم من هذا الدعم للمعارضة السورية من قِبل هذه الدول وغيرها، والذي تحول معظمه إلى المنظمات الإرهابية، فإن النظام السوري بقي صامداً؛ وسبب صموده هو بقاء جيشه متماسكاً ومتمسكاً بعقيدته القتالية وبالعروبة، وكذلك بسبب المساعدة السخية التي قدمها له حلفائه.

وقد تعرض النظام السوري إلى خطر السقوط الحقيقي والدراماتيكي عام ٢٠١٤، وذلك عند احتلال داعش أكثر من نصف مساحة العراق، وقيام هذه القوات الداعشية المدججة بالسلاح المتطور بالسيطرة على سلاح الجيش العراقي وعلى مخازنه والمساعدات التي تلقاها من الأطراف التي تمده بالمساعدات العسكرية المختلفة، حيث تابعت هذه القوات الإرهابية تقدمها ودخلت الأراضي السورية، وبخاصة إلى محافظة الرقة ودير الزور في الشمال الشرقي لسوريا مع ما تمثله هذه المنطقة من أهمية إقتصادية كبرى نظراً لوجود حقول النفط السورية فيها، وبالتالي خسارة النظام السوري أكبر مدد إقتصادي له، واستخدام داعش لهذه الحقول النفطية واستخراج النفط وبيعه عبر الحدود التركية إلى الخارج، وبالتالي تأمين ما يلزم من سيولة نقدية بالعملة الصعبة، أي الدولار الأميركي، كما تمددت

---

(١) عبد الباري عطوان، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقي، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص.٤٢.

(٢) رفعت سيد أحمد، داعش خلافة الدم والنار، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٥، ص.٣٧.

داعش إلى قلب سوريا واحتلت مدينة تدمر في محافظة حمص ومدينة حلب المدينة الصناعية الأولى في سوريا وثاني أكبر مدنها[١].

وباحتلال حلب بدأ خطر تقسيم سوريا باعتبار حلب الضلع الثالث للمثلث السوري، ألا وهو حلب والساحل السوري ودمشق؛ وإن تفكك هذا المثلث يعني تقسيم سوريا بسهولة؛ ومن هنا جاء التدخل القوي لروسيا لمساندة النظام السوري والمشاركة في تقديم الدعم اللازم لتغيير المعادلة. وقد كانت مساعدة ومساندة حلفاء النظام السوري على الشكل التالي:

١- **حزب الله اللبناني:** كانت رؤية حزب الله، على الرغم من كونه حليفاً للنظام السوري، أن شرارة الأحداث في سوريا ستنتقل إلى لبنان وبخاصة عندما أعلنت الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" عن إنشاء دولة إسلامية تتخطى الحدود التي رسمتها إتفاقية سايكس بيكو في المنطقة، وهذا يعني أنها ستدخل لبنان إن استطاعت إلى ذلك سبيلا، وإنّ هدفها الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط شمال لبنان، ما يساعدها على تلقي السلاح والمساعدات عن طريق البحر.

وقد تدخل حزب الله عسكرياً في الحرب في سوريا بعد مرور حوالي سنة من بدايتها، وإثر تعرُض مناطق البقاع للقصف الصاروخي من قِبل الجماعات المسلحة، فانتقل الحزب إلى القصير في محافظة حمص وتوسع في تدخله حتى بلغ منطقة السيدة زينب في ريف دمشق بهدف حماية الأماكن المقدسة هناك. وبعد اشتداد المعارك والأحداث، أعلن الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أن الحزب قد تدخل في سوريا لحماية لبنان والأماكن المقدسة في سوريا وأن قواته ستكون في أي مكان من سوريا ووفقاً لما تتطلبه الحاجة، وأنها ستكون حيث يجب أن تكون في سوريا ليس دفاعاً عن سوريا فقط بل بصفة حرب استباقية دفاعاً عن لبنان. كما صرح مراراً وتكراراً أنه لن ينتظر أن يأتي إرهاب داعش وغيرها إلى لبنان ليحاربه في الداخل بل سيحاربه إنطلاقاً من الخارج منعاً لوصوله إلى لبنان[٢].

---

[١] ميخائيل عوض، سورية صناعة النصر، مرجع سابق، ص.١٥٧.

[٢] إيليا روغانتشوف مشروع داعش على وشك الإنهيار، الديار، العدد ١٠٢٠٦، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٩/٢٩، ص.١١ .

٢- **الجمهوريــة الإســلامية الإيرانيّــة:** بـدأت الجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة بتزويـد حـزب الله بالسـلاح والعتـاد، وتدخلت فـي الحـرب السورية عبر مستشـارين فقط علـى الأرض السـورية، ولكن، مع مرور الزمن، تكشفت أمور كثيرة منها وجود عناصر من الحرس الثوري الإيراني يساندون الجيش السوري النظامي.

٣- **روسيا:** وقد أدت الأزمة السورية إلى تشكيل محور الممانعة؛ ومن هنا جاء دور روسيا، فمنذ بدايـة الأزمـة السـورية وقفـت روسـيا إلـى جانـب النظـام السـوري علـى الصـعيدين السياسـي والعسـكري سـداً منيعـاً بوجـه الولايـات المتحـدة الأميركيـة فـي مجلـس الأمـن بتعطيلهـا عـدة مشـاريع قرارات تستهدف سوريا، باستخدامها الڤيتو، وساندتها في ذلك الصين بوقوفها إلى جانبها في مجلس الأمن؛ وأصبح الڤيتو مزدوجاً بوجه الولايات المتحدة الأميركية. أما على الصعيد العسكري، فقد كان لتدخل روسيا عسكرياً وقعه المهم على مسار الحرب ونتائجها في سوريا بعد أن تيقنت روسيا من أن النظام السوري آيل إلى السقوط بعد الضغط العسكري الكبير الذي مارسته المعارضـة السورية والمنظمـات الإرهابيـة المدعومـة من المحور الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية.

الفقرة الثانية: التحولات الميدانية

وقد أقدمت روسيا علـى زيـادة قواتهـا البحريـة فـي مينـاء طرطـوس وأنِشـأت قاعدة جويـة فـي اللاذقية عُرفت بقاعدة حميميم الجوية تحتوي على مدرجات لهبوط طائرات عسكرية ضخمة، ونصبت منظومـة صـواريخ أس٤٠٠ مضـادة للطـائرات، وهذه الصـواريخ هـي منظومـة بالغـة الفعاليـة والأهميـة الإستراتيجية في الدفاعات الجوية الروسية. وقد كان تاريخ ٣٠ أيلول عام ٢٠١٥ المحطـة الهامـة في سير الأزمة السورية؛ حيث بدأت القاذفات الجوية الروسية بالقصف الجوي على مواقع المسلحين وهو مـا عـرف بعاصـفة السـوخوي حيـث أن تلـك الطـائرات الحربيـة هـي مـن أحـدث الطـائرات العسـكرية الروسية. ومنذ ذلك التاريخ بدأ الجيش السوري يلتقط أنفاسه، وبدأ سـلاح الجو الروسـي يؤمن التغطيـة الجويـة للجـيش السـوري ويمهد لـه بقصـف مواقـع الإرهـابيين ومـن ثـم يتقدم الجـيش السـوري ويحقـق الإنتصـار تلـو الإنتصـار، وبدأت معنوياتـه ترتفـع، ومـع مـرور الـزمن توسـعت تلـك الإنتصـارات علـى المسلحين وإنكفأت المعارضـة إلـى الباديـة السـورية والصـحراء، أي إلـى خـارج المـدن السـورية الرئيسـة لعدم صـمودها أمـام الضـربات الجويـة الروسـية والسـورية وقـوات الجـيش السـوري وحلفائـه مـن الحـرس

الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني. ومع نجاحات الجيش السوري باستعادة مناطق ومدن قد خسرها بحيث كانت مدينة حلب هي المفصل الأساسي في الأزمة السورية؛ وقد قيل إن من يسيطر عليها يُعد منتصراً لأنها تمثل ضلعاً مهماً في المثلث الحيوي الذي يضمن عدم تقسيم سوريا؛ فهي الضلع الرئيس في هذا المثلث السوري وبعد خسارتها ووقوعها تحت سيطرة المسلحين أصبح خطر تقسيم سوريا وارداً؛ ولكن بعد تحقيق انتصارات الجيش السوري ومساندته ومساعدته من قِبل حلفائه، أي محور الممانعة، استطاع الجيش السوري تحرير حلب وفرض السيطرة الكاملة عليها. وكان لهذا الحدث أثر كبير في تغيير جذري جرى في مسار الأزمة السورية، وبدأت التحولات السياسية تفرض نفسها على الدول المؤثرة في الأزمة السورية، وبخاصة الدول الداعمة للمعارضة السورية، وهذا التحول يتمثل في تراجع تركيا عن مطالبتها بتنحي الرئيس بشار الأسد وكذلك الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبعض فصائل المعارضة السورية أدى إلى قبولهم ببقاء الرئيس بشار الأسد في المرحلة الإنتقالية. وقد انعكست التحولات الميدانية في الجغرافيا السورية بشكل واضح على المواقف السياسية للأطراف المعارضة للنظام السوري.

وبدأت حصون داعش بالتداعي، حيث سيطرت قوات سوريا الديمقراطية على محافظة الرقة بإسناد كبير من الولايات المتحدة الأميركية، فانتقلت داعش إلى محافظة دير الزور المجاورة لمحافظة الرقة. وقد تقدم الجيش السوري وسيطر على مدينة تدمر في حمص وتابع تقدمه نحو مدينة السخنه وأصبح على مسافة قريبة من محافظة دير الزور ومدينة البوكمال على الحدود العراقية السورية. وقد عمد الجيش السوري مع حلفائه إلى الزج بأقصى ما يمكن زجه من قوة، وعمل على تحرير محافظة دير الزور، ومن ثم حرر مدينة البوكمال؛ وبالتالي ربط الحدود العراقية السورية بعد تحرير الطرق من داعش، ونتيجة لذلك أصبح محور المقاومة الممتد من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى العراق مروراً بسوريا فلبنان متصلاً جغرافياً من خلال حزب الله أي إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما عملت على تحقيقه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبالتالي فقد أصبح لها حدود مع إسرائيل من خلال حزب الله اللبناني، حيث إن إسرائيل لا حدود جغرافية لها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وقد عملت الولايات المتحدة الأميركية مع حلفائها على إفشال أهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية خدمة لإسرائيل، لكنها لم تتمكن حتى الآن على الأقل من تحقيقه، وبالتالي فإن نفوذ

الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد امتد إلى البحر الأبيض المتوسط وكذلك الحدود الإسرائيلية. ولطالما نادت الجمهورية الإسلامية الإيرانية وعملت على المطالبة بتحرير فلسطين المحتلة من قِبل المحتل الإسرائيلي الغاصب، وهذا ما شكل السبب الأول والأهم في اندلاع نيران الحرب العالمية على سوريا محاولة من الأعداء لتقويض أسس الدولة السورية كافة وضرب سائر مؤسساتها الضربة القاضية التي لا تقوم بعدها للدولة السورية قائمة.

بعد هذه التحولات والانتصارات الميدانية بدأ المسار السياسي أو ما يُعرف بالبحث عن حلول سياسية للأزمة السورية بالتبلور.

الفصل الثاني

مبادرات حل الأزمة السورية

لقد مضى على الأزمة السورية حوالي السبع سنوات تقريباً وما زالت دون حل سياسي جذري. وجرت عدة مبادرات لحل الأزمة، بعد أن أخذت هذه الأزمة بُعداً إقليمياً ودولياً وبعد أن شهدت سوريا تدميراً شاملاً على كافة الصعد والمستويات سواء على صعيد مؤسسات الدولة والبنى التحتية والإقتصاد وكل ما له صلة بمقومات الوطن والدولة. وكان من نتائج هذه الحرب العبثية سقوط عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء وغيرهم، ومئات الآلاف من الجرحى، وتهجير أكثر من نصف الشعب السوري إما داخل سوريا وإما خارجها، وقد وُصفت هذه الحرب بأنها حرب عالمية ثالثة غير معلنة وأنها حرباً بالوكالة.

وقد صنفت هذه الحرب الدول الإقليمية والدولية وقسمتها إلى فريقين: فريق دولي مؤيد للنظام السوري وفريق آخر مؤيد للمعارضة السورية؛ وهذا أكبر تعبير عن أهمية سوريا في منطقة الشرق الأوسط وفي الصراع العربي الإسرائيلي، وما تمثله من مكانة في المنطقة وفي المحور الذي تنتمي إليه. تلك الحرب العبثية مليئة بالمآسي التي طالت وتطال الشعب السوري بأسره وبكافة انتماءاته موالين ومعارضين، فالحرب لا تفرق بين هذا وذاك؛ والنار تحرق الجميع. وقد بدأت معالم سير الحرب وإلى أي اتجاه تميل، وإن الحسم يبقى للميدان كما في كل الحروب، فالحرب تعتبر استمراراً للسياسة، ولكن بطرق أخرى مختلفة.

وإثر ما أخذت الحرب السورية تستغرق من وقت طويل، بدأت المبادرات السياسية تظهر إلى العلن منذ أن بدأت دفة المعارك والسيطرة على الأرض تميل إلى انتصارات الجيش السوري النظامي، وحتى الآن لم تسفر هذه المبادرات إلى حلول، ولكن ضوء التسويات بدأ يضعف؛ وبعض هذه المبادرات قد حققت نجاحاً محدوداً، والبعض الآخر فشل في تحقيق أي خرق حتى الآن، وبعض هذه الحلول الجزئية كانت من خلال قرارات مجلس الأمن ومؤتمرات جنيف واجتماعات أستانة والمصالحات التي يجريها النظام من خلال وزارة المصالحة التي استحدثت لهذه الغاية(١).

---

(١) Jacques Chirac, Mémoires - Le Temps présidentiel، مرجع سابق، ص.١٦١.

ولكن كافة هذه المبادرات لم تتمكن من إيجاد تسوية نهائية حتى الآن، وقد نجحت جزئياً في وضع الحل على السكة الصحيحة رغم طول أمد الحرب، وذلك يُعزى إلى تعدد الأطراف المتصارعة وكثرتها.

إن كل طرف يساعد المنظمتين الإرهابيتين الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة، المصنفتين إرهاربيتين من قِبل مجلس الأمن، يساعد الإرهاب ويعتبر مخالفاً لقرارات مجلس الأمن، ولكن أين المساءلة والمحاسبة؟ وهذا الأمر يعتبر إدانة لدول إقليمية ودولية؛ فهذا ما ظهر علناً؛ وعلى سبيل المثال ما حدث بين قطر والمملكة السعودية؛ فقد اتهمت السعودية قطر بمساعدتها الإرهاب، فردت قطر من خلال وزير خارجيتها، وعلناً، على قناة الجزيرة وشرح كيف تمد كل من قطر والسعودية الإرهابيين بالمال والمساعدات؛ فقد أدانوا بعضهم بعضاً وهذه الأسباب ساهمت في إطالة أمد الأزمة السورية واستعار لهيبها[١].

ونظراً للتضارب في وجهات النظر حول حل الأزمة السورية من قِبل المعارضة السورية والنظام الحاكم ومن يدعمهما، فإن المعارضة ومن خلفها الدول الداعمة التي تطالب برحيل الرئيس السوري بشار الأسد وإقصائه عن السلطة وتعتبره مسؤولاً عما جرى في سوريا وتطالبه بوقف تدخل الدول والأحزاب الداعمة له، وعلى رأسها روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله اللبناني، وتطالب بانسحابهم من سوريا وإنهاء تدخلهم فيها. أما بالنسبة للنظام السوري، وعلى رأسه الرئيس بشار الأسد ومن يدعمه من قوى إقليمية ودولية، فإنه يرى أن التدخل الخارجي في الأحداث السورية هو السبب الرئيس في تسعير الأزمة السورية وإطالة أمدها وعدم إيجاد حل لها.

وفي إطار الحل للأزمة السورية كما ذكرنا سابقاً، كثرت المحاولات لإيجاد حل للأزمة السورية من قِبل عدد من الأطراف الدولية والإقليمية، ومنها ما أجهضت في مهدها، وأخرى أنتجت حلولاً جزئية ومنها ما زالت مستمرة وتبحث عن الصيغ المناسبة لإيجاد حل لهذه الأزمة ترضي جميع الأطراف فيها قدر المستطاع. ومن هذه المبادرات مبادرة جامعة الدول العربية وكذلك الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن والمبعوث الأممي "ستافان دي ميستورا" وكذلك مؤتمرات جنيف الثمانية واجتماعات أستانة الثمانية، وكذلك مبادرة الدولة السورية من خلال استحداثها وزارة للمصالحة، وسنعرض لأهم هذه المبادرات على النحو التالي:

---

[١] منى مطر، الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء، مرجع سابق، ص.٣٠٦-٣٠٧.

المبحث الأول

مجلس الأمن وقراراته بشأن الأزمة السورية

وأقدم مجلس الأمن على تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال مبعوث خاص إلى سوريا من أجل التفاوض مع فرقاء النزاع، وقد نجح هذا المبعوث في الحصول على موافقة أطراف النزاع على إجراء مفاوضات لحل الأزمة سياسياً وامتناع الجميع عن إيجاد حلول عسكرية للأزمة وترسخت القناعة بالجلوس على طاولة المفاوضات. ونجح المبعوث الأممي في المهمة التي أوكلت إليه بفتح ثغرة عبر اجتماع أطراف النزاع في جنيف، وصدر عنه بيان كامل بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٢، وعبر إجراء محادثات متعددة الأطراف في فيينا، حيث صدر عنها بيان مشترك مدون في ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٥، وبيان الفريق الدولي في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٥[١].

وبعد مشاورات ومفاوضات دولية عبر مجلس الأمن وبعد أخذ ورد بين الدول المؤلف منها مجلس الأمن، وبخاصة بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية وقد تم التوافق بين هاتين الأخيرتين على إصدار القرار رقم ٢٢٥٤ عام ٢٠١٥ الذي وضع تصوراً لحل الأزمة السورية وخارطة طريق لها متضمنة عدداً من الإجراءات من أجل حل سلمي لا يرقى إلى استخدام الحل العسكري وفقاً للفصل السابع.

وقد انقسم أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى فريقين: فريق يرى أن أسباب نشوب الأزمة السورية هو النظام القائم في سوريا، وهو نظام دكتاتوري مستبد لا مشكلة لديه في رأيه في قتل شعبه إذا شعر بالخطر، لكي يبقى حاكماً ممسكاً بمفاصل السلطة، وإن حل الأزمة لا يمكن أن يتحقق إلا بإنتفاء سبب هذه الأزمة الذي هو النظام الدكتاتوري الحاكم، وهو الشرط الأساسي لتمكين الشعب السوري من العيش بحرية وأمان ومساواة بين كافة شرائحه، وهذا الشعب هو الذي يقرر مصيره والنظام الذي يحكمه من خلال إجراء انتخابات حرة وشفافة بإشراف الأمم المتحدة.

أما الفريق الآخر فيعتبر أن أسباب هذه الحرب هي التدخلات الخارجية عبر استغلال الظروف الداخلية لتسعير الحرب والفتنة عبر إدخال عناصر إرهابية إلى داخل سوريا لا تعرف للديمقراطية طعماً ولا رائحة، فهي عناصر إرهابية تؤمن بالقتل والفوضى وبرفض الآخر، ووجهة نظر

---

[١] منى مطر، الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء، مرجع سابق، ص.٣٠٧.

هذا الفريق أنه لا يمكن حل الأزمة هذه إلا من خلال القضاء على هذه الجماعات الإرهابية والتخلص منها كشرط رئيس لحل الأزمة المذكورة وتقرير الشعب السوري مصيره بنفسه واستعادة حريته والتعبير عن رأيه، وبعد ذلك تقرير مستقبله عبر انتخابات حرة ونزيهة.

ومن الواضح أن القرار يشير إلى محاولة مجلس الأمن اتخاذ موقف يجري من خلاله تجاوز هذا الجدل العقيم، ولذلك تبنى وجهة نظر الفريق الذي يرى أن الإرهاب الذي أدخل إلى سوريا هو السبب في الأزمة السورية. وهذا الإرهاب لا يشكل خطراً على سوريا فقط إنما هو خطر يهدد شعوب العالم كافة لأن الإرهاب لا حدود له ولا هوية أو دين له وإن شعاراته لا تُعبر عن الحقيقة ولا صلة لها بالواقع من قريب أو بعيد، وإنما هي وسيلة يتوسلها لاستقطاب إرهابين للتخريب والقتل والتدمير.

وقد اعترف القرار بحق الشعب السوري في النضال من أجل تقرير مصيره وإقامة نظام جامع يعبر عن تطلعات السوريين كافة؛ وقد تبين وفقاً لما يلي:

١- خلو القرار من أي اتهام أو إشارة إلى النظام السوري ولكنه تعامل مع هذا الأخر على قدم المساواة بينه وبين المعارضة السورية المعتدلة دون اتهام أي طرف منهما.

٢- طالب الجميع بوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات مباشرة بإشراف الأمم المتحدة من أجل وضع تصور واضح وترتيبات معينة لمرحلة ما بعد الحرب أو ما يسمى بالمرحلة الإنتقالية، ولم يوضح القرار بشكل صريح ماهية هذه المرحلة، ما أثار لغطاً في تفسيرها، وكل طرف فسرها وفقاً لمصلحته؛ فالنظام السوري فسرها بأنها مرحلة إنتقالية من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام بينما فسرتها المعارضة السورية بأنها مرحلة انتقال السلطة الحالية بقيادة الرئيس بشار الأسد إلى مرحلة جديدة وسلطة جديدة لا يشارك فيها الرئيس بشار الأسد، ومن خلاله إقصاء النظام السوري عن المشاركة بهذه المرحلة. وقُصد بالمرحلة الإنتقالية دون الانحياز لأي طرف وضع دستور جديد وانتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة بإشراف دولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة.

٣- لقد ذُكرت في هذا القرار وسميت بالإسم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة بصفتهما تنظيمين إرهابيين تجب محاربتهما والقضاء عليهما في مهدهما. ولم يبرئ تنظيمات إرهابية أخرى، ولكنه ترك المجال للإتفاق لاحقاً على تصنيف بعض المنظمات بالإرهابية أو المعتدلة.

٤- إقراره ضمناً بأن إسقاط النظام الحالي في سوريا لا يمكن أن يكون هدفاً دولياً ولكن هذا الأمر يقرره الشعب السوري وحده، وهو من يقرر مستقبله وشكل النظام الذي يحكمه.

وانطلاقاً مما سبق من وضع تصور ومخطط عامين لحل الأزمة السورية حظي هذا القرار بموافقة جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر. وقد تضمن القرار رقم ٢٢٥٤ إجراءات وجداول زمنية محددة على النحو التالي:

أ- مفاوضات رسمية بين ممثلي النظام والمعارضة، تبدأ في أوائل كانون الثاني ٢٠١٦ بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة.

ب- وقف إطلاق النار يبدأ سريانه فور الإنتهاء من الإتفاق على تفاصيل المرحلة الإنتقالية، ويتعين الشروع في وضعها موضع التنفيذ.

ج- يفترض القرار ضمناً أن تبدأ عملية إعمار سوريا في المناطق الآمنة والمستقرة التي يشملها وقف إطلاق النار، وفي المناطق المحررة من الإرهابيين لتمكين النازحين من العودة إلى قراهم وبلداتهم ومكان إقامتهم الأصلية بأمان، وبعدها يمكن للشعب السوري من ممارسة دوره الطبيعي في المشاركة الحرة في كل الاستحقاقات الخاصة بالمرحلة الإنتقالية وتحت إشراف الأمم المتحدة حين يحين موعد الإستفتاء على مشروع الدستور أو إختيار رئيس جديد للبلاد أو انتخاب ممثليه في السلطة التشريعية.

إن الأزمة السورية من الأزمات الدولية التي تهدد السلام والأمن الدوليين، لذلك وجب على مجلس الأمن وضع يده على هذه الأزمة لمعالجتها وفقاً لصلاحياته وباتخاذ قرارات جديدة تتيح تنفيذ مندرجات ما جاء في القرار رقم ٢٢٥٤ وإذا لزم الأمر، استخدام القوة العسكرية استناداً إلى الفصل السابع. وهذا القرار يتطلب توافقاً بين أعضاء مجلس الأمن، وبخاصة الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية وتحديداً روسيا والولايات المتحدة الأميركية، وهذا لا يبدو متاحاً في ظل موازين القوى الحالية على الصعيدين الدولي والإقليمي، أو ترك أحداث هذه الأزمة تتفاعل عناصرها على أرض الواقع كيفما كان شرط أن يضبط إيقاعها في الوقت نفسه من غير أن يؤدي ذلك إلى مواجهة عسكرية بين دول إقليمية أو دولية وفقاً لمصالح هذه الدول.

بعد القرار رقم ٢٢٥٤ الصادر عن مجلس الأمن، اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات أخرى لمعالجة الأزمة السورية أو لإيجاد حل مناسب لجميع أطرافها المتصارعين، ولكن بقيت هذه القرارات

دون تطبيق عملي على الأرض. كما فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار وفقاً للفصل السابع يتيح التدخل العسكري لحل الأزمة السورية وذلك بسبب الفيتو الروسي والصيني لتجنب حصول ما حصل في ليبيا على الأراضي السورية. وجميع مشاريع القرارات هذه يجري وضعها بشكل عام، من قِبل الولايات المتحدة الأميركية أو بعض الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا. ومن هذه القرارات التي مُررت دون استخدام حق الفيتو القرار رقم ٢١٣٩ عام ٢٠١٤ المتعلق بالحالات الإنسانية المترتبة عن نتائج هذه الحرب.

وصدرت قرارات عن مجلس الأمن بمواجهة الإرهاب، لكنها بقيت دون المستوى المطلوب باستخدام القوة العسكرية أي تحت مظلة الفصل السابع ومن هذه القرارات قرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥) بالإضافة إلى القرارات السابقة المتخذة بهذا الشأن كالقرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و٢١١٨ (٢٠١٣) و٢١٧٥ (٢٠١٤) و٢١٩١ (٢٠١٤) و٢٢٠٩ (٢٠١٥) و٢٢٣٥ (٢٠١٥). إلا أن هذه القرارات لا تؤدي النتيجة المرجوة منها، فبقيت دون جدوى حقيقية نظراً لأنها لم تأت تحت الفصل السابع أي باتخاذ إجراءات تنفيذية وتطبيقية ملزمة لجميع الأطراف المعنية بالأزمة، ما جعل هذه القرارات عديمة الجدوى، وكأنها لم تكن ولم تؤثر على ماجريات الحرب أي المساهمة في إيجاد حل للأزمة السورية ومحاربة الإرهاب الذي انتشر عالمياً ولم يصبح مجرد أزمة في سوريا فحسب بل أصبح الإرهاب أزمة عالمية يجب محاربته والقضاء عليه، وهذا يتطلب إرادة دولية صادقة لا تتحقق بمجرد الإعلان أنه يحارب الإرهاب، بل بالممارسة الفعلية على الأرض.

في سياق كل ما تقدم، على مجلس الأمن اتخاذ قرارات جديدة وملزمة وحازمة لفرض تسوية عادلة في سوريا ووفقاً للقرار رقم ٢٢٥٤ طالما أن هذا القرار صدر بالإجماع وبموافقة جميع الأطراف الدولية المعنية به. فعلى المجتمع الدولي أن يحزم أمره من خلال مجلس الأمن لحل الأزمة السورية أو أن يسحب يده من هذه الأزمة ويتركها لقدرها تتفاعل على أرض الواقع، مع الحرص على ضبط إيقاعها بعدم تمددها إلى دول الجوار السوري، ممّا يؤدي إلى مواجهة عسكرية بين دول إقليمية وأن يعلم مجريات هذه الحروب وأن يسيطر عليها فيصبح تطورها بالتالي إلى حرب عالمية ثالثة معلنة مستبعداً.

المبحث الثاني

مؤتمرات جنيف واجتماعات أستانة

تعتبر مؤتمرات جنيف واجتماعات أستانة من المبادرات الأساسية لإيجاد حل للأزمة السورية، لكونها عقدت برعاية دولية سواء في جنيف، بإشراف الأمم المتحدة، أم في اجتماعات أستانة، بحضور ممثلي روسيا وتركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة والمبعوث الأممي إلى سوريا ستافان دي ميستورا، والتي كانت فرصة حقيقية يجب التعويل على نتائجها ولو أن هذا المسار كان يسير ببطء ودونه عقبات.

فمؤتمرات جنيف الثمانية لم تحقق حتى الآن الهدف المرجو منها بإيجاد تسوية عادلة وحل شامل للأزمة، ولكن المبعوث الأممي دي ميستورا يسعى بشكل مستمر في جنيف لتحقيق خرق في المفاوضات من أجل البناء عليه. ولكن الاختلاف الحاصل بين أطراف المؤتمرين ووجهتي نظر المتحاورين ومصالح كل واحد من تلك المحاور أدت حتى الآن إلى فشل مؤتمرات جنيف. ولكن المحور الداعم للنظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد جنب سوريا ضربة عسكرية من قِبل الولايات المتحدة الأميركية التي تقود المحور الآخر المعادي للنظام والمؤيد للمعارضة السورية باستخدام روسيا والصين حق الفيتو مرات متعددة في مجلس الأمن ضد أي مشروع قرار يرمي إلى استخدام القوة العسكرية في سوريا[١].

كما أقدمت روسيا، من خلال الإتفاق الروسي الأميركي حول نزع السلاح الكيميائي الموجود لدى النظام السوري، على نزع هذا الفتيل بالإتفاق مع الحكومة السورية على القبول بتسليم هذا النوع من السلاح ومعالجته من قِبل الأمم المتحدة. وقد أدى هذا الإتفاق إلى سحب وإتلاف السلاح الكيميائي، فأصبحت سوريا خالية من السلاح الكيميائي لدى النظام السوري على الأقل. وقد جرى تأكيد ذلك من خلال تقارير الخبراء التابعين للأمم المتحدة.

هذا الموقف الروسي الصلب في مجلس الأمن بالوقوف في وجه الولايات المتحدة الأميركية ومعالجة جميع الذرائع التي قد تؤدي إلى ضربة عسكرية دولية بغطاء من مجلس الأمن، اتخذته

---

[١] إبراهيم حميدي، هيئة المفاوضات ترسل وفداً إلى جنيف، الحياة، العدد ١٩٢٩٣، بيروت، تاريخ ٢٠١٦/٠١/٣٠، ص. ١.

روسيا من خلال معرفتها بكيفية إدارة الأزمة السورية. إن روسيا بمواقفها هذه وإدارتها الحكيمة للأزمة السورية قد أقفلت الأبواب أمام تدخل دولي عسكري بزعامة الولايات المتحدة الأميركية وبغطاء من مجلس الأمن، وجعل الولايات المتحدة الأميركية تقتنع بأن الحل العسكري في سوريا غير ممكن لإسقاط النظام السوري، وهذا ما جعلها تستدير نحو الحل السياسي، وتبعها في ذلك دول متعددة متورطة في الأزمة السورية، ومنها تركيا والسعودية، وأصبحت القناعة شبه كاملة بإيجاد حل من خلال مؤتمرات جنيف واجتماعات أستانة[١].

إن استنهاض روسيا العسكري بعد إيقاظها من نومها لفترة طويلة بقوة وحسم الميدان لصالح النظام السوري، عبر التدخل العسكري المباشر من خلال سلاح الجو بتاريخ ٣٠ أيلول عام ٢٠١٥، بعد أن تأكدت بأن عدم تدخلها عسكرياً في سوريا سيؤدي إلى انهيار النظام السوري بسرعة بعد خسارته مناطق عديدة من الجغرافيا السورية ما نسبته ثلاثة أرباع مساحة سوريا. بعد هذا التدخل الروسي بدأ الجيش السوري بالتقاط أنفاسه والتقدم والسيطرة على الأرض، وأولى نتائج هذا التدخل كان استعادة الجيش السوري مدينة حلب ثاني أكبر مدن سوريا، والمدينة الصناعية الأولى. وقد عمل الروسي فيما بعد على خطين: حسم عسكري على الأرض، وفتح الباب أمام الحلول السياسية، وقد قدم الروس مبادرة أستانة، عاصمة جمهورية كازاخستان، بالتوافق مع تركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية لوضع حلول للأزمة السورية، وبدأت المفاوضات بين النظام السوري وقوات المعارضة السورية. وقد عقدت اجتماعات متتالية بلغ عددها ثمانية حتى الآن، وقد جرى ذلك بالتوافق بين روسيا صاحبة المبادرة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بمباركة ورضى أميركي في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأميركية منشغلة بالانتخابات الرئاسية بعد أن أصبحت ولاية الرئيس الأميركي باراك أوباما في نهايتها.

إن اجتماع أستانة الأول كان المدماك الأول والخطوة الأولى مع مؤتمرات جنيف لإيجاد حل للأزمة السورية. وقد صدر بيان بعد انتهائه ينص على إقامة آلية ثلاثية لمراقبة وقف إطلاق النار بين النظام السوري وفئات المعارضة المعتدلة. وقد استثنيت من هذا البيان المنظمتان المصنفتان إرهابيتين من قِبل الأمم المتحدة، وهما الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وجبهة النصرة،

---

[١] موسى عاصي، احباط في استانا، النهار، العدد ٢٦١٩٧، بيروت ٢٠١٧/٢/١٧، ص.١.

والاتفاق على هدنة في المناطق المتفق عليها وتثبيت الهدنة فيها. وقد يوحي اجتماع أستانة أن الحل في سوريا لا يمكن أن يكون عسكرياً وإنما هو سياسي لأنه الأجدى ولأنه الحل الوحيد الواجب والممكن تنفيذه، ولذلك لا بد من الجلوس واجراء مفاوضات مباشرة بين جميع الأطراف المتنازعة، وهو الحل الوحيد الذي يؤدي إلى اتفاق سلمي. وهذا ما تم تأكيده من خلال البيان الختامي لاجتماع أستانة، حيث أعلن وزير الخارجية الكازاخستاني خيرات عبد الرحمنوف أنه لا حل عسكرياً للأزمة السورية، ولا يمكن إنهاء هذه الأخيرة إلا من خلال الجهود الدبلوماسية وقرارات مجلس الأمن[١].

إن اجتماع أستانة وما نتج عنه مهد الطريق لمؤتمر جنيف جديد، وهذا المؤتمر الرابع بدأ بتوافق دولي وإقليمي؛ وكان الخلاف الأساسي فيه هو كيفية معالجة الأزمة السورية في مراحلها الأولى من الناحية الإنتقالية، والفريق الذي سيحسم المرحلة الإنتقالية هو الفريق المسيطر على الأرض والمتقدم ميدانياً[٢].

إن تقدم النظام في سوريا ميدانياً وبخاصة سيطرته على مدينة حلب وتعدد الأطراف في الأزمة السورية من منظمات وجماعات مسلحة وقوى إقليمية ودولية لم يساعد على إيجاد حل سريع للأزمة بل تعقد هذا الحل لأن لكل من بعض هذه القوى مصلحة في تدخلها في الأزمة السورية. وآخر ما تفكر به هذه القوى هو مصلحة سوريا بإيجاد حل نهائي في المدى المنظور على الأقل نظراً للإختلاف الكبير في وجهات النظر بين الأطراف المتورطة في الأزمة السورية إلا إذا حصل اتفاق روسي أميركي يراعي أيضاً مصالح بعض القوى الإقليمية المنخرطة في الأزمة السورية، لأن الأثمان التي تدفعها هذه القوى لا بد من أن تأخذ مقابلها الثمن المناسب لكي تعود إلى صياغة حل لهذه الأزمة وتأخذ في الإعتبار اجتثاث الإرهاب من سوريا والمنطقة التي تحيط بها، وإذا أمكن من كامل منطقة الشرق الأوسط وصولاً إلى أفغانستان وغيرها من الدول التي يوجد فيها منظمات إرهابية، ومن غير ذلك لن يكون هناك حل نهائي للأزمة في سوريا ولا لغيرها من أزمات المنطقة، وأن الحل ربما يطول بالنظر لتضارب مصالح الدول والقوى المتدخلة في الأزمة السورية ووضع شروط وشروط مضادة من قِبل القوى الدولية والإقليمية والنظام السوري والمعارضة السورية[٣].

---

[١] منى مطر، الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء، مرجع سابق، ص.٣٠٦-٣٠٧.

[٢] رنده تقي الدين، كيري ولافروف يحددان مصير جنيف، الحياة، العدد ١٩٢٨٤، باريس، تاريخ ٢٠١٦/٠١/٢١.

[٣] دون كاتب، استانة تنافس جنيف دعوة إلى حوار وطني سوري في سوتشي، النهار، العدد ٢٦٤٠٤، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٠١، ص.٤.

إن التوافق الروسي والأميركي حول الأزمة إن حصل سيكون معاكساً لتاريخ البلدين حول النزاعات الدولية، ونادراً ما يحصل توافق بينهما لحل مثل هذه الأزمات لما فيها من مصالح مهمة لكلا البلدين؛ فغالباً ما يبقى النزاع بينهما دون حل معلن، وخير دليل على ذلك لأنه لو رجعنا إلى مرحلة الحرب الباردة قبل سقوط الإتحاد السوفياتي لشهدنا ما نشهده الآن من تجاذبات وسباق لتحقيق مصلحة كل فريق على حساب الفريق الآخر. أما إذا تم التوافق فسيعني ذلك أنه قد تم الإتفاق على تقاسم النفوذ في المنطقة، وضمانة تقاسم المصالح، وهذا يعني نهاية الأزمة السورية لأن المفاوضات الحاصلة في جنيف وفقاً لما رسم لها وبحسب ماجريات المفاوضات يبدو أنها ستطول وستستغرق وقتاً طويلاً لأنه من الواضح أنه لم يكن هناك استعجال في إنهاء الأزمة من خلال روسيا والولايات المتحدة الأميركية، الطرفين الرئيسين في الأزمة السورية المذكورة.

والاحتمال الآخر هو عدم التوافق على حل الأزمة السورية، وهذا منطق تاريخ العلاقات الروسية الأميركية، فإن هذه العلاقات ستعود إلى نقطة الصفر. ومن المنطقي أن يتأثر حل الأزمة السورية وغيرها من أزمات المنطقة بالمستوى الذي ستصل إليه هذه العلاقات.

ووفق المعطيات ومجريات الأمور فإن الروس مطمئنون ومرتاحون لتدخلهم في أزمات المنطقة، وبخاصة في سوريا، في فترة رئاسة دونالد ترامب للولايات المتحدة الأميركية، هذا الارتياح تواجهه عقبات باعتبار أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية حليفة روسيا عدوة للولايات المتحدة الأميركية.

المبحث الثالث

اعتماد الدولة السورية سياسة المصالحات التدريجية

في العديد من المناطق

إن الأزمة السورية وما رافقها من أحداث دامية وتدخلات خارجية أشعل النار فيها، فمنهم من وصف هذه الأحداث بالانتفاضة الشعبية أو ما يسمى بالثورة ضد النظام الحاكم، ومنهم من وصفها بأنها أعمال شغب بتوجيهات وأجندة خارجية، وأنها ليست حرباً أهلية بين طوائف أو أحزاب متناقضة بل بين مسلحين وبين النظام الحاكم في سوريا، وأن هذه الأحداث ليست تمرداً أو انقلاباً تقوم الدولة السورية بقمعه. إن كل ما تم ذكره من توصيف لهذه الأحداث يمكن أن نضعه في خانة المزيج من كل ما ذكر.

وبالرغم من وقوع مناطق واسعة من الجغرافيا السورية في قبضة التنظيمات المسلحة المناهضة للنظام السوري، ومعظم هذه المنظمات تابعة لتنظيم القاعدة وجبهة النصرة، وقد وصنفت معظم هذه المنظمات تحت اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وجبهة النصرة. وهذه المناطق التي سيطرت عليها هذه المنظمات هي مناطق ريفية تقع في البادية السورية، أي أن معظم سكان هذه المناطق هم من الفلاحين والمزارعين ذوي الدخل المحدود والفقراء المعدمين، وهم محرومون من أبسط مقومات العيش الكريم. وإن الظروف المعيشية لهذه الطبقة الفقيرة تدفعها وتؤهلها للانخراط في المنظمات المسلحة، لأن العوز والفقر والحرمان تشجع الإنسان بطبيعته على الانخراط فيها والإبتعاد عن كل ما يمكن أن تكون له صلة بالمؤسسات والسلطات الرسمية دون الإقتناع بعقيدة موحدة، كما يولد الحرمان والفقر دائماً يولد غضب ونقمة على النظام الحاكم وهذه هي الطبيعة البشرية.

وعلى الرغم من ذلك وانخراط معظم سكان المناطق التي سيطرت عليها المنظمات الإرهابية داعش وجبهة النصرة، فإن الدولة السورية ظلت حاضرة في هذه المناطق لا عسكرياً بل خدماتياً وتأمين ما أمكن للمواطنين والموظفين في هذه المناطق من خلال توفير ما أمكن من مقومات الحياة المطلوبة من كهرباء ومياه وصيانة بعض البنى التحتية، على الرغم من الظروف الصعبة السائدة وذلك ضمن الإمكانيات المتوافرة ووفقاً لطبيعة الأحداث العسكرية في هذه المناطق والأهم من ذلك

هو أن الدولة السورية لن تتخلى عن الموظفين الحكوميين؛ فقد أمنت لهم رواتبهم الشهرية بانتظام من غير انقطاع من المصارف المتواجدة في مناطقهم. وتهدف الدولة السورية من هذا الحضور ولو خدماتياً إظهار أنها لن تتخلى عن مواطنيها مهما غُرر بهم، ولقناعة القادة السوريين أن المواطنين لا بد لهم في النهاية من العودة إلى حضن الوطن.

ولدى اشتداد الأحداث السورية واستمرار الأزمة وطول أمدها، أقدم المواطنون في بعض المناطق على العمل إلى شق الطرقات للخروج والانتقال من المناطق التي يسيطر عليها المسلحون إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري أو إلى خارج سوريا، إلى الدول المجاورة. ونتيجة لهذا الوضع المستجد، أقدمت الحكومة السورية بخطوة جريئة وناجحة على إنشاء لجان مصالحة في كل محافظة من المحافظات السورية؛ وقد تشكلت هذه اللجان من أشخاص ذوي مصداقية وكفاءة عالية وحيادية نسبية. وبدأت هذه اللجان عملها عبر اتصالها بوجهاء المناطق ورؤساء العشائر ورجال الدين من المسلمين والمسيحيين على حد سواء، وفتحت قنوات اتصال مباشرة بين هذه اللجان والقيادة السورية للتخفيف من معاناة المواطنين وحل قضاياهم الناشئة. وكلما تقلصت مناطق سيطرة ما يسمى بالمعارضة السورية وتوسعت سيطرة الجيش السوري النظامي ازدادت اتصالات الفعاليات في المناطق واللجان المشكلة من أجل تحسين أوضاع المواطنين وتوفير الأمن والاستقرار، وتأمين حرية التنقل والانتقال من منطقة إلى أخرى من قِبل المواطنين وبخاصة الانتقال بحرية لممارسة أعمالهم وتأمين لقمة عيشهم.

وقد استحدثت الدولة السورية وزارة جديدة هي وزارة المصالحة، التي تولاها الوزير الدكتور علي حيدر، ومنذ توليه هذه الوزارة عمل، مع وجهاء ولجان المناطق التي شكلت، على توفير مصالحات عديدة في مناطق مختلفة والأمن والأمان للمواطنين السوريين. وقد أعلنت الحكومة شمول هذه المصالحات عدة مناطق، فبدأت في الغوطة الجنوبية لدمشق، كما شملت المسلحين، بحيث فرض عليهم البقاء في منازلهم وبلداتهم. كما أقيمت حواجز عسكرية مشتركة في المناطق التي تضم عناصر من الجيش السوري النظامي وعناصر من الجيش السوري الحر. أما بقية المنظمات المتواجدة في هذه المناطق والمصنفة إرهابية، كتنظيم القاعدة، لم تشارك في هذه المصالحات وإنما عملت على عرقلتها لأن مصلحتها تقتضي ذلك، حيث إن الجيش السوري النظامي يتفرغ لمحاربة هذه التنظيمات الإرهابية. وقد أقدمت هذه المنظمات الإرهابية التهويل على المسلحين لمنعهم من

إجراء مصالحات مع الدولة السورية حيث عمدت إلى القيام بعمليات قتل واغتيال ضدهم لمنع متابعة المصالحات أو التقليل منها، ولعل المثل الأكبر لهذه العرقلة هو اغتيال نجل وزير المصالحة الدكتور علي حيدر، ما يشكل الدليل الأهم على رفض المنظمات الإرهابية للمصالحات بشكل نهائي. ولكن أعمال هذه المنظمات الإرهابية ورفضها للمصالحات لم يثنِ الدولة السورية عن السير قدماً بهذه المصالحات لتوفير الأمن والاستقرار في هذه المناطق. ولكن، بعد هذه المصالحات في بعض المناطق وعودة مؤسسات الدولة للعمل وتأمين معظم متطلبات العيش من استقرار وتعليم وطبابة وما إلى ذلك من نشاطات وأعمال دفع بالكثير من المواطنين في مناطق عدة واقعة تحت سيطرة المسلحين على العمل على إجراء مصالحات مع الدولة السورية، وبخاصة قناعة معظم الذين يقاتلون أن إسقاط النظام أصبح بعيد المنال وأن ضرورات العيش أكبر بكثير من أي نضال سياسي.

ولعل ما سهل وشجع هذه المصالحات ما قام به الرئيس السوري بشار الأسد بإصداره مرسوم عفو عن بعض المخالفات والجرائم وعن الأشخاص الذين يلقون سلاحهم. وكان لهذا المرسوم نتائج واضحة وكبيرة، وبعد صدور هذا الأخير أقدم الكثير من المسلحين على إلقاء سلاحهم وتسليم أنفسهم إلى الدولة السورية لتسوية أوضاعهم، فتوسعت هذه المصالحات وانتقلت إلى مناطق جديدة متعددة في أنحاء سوريا وقد نعمت هذه المناطق بالأمن والاستقرار، وهناك مناطق أخرى يسيطر عليها المسلحون رفضت بالمطلق هذه المصالحات؛ وقد اختاروا أن تبقى هذه المناطق عرضة لهجمات الجيش السوري النظامي من أجل تحريرها من سيطرة المسلحين، وخير دليل على ذلك هو حي القابون المجاور لدمشق حيث أصرت القاعدة على رفض المصالحة.

وقد تجلت هذه المصالحات بالمصالحة الكبرى التي شملت الفوعة وكفريا في إدلب، اللتين يحاصرهما المسلحون، والزبداني ومضايا في ريف دمشق الغربي، والمحاصرين من قِبل الجيش السوري النظامي، وكان السبب الرئيس لهذه المصالحة معاناة بلدتي كفريا والفوعة منذ فترة طويلة من مأساة حقيقية أجبرت النظام السوري على المضي في هذه المصالحة رغم الانتقاد الشديد الذي وجه إليه النظام السوري لقيامه بهذه الخطوة.

وقد انعكس نجاح هذه المصالحات بصورة إيجابية على مصلحة النظام السوري بحيث جرى من خلالها تقلص المناطق التي يسيطر عليها المسلحون، وبالتالي إراحة الجيش السوري منها

والتركيز على مناطق أخرى في طول الجبهات وعرضها داخل سوريا؛ لذلك عمدت بعض المنظمات المسلحة والمتضررة من هذه المصالحات إلى العمل على إفشالها من خلال إقدامها على تخويف من يقوم بالمصالحة واغتيال بعض القائمين عليها، وبخاصة اعتراض قادة المعارضة في الخارج، ولكن النظام السوري استمر في هذا النهج وكان يميل إلى الحلول السلمية رغم الانتقادات الكثيرة واللاذعة التي وجهت لقادة هذا النظام.

لو نظرنا لهذه المصالحات بواقعية وعمق لرأينا فيها مصلحة لجميع أطراف النزاع، وللمواطنين السوريين من خلال هذه المصالحات. فبالنسبة للجيش السوري فإن هذه المصالحات تخفف عليه الحرب على عدد من الجبهات مع المسلحين، فكلما انجزت مصالحة معينة في منطقة أو بلدة معينة يقفل هذه الجبهة وينقل بعضاً من عناصره إلى جبهة أخرى، وكذلك بالنسبة للمعارضة فإن الضغط يخف عليها؛ ولكن المتضرر الأكبر من هذه المصالحات هي المنظمات الإرهابية التي تريد تدمير سوريا ومن خلفها من الداعمين. والمستفيد الأول من هذه المصالحات المواطنون السوريون المحايدون حيث يرتاحون من أعباء هذه الحرب ومآسيها من خسائر مادية وبشرية، ويستفيدون من الاستقرار الأمني في مناطقهم والذهاب لممارسة أعمالهم والقيام بأنشطتهم الحياتية كالمعتاد من جديد.

وفي نهاية المطاف فإن الحرب خسارة للجميع، أما السلام فهو المكسب الأكبر للمواطنين وللدولة السورية.

المبحث الرابع

احتمالات الحل للأزمة السورية

١- لقد مضى على الأزمة السورية سبع سنوات تقريباً، ومن الصعب التنبؤ أو توقع ما ستؤول إليه الأزمة المذكورة، ولكن ما يمكننا قوله هو تعزز التعاون بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحليفها حزب الله بحيث أصبح استراتيجياً لخوض أية حرب قادمة، كما ترسخ هذا التحالف وتعمق مع روسيا. فالأزمة السورية وتداعياتها اسفرت عن بروز محورين يتنازلان ويتقاتلان على الأرض السورية، وبالرغم من تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن التقارب مع روسيا، إلا أن هذين المحورين لا يزالان يستعملان الجغرافيا السورية ساحة للصراع سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، ومن الصعب احتمال انتصار أي محور على الآخر مما يؤدي إلى استمرار الحرب السورية واستمرار النزف الدموي من خلال المعارك المستعرة دون توقف.

٢- إن الأطراف المتصارعة في سوريا سواء لجهة النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد أو فصائل المعارضة السورية، يدركون أن النظام السوري محكوم بالمحور الذي يدعمه أي روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله اللبناني، وكذلك فصائل المعارضة ليست سيدة قراراتها فهي ملزمة بسياسة الدول والقوى التي تدعمها.

إنطلاقاً من ذلك لا يمكن أن يكون للأزمة السورية حل من خلال الأطراف المتصارعة داخل سوريا بل من خلال تسوية دولية أو إقليمية بين القوى الخارجية التي تدعم أطراف النزاع داخل سوريا. وستنسحب هذه التسوية إذا حصلت بالتأكيد على أطراف النزاع في الداخل السوري. وما دامت هذه التسوية لم تتحقق حتى الآن فإن حالات الكر والفر بين الجيش السوري وفصائل المعارضة السورية مستمرة. وقد تخلل هذه الفترات إجراء مفاوضات سواء في جنيف أو أستانة، ولكن، حتى الآن، لم تسفر هذه المفاوضات عن حلول جدية، وإن حققت بعض التقدم ولكن دون حل نهائي للأزمة.

٣- وكذلك، بما أن الأزمة السورية أصبحت أزمة دولية فمعنى ذلك أن حلها لا يمكن أن يحصل إلا إذا حصل توافق دولي على حلها، وتحديداً من خلال توافق روسي أميركي على ذلك الحل لفرض التسوية على جميع أطراف النزاع حتى يتم إجراء مفاوضات تتزامن مع إيجاد فترات

للتهدئة، أي أن هذه المفاوضات لن تكون تحت ضغط السلاح والمعارك، مع الاستمرار في محاربة الإرهاب كالذي حصل في مؤتمر جنيف ٤ بعد صدور بيان اجتماع أستانة الذي شمل خطة سياسية ووضع دستوراً جديداً وقرر إجراء انتخابات حرة دون شروط مسبقة بإشراف الأمم المتحدة.

الفقرة الأولى: مبادرة روسيا للحل

بعد فشل مؤتمرات جنيف، قدمت روسيا مبادرة لحل الأزمة السورية بالتشاور مع الدول الإقليمية الكبرى أي تركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية بإجراء مفاوضات في أستانة بين المعارضة السورية والنظام السوري برعاية وضمانة هذه الدول الثلاث. إن اجتماع أستانة ليس بديلاً عن مؤتمرات جنيف ولكن هذا المسار التفاوضي في أستانة كان بسبب قدرة وقوة روسيا على الإمساك بزمام أمور الأزمة السورية. وقد عقد اجتماع أستانة بتاريخ ٢٠١٧/٠١/٢٣ برعاية وحضور الدول الضامنة لهذا الاجتماع، حيث جلس كل وفد في غرفة منفردة بحيث يتولى الوفد التركي المحادثات مع وفد المعارضة السورية، والوفد الروسي المحادثات مع وفد النظام السوري، لكون تركيا تدعم المعارضة السورية وروسيا تدعم النظام السوري. وإن مجرد انعقاد اجتماع أستانة هو نجاح لروسيا، بينما عملت تركيا على تخريب هذا الاجتماع باعتبار أن هذا الأخير سيطغى على مؤتمرات جنيف إن لم يكن بديلاً عنه[١].

وقد عقد اجتماع أستانة وسط متغيرات ميدانية هامة على الجغرافيا السورية وخاصة في منطقة الباب، على الحدود السورية التركية؛ فقد طلبت روسيا من تركيا تسليم جميع المناطق في منطقة الباب إلى الجيش السوري، وفي ذلك الوقت أعلنت تركيا أنها ستفرض منطقة آمنة في سوريا، ولكن تركيا متخبطة بالكامل غير منسجمة مع نفسها بسبب ضغط روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكذلك السعودية عليها، كلٌ من زاوية مصلحته الخاصة[٢].

وقد حاولت تركيا إفشال اجتماع أستانة نتيجة للضغوط التي تعرضت له لإفشاله، كونه سينعقد قبل مؤتمر جنيف ٤، وكذلك بسبب تقدم الجيش السوري ومساعدة روسية الجوية غير مسبوقة

---

[١] عدنان السيد حسين، مقابلة تلفزيونية، التدخل الروسي بالأزمة السورية، قناة المنار، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٠٥.

[٢] عايدة العلي سري الدين، البوابة السورية والعودة السورية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٦، ص.٢٧.

له. ففي الواقع فرضت تركيا نفسها على اجتماع أستانة وانضم إليها وفد أردني للمشاركة، لكن بقيت تركيا رافضة لمشاركة الأكراد في المفاوضات خوفاً من دور أكبر لهم، ما قد يؤدي إلى مطالبتهم بإنشاء وطن لهم على الحدود السورية التركية ما يهدد أمنها القومي ويقسمها إلى دويلات.

وقد انعقد بعد اجتماع أستانة مؤتمر جنيف ٤ بتاريخ ٢٠١٧/٠٢/٢٣ ومن ثم تلاه مؤتمر جنيف ٥ بتاريخ ٢٠١٧/٠٣/٢٣ واستمر حتى تاريخ ٢٠١٧/٠٣/٣١ من غير التوصل إلى أي اتفاق سياسي.

وقد نتج عن اجتماع أستانة المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٠٥/٠٣، بحضور الدول الضامنة روسيا وتركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكذلك حضور وفد النظام السوري برئاسة بشار الجعفري ووفد المعارضة، التوصل إلى بعض التفاهمات برعاية الدول الضامنة، وهي عبارة عن أربع مناطق لخفض التصعيد في سوريا ودخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ بتاريخ ٥-٢٠١٧/٠٥/٦ وقد أعلنت روسيا أنها ستوقف قصف سلاحها الجوي لهذه المناطق الأربع، وقد نشرت خرائط تتضمن هذه المناطق المذكورة المتفق عليها وهي: المنطقة الأولى ريف إدلب والمناطق المحاذية له وشمال شرق ريف اللاذقية وغرب ريف حلب وشمال ريف حماه التي يقطنها حوالي مليون شخص أو أكثر، أما المنطقة الثانية فتشمل منطقتي الرستن وتلبيسة في ريف حمص، كما تشمل المنطقة الثالثة الغوطة الشرقية وتشمل المنطقة الرابعة جنوب سوريا بما فيها المناطق المحاذية للحدود الأردنية في ريف درعا والقنيطرة. وكانت مدة الهدنة المتفق عليها لتخفيف التصعيد ستة أشهر قابلة للتجديد[١].

ويعتبر اجتماع أستانة خرقاً لبدء الحل السياسي في سوريا برعاية روسية، وقد طغى اجتماع أستانة ٤ على مؤتمرات جنيف من حيث النتائج التي أسفرت عنه، وقد نجحت هذه الإجراءات بمناطق خفض التصعيد. إن اجتماعات أستانة لن تكون بديلة عن مؤتمرات جنيف وهذا ما أوضحته القيادة الروسية، لكن الدولة الروسية الراعية لاجتماعات أستانة هي من الدول الأكثر تأثيراً على الأرض لتقدم حليفها الجيش السوري ميدانياً وانهيار فصائل المعارضة المسلحة أمامه.

وقد توالت اجتماعات أستانة ومؤتمرات جنيف، حيث عقد اجتماع أستانة ٥ بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/٠٤ بحضور الدول الراعية والضامنة له، بالإضافة إلى وفد النظام السوري ووفد

---

[١] راغدة ضرغام، مقابلة تلفزيونية، الحلول الدولية للأزمة السورية، قناة المستقبل، بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٧.

المعارضة السورية والوفد الأردني، وكذلك ممثل الولايات المتحدة الأميركية وسادت هذا الاجتماع محادثات إيجابية.

وتوالت الاجتماعات إلا أن عقد مؤتمر جنيف ٧ بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/١٠ والذي استمر حتى تاريخ ٢٠١٧/٠٧/١٤ حيث حصل بعض التقدم في هذه المفاوضات؛ وقد صرح المبعوث الأممي دي ميستورا أنه قد حصل خرق في هذه المفاوضات وأنه سيعمل عى تقريب وجهات النظر بين المعارضة والنظام من أجل التفاوض وجهاً لوجه في الجولة المقبلة.

كما توالت اجتماعات أستانة ستة وسبعة وثمانية، وبدأ البحث جدياً عن توسيع المناطق التي يشملها ما يسمى بخفض التصعيد لما حققته هذه الخطة من إيجابيات إبتداءً من وقف الإشتباكات المسلحة وإعادة الإستقرار إلى هذه المناطق ولما لها من تأثير إيجابي على حل الأزمة السورية بشكل عام. وقد أسفرت هذه النجاحات والخطط التي رسمت في اجتماعات أستانة عن تقدم ملموس، كما تبين أنها أفضل من مؤتمرات جنيف التي لم يتحقق فيها أي اتفاق، ولم يصدر عنها أية خطة حتى الآن، وخير دليل على ذلك هو مؤتمر جنيف ٨ الذي عقد في ٢٠١٧/١١/٢٨؛ فمسار جنيف محكوم بقرارات دولية صادرة عن مجلس الأمن، وأهمها القرار رقم ٢٢٥٤ ينص على مرحلة إنتقالية، وهنا بيت القصيد، فالمرحلة الإنتقالية يتم تفسيرها من وجهتي نظر متناقضتين ما بين النظام السوري من جهة والمعارضة السورية من جهة أخرى، كلٌ يفسرها حسبما تقتضيه مصلحته الخاصة به[١].

وحيث إن مفاوضات واجتماعات أستانة بقيادة روسيا هما مساران للحل يلتقيان على هدف واحد هو حل الأزمة السورية، وهذان المساران يتقدمان على مؤتمرات جنيف، حيث تبين من مؤتمر جنيف ٨ أنه لم يخرج باتفاق حول الأزمة السورية، لكون راعي هذا المؤتمر ليست روسيا، وهي الدولة الأكثر تأثيراً في الحل[٢].

إن المنتصر في الميدان هو الذي يحدد مسار الأمور واتجاهها، حيث إن روسيا هي المنتصرة في إدارة الأزمة السورية من خلال مساعدتها لنظام الأسد الذي تدعمه بكل قوة وهما حليفيها إن كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله في لبنان.

---

[١] دون كاتب، استانة تنافس جنيف دعوة إلى حوار وطني سوري في سوتشي، النهار، العدد ٢٦٤٠٤، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٠١، ص.٤.

[٢] شارل أيوب، دي ميستورا فشل لجمع الطرفين على طاولة واحدة في جنيف، الديار، العدد ١٠٠١٠، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٣/٠٤، ص.١.

لذلك نرى أن وفد النظام السوري إلى مؤتمر جنيف ٨ كان قد قاطع المؤتمر بعد يومين من انعقاده وعاد إلى بلاده بحجة أنه ذاهب للتشاور مع الحكومة السورية ولمح رئيس الوفد بشار الجعفري أنه هناك إمكانية عدم العودة إلى مؤتمر جنيف ٨، واشترط لاستئناف المفاوضات إلغاء بيان رياض ٢ الصادر قبل مؤتمر جنيف ٨ والذي طالبت فيه المعارضة بتنحي الرئيس بشار الأسد وأن لا مستقبل له في سوريا، وكانت المعارضة منتصرة على الأرض في تلك الفترة. وهذا منطق متناقض مع الواقع والمنطق تناقضاً كبيراً؛ فمن المعروف أن الفريق المنتصر على الأرض هو الذي يضع شروطه وليس العكس، لذلك، وبعد مفاوضات واتصالات أجراها المبعوث الأممي إلى جنيف دي ميستورا واتهام الولايات المتحدة الأميركية لروسيا بعرقلة مفاوضات جنيف، وأنها غير جدية لأنها لم تقم بالضغط على النظام السوري، ولذلك أوعزت روسيا إلى الحكومة السورية بالعودة إلى طاولة مفاوضات جنيف ٨ من أجل إبعاد هذا الاتهام عنها، وهذا ما حصل فعلاً؛ وعاد الوفد السوري الرسمي المفاوض إلى جنيف واستؤنفت المفاوضات وطالبت المعارضة السورية بالجلوس وجهاً لوجه مع وفد النظام السوري الرسمي وعلى طاولة واحدة، ولكن الوفد السوري النظامي اشترط لذلك مجدداً إلغاء بيان رياض ٢ لتلبية هذا المطلب، ولكن دون جدوى، وبقي كل وفد في غرفته وبدأت المفاوضات من خلال دي ميستورا الذي ينتقل بين الطرفين باجتماعات منفردة معهما. وبقي هذا المؤتمر يدور في حلقة مفرغة كسابقاته من مؤتمرات جنيف السابقة[١].

وعلى الرغم من تراجع المعارضة السورية عن طلب تنحي الرئيس بشار الأسد حالياً وبقائه في المرحلة الإنتقالية، إلا أن رئيس وفد النظام السوري بشار الجعفري لم يتقدم خطوة واحدة من أجل تلبية مطلب المعارضة السورية بإجراء مفاوضات مباشرة وجهاً لوجه لكي يحصل تقدم ولو بسيط قبل اجتماعات سوتشي بقيادة روسيا المزمع عقده في شهر آذار المقبل عام ٢٠١٨، ولم يقبل رئيس وفد الحكومة السورية أي بحث بقانون انتخابات جديد، أو بوضع دستور سوري جديد وإنما بقي الحوار يدور حول مكافحة الإرهاب في سوريا، وانتهى مؤتمر جنيف إلى فشل ذريع دون أن يحقق أي تقدم، ولم يحدد أيضاً أي تاريخ لعقد مؤتمر جنيف جديد بانتظار الاتصالات التي سيجريها المبعوث الأممي دي ميستورا، وبعدها يبنى على الشيء مقتضاه.

---

[١] دون كاتب، دي ميستورا يحمّل وفد النظام فشل مفاوضات جنيف ٨، اللواء، العدد ١٥١١٠، بيروت، ٢٠١٧/١٢/١٥، ص.١. دون كاتب، جنيف ٨ ينتهي بإضاعة فرصة ذهبية بسبب تعنت وفد دمشق، المستقبل، العدد ٦٢٥٩، بيروت، ٢٠١٧/١٢/١٥، ص.١.

والواضح من سير الأمور أنه طالما أن الوقت أصبح لمصلحة النظام السوري بسيطرته على الميدان بشكل عام وأن المعارضة قد خسرت معظم المناطق التي كانت تحت سيطرتها في الجغرافيا السورية، فمن البديهي أن يضع النظام السوري شروطه ويدير أمور المفاوضات ويحدد مكانها وتاريخ انعقادها وبالشروط التي يراها وفقاً لمصلحته، وطبعاً بالتشاور مع حلفائه ورعايتهم وبخاصة روسيا التي أمنت المظلة الدولية وحمت النظام السوري من أي تدخل عسكري تحت إشراف مجلس الأمن من خلال استخدامها مع الصين حق الفيتو عدة مرات فمنعت بذلك أي تدخل عسكري دولي في سوريا على غرار ما حصل في ليبيا[١].

ووفقاً لمسار المفاوضات من خلال مؤتمرات جنيف واجتماعات أستانة وما يتضح من خلال مراقبة نتائجها فإن مؤتمرات جنيف متعثرة ولم يحدث أي تقدم فيها وهي التي تنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، بينما نرى أن اجتماعات أستانة تتقدم في مسارها، وهي أكثر جدية، وتحقق نتائج إيجابية لأن راعية هذه الاجتماعات هي روسيا، وبمبادرة منها، وبحضور الدول الأكثر تأثيراً في الأزمة السورية، ولكون روسيا هي التي تقود المحور المنتصر، فمن الطبيعي أن تتقدم اجتماعات أستانة ويعول عليها لحل الأزمة السورية بشكل نهائي. ومن الواضح أن هناك سباقاً للحل في سوريا بين مؤتمرات جنيف واجتماعات أستانة والمهم أن تكون خدمة تعطي دفعاً لحل الأزمة السورية، وهذا هو المطلوب.

الفقرة الثانية: اجتماعات سوتشي في روسيا

تزامنت اجتماعات سوتشي مع مرحلة اجتماعات أستانة، وكل هذه الاجتماعات برعاية وقيادة روسية، وقد عقدت اجتماعات سوتشي حتى الآن بطلب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبحضوره الشخصي مع رؤساء الدول المؤثرة في الأزمة السورية[٢].

إن قراءتنا لاجتماعات سوتشي هي أنها اجتماعات قمة بين رؤساء تركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا وأحياناً بحضور الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الاجتماعات ما هي إلا

---

[١] دون كاتب، جنيف ٨ ينتهي بإضاعة فرصة ذهبية بسبب تعنت وفد دمشق، المستقبل، العدد ٦٢٥٩، بيروت، ٢٠١٧/١٢/١٥، ص.١.

[٢] مهند الحاج علي، جنيف ٨ وإجتماعات سوتشي، قناة الميادين، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٧.

تتويج لما تحققه اجتماعات أستانة، وكلاهما متمم للآخر، وهذا يدل على التناغم والتوافق الروسي الإيراني التركي لقيادة ورسم الحل النهائي للأزمة السورية بشكل يراعي مصالح كل دولة منهم وفقاً لمعايير تقاسم حصص في سوريا وبخاصة أنه بدأ البحث جدياً بإعمار سوريا؛ وهذا، وإن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن خطوة الحل ستصبح واقعاً ملموساً؛ وبدأ العمل على مرحلة ما بعد الحرب السورية.

وقد شهدت اجتماعات سوتشي ثلاث محطات أساسية بعد أسبوع من انتهاء مفاوضات مؤتمر جنيف ٨ وهي[١]:

١- بعد تحرير مدينة البوكمال، آخر معقل لداعش على الحدود السورية العراقية، وسيطرة الجيش السوري عليها والتي شكلت نقلة نوعية في الحرب السورية لما تمثله هذه المدينة من أهمية استراتيجية بعد أن رسمت الخطوط الحمراء من قِبل الولايات المتحدة الأميركية وجرى التسابق للسيطرة عليها بين قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية، وبين الجيش السوري النظامي، وقد انتهت بسيطرة الجيش السوري عليها، وقد تجاوز هذا الخط الأحمر الذي رُسم للجيش السوري ونظراً لأهمية تحرير هذه المدينة. وقد ذهب الرئيس السوري بشار الأسد إلى سوتشي في روسيا ومن ثم جرى لقاء بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وجرت محادثات جانبية تم البحث فيها في أسس الحل السياسي للأزمة السورية بعد أن أعلن الروس بأنه تم القضاء على داعش عسكرياً في سوريا؛ هذا بالإضافة إلى اجتماع آخر برؤساء روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية[٢].

٢- مهد اللقاء الذي حصل بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس السوري بشار الأسد لاجتماع الدول الضامنة لاجتماعات أستانة، وذلك بين الرئيس الإيراني الشيخ حسن روحاني والرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ظل انتصار الجيش السوري على داعش عسكرياً. وقد أعلن عن مدى أهمية هذا الاجتماع من حيث دلالاته، حيث جرى البحث فيه عن أسس الحل النهائي للأزمة السورية ومدى ترابط هذا الاجتماع مع اجتماعات أستانة المتكررة، وبخاصة ما صدر عن اجتماع أستانة سبعة.

---

[١] دون كاتب، بوتين يقود إتصالات دولية وإقليمية .. الجيش السوري يواصل تنظيف البوكمال، الديار، العدد ١٠٢٦٠، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٤، ص.١.

[٢] معن حمية، سوتشي ... رسائل بالغة الدقة، البناء، العدد ٢٥٢٤، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٤، ص.١.

٣- بعد اللقاء الثلاثي بين الرؤساء روحاني وأردوغان وبوتين في سوتشي والاتفاق على وضع أسس حل الأزمة السورية، أقدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على إجراء اتصالات هاتفية برؤساء الدول المؤثرة بالأزمة السورية ووضعهم في جو ما جرى بحثه في اجتماع سوتشي، ولهذه الغاية اتصل بالرئيس الأميركي دونالد ترامب والملك السعودي سلمان بن عبد العزيز والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وغيرهم من رؤساء الدول العربية والأوروبية المؤثرة.

وبالتزامن مع انعقاد اجتماعات أستانة أعلنت روسيا أنها ستدعو إلى عقد مؤتمر الحوار السوري في شهر آذار من العام ٢٠١٨ وسيدعو إليه عدداً من كبار الشخصيات السورية الموالية والمعارضة للنظام؛ ويُعد هذا المؤتمر من مخرجات اجتماع سوتشي بين الرؤساء الثلاثة[١].

لذلك، وبعد علم المبعوث الأممي إلى جنيف دي ميستورا بأن روسيا عازمة على عقد مؤتمر للحوار السوري وبعد تشدد المعارضة السورية في مطلب تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، أبلغ دي ميستورا المعارضة بهذا الأمر وهددهم ونبههم أنه إذا استمروا على مواقفهم المتشددة فقد لا يكون لهم مكان في مؤتمر الحوار السوري المنتظر عقده، الذي ستتمثل فيه شخصيات معارضة أخرى؛ وإثر هذا التهديد تراجع وفد المعارضة السورية في مؤتمر جنيف ٨ عن بعض مطالبهم المتشددة[٢].

ولو نظرنا بعمق جدي إلى ما يجري على الساحة السورية، على الصعيدين العسكري والسياسي، نرى أن النظام السوري أصبح مرتاحاً ومطمئناً على وضعه الميداني بعد سيطرته على ثلثي مساحة سوريا تقريباً والقضاء على داعش عسكرياً وتشدد وفد النظام السوري في مواقفه أثناء التفاوض، كما نستنتج أنه كان يريد إطالة أمد المفاوضات حتى تصل إلى التلاشي ويكون النظام بهذه الفترة قد سيطر عسكرياً على الجغرافيا السورية، وبالتالي لا يعود بحاجة إلى التفاوض مع المعارضة السورية وعندها يضع الحل المناسب له وفق مصلحته[٣].

---

[١] /https://www.eggnews.net/1118027، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٠٦.

[٢] موسى عاصي، جنيف ٨ يختتم بلا لقاءات مباشرة على رغم من تنازلات المعارضة السورية، النهار، العدد ٢٦٤٤٠، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٤، ص.١.

[٣] .http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124514222414151.html، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/٠٣.

الفقرة الثالثة: المواقف الدولية إزاء الأزمة السورية

لم ينجح حتى الآن أي من اللاعبين الكبار في الأزمة السورية، ذات المشهد المعقد من خلال مجريات الأحداث، روسيا والولايات المتحدة الأميركية، نتيجة لتمسك أطراف النزاع بمواقفهم المتصلبة تجاه بعضهم البعض، مما يؤدي إلى تعقيد الحل لهذه الأزمة والانتقال من الحرب إلى عملية سلمية سياسية تكون كل أطراف الأزمة فيها مشاركة في الحل السياسي للأزمة السورية. إلا أن المواقف الدولية المؤثرة في الأزمة، ونظراً للتطورات العسكرية فيها وتقدم الجيش السوري النظامي في الجغرافيا السورية والدول المنخرطة في هذا المحور والمساعدة للنظام، أي روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بدأت تأخذ مواقف متقدمة ومتصلبة تجاه هذه الأزمة لقطف ثمار ما قامت به من مساعدات ودعم للدولة السورية. ويقاتل هذا المحور المنظمات الإرهابية المتطرفة، وبالتالي فهو يحارب الإرهاب على الصعيد العالمي، بينما تتراجع سيطرة المنظمات الإرهابية، أو ما يسمى بالمعارضة السورية، على مناطق متعددة من الجغرافيا السورية، وبالتالي الدول التي تدعم هذه المنظمات، ولو بشكل غير مباشر، سوف تتأثر حكماً، وقد استدارت بعض هذه الدول بعض الشيء بمواقفها وجنحت للحل السياسي بعد تأكدها من استحالة إسقاط النظام السوري. وكانت اليد الطولى في صمود النظام السوري للدور المحوري والرئيس الذي قام به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ إلا أننا سوف نتطرق إلى دور ومواقف بعض الدول الرئيسة المؤثرة في الأزمة السورية ومن هذه الدول(١):

١- **روسيا:** منذ بداية الأزمة السورية لم تكن المواقف الدولية معلنة بشكل مباشر وبصراحة، إلا أنه ومع مرور الوقت وتطور الأزمة واشتداد المعارك وتدخل بعض الأطراف الدولية فيها من خلال المساعدات المباشرة وغير المباشرة لأطراف النزاع في الأزمة السورية سواء لجهة النظام الحاكم أو لجهة ما يسمى بالمعارضة المسلحة تكشفت المواقف الدولية شيئاً فشيئاً؛ أعلنت روسيا موقفها صراحةً وبشكل واضح أنها تدعم الدولة السورية الشرعية، أي النظام الحاكم في سوريا؛ وقد جاء هذا الدعم على الصعيد الدبلوماسي والسياسي وعلى الصعيد العسكري أيضاً في كل ما يحتاجه النظام السوري(٢).

---

(١) http://www.at-watan.com/news-details/id/97866، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/١٥.

(٢) Jahangir Karami Russia in Syria and Ukraine and the future of the international www.valdaiclub.com‹system، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/٠٢.

وقد وقفت روسيا على الصعيد السياسي والدبلوماسي سداً منيعاً في وجه الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومنعتهم من اتخاذ أي قرار في مجلس الأمن ينال من سيادة سوريا أو التدخل عسكرياً فيها على غرار ما حصل في ليبيا حيث أسقطت ثماني مشاريع قرارات باستخدامها حق النقض "الفيتو" سبعة منهم مع الصين[١]. وقد شكلت روسيا مظلة واقية للدولة السورية الشرعية من صدور أي قرار من قِبل مجلس الأمن يشكل إدانة لسوريا، أو أي تدخل عسكري بغطاء من مجلس الأمن طبقاً للفصل السابع. وقد سحبت فتيل السلاح الكيميائي أيضاً، وسحبت البساط الذريعة تحت أرجل الولايات المتحدة الأميركية، وعملت على إيجاد حل لهذا السلاح برعاية الأمم المتحدة. وقد تم إخراجه من سوريا واتلافه تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة وبالتالي فقد انتفت وعطلت ذريعة السلاح الكيميائي من التداول[٢].

بالإضافة إلى المظلة السياسية والدبلوماسية للنظام السوري، فقد أمنت روسيا القوة العسكرية اللازمة للنظام ليبقى صامداً من خلال الدعم العسكري اللا محدود باستقدامها السفن العسكرية المحملة بالعتاد والسلاح إلى ميناء طرطوس وإنشائها قاعدة حميميم الجوية؛ وقد جهزت هذه القاعدة بعتاد لوجستي وكل ما يلزم لتستخدم قاعدة جوية كبرى، وهذا ما حصل بالفعل حيث وصلت الطائرات الروسية من طراز سوخوي من كافة الأحجام كما نصبت منظومة صواريخ أس٣٠٠ لحماية الأجواء السورية بصورة كاملة[٣].

إن هذا الدور الذي قامت به روسيا في الأزمة السورية ووضعها ثقلها الفاعل في هذه الأزمة واعتبارها أن سوريا تشكل قضية أمن قومي لها، ومدها الجيش السوري بكل ما يحتاجه من أسلحة وذخائر كان سببه أن سقوط النظام السوري بين براثن المنظمات الإرهابية "داعش والنصرة" وتنامي هاتين المنظمتين في المنطقة ستخلق عدوى جهنمية تنعكس على روسيا، وبخاصة في منطقتي الشيشان وداغستان اللتين يوجد فيهما أقليات مسلمة.

إن تحالف روسيا مع سوريا استراتيجي وليس مرحلة عابرة ومؤقتة؛ وهذا ما أكدته زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى قاعدة حميميم في سوريا بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١١. كما قلب الحضور

---

[١] /https://ar.m.wikipedia.org/wiki، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٢٣.

[٢] امال ياسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، صحيفة الرأي، www.alrai.com

[٣] عبد القادر النيال، ماذا يجري في سوريا، ط١، الدار العربية ناشرون، بيروت ٢٠١٧، ص.٣١٥.

الروسي موازين القوى رأساً على عقب لصالح النظام السوري، وانقلبت المعادلة العسكرية، حيث بدأ الجيش السوري بالتقدم والسيطرة على مناطق جديدة من الأرض السورية أما المسلحون فبدأوا بالإنكفاء مع بداية عاصفة السوخوي في ٣٠ أيلول عام ٢٠١٥. كما تؤكد زيارة بوتين بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١١ إلى سوريا، ومن ثم إلى مصر، وبعدها إلى تركيا، إمساك روسيا ببوابات المنطقة العربية وإدارة أزماتها(١).

٢- **الصين:** لقد تجلى موقف الصين ودورها بشكل واضح من خلال مجلس الأمن، بالوقوف إلى جانب روسيا من خلال تعطيل مشاريع قرارات مقدمة ضد سوريا، بحيث استخدمت الصين حق الفيتو سبع مرات، وقد كان موقف روسيا والصين موحداً في مجلس الأمن، وهذا ما أعطى قوة لهما بالهيمنة على مجلس الأمن، ولكن لا علاقة للموقف الصيني بالعلاقة الصينية السورية، وإنما كان ذلك مجاراةً لروسيا من خلال العلاقة الاستراتيجية القائمة بين الدولتين، وهذا التضامن في مجلس الأمن يؤمن مصالح كل منهما.

فالصين لها مصالح كبرى واستراتيجية مع دول محور المقاومة، وتحديداً مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث إن الصين هي ثاني مستورد من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكذلك فإنهما دولتان متعاونتان على إحياء طريق الحرير الذي تعتمده الصين. إن الموقف الصيني في مجلس الأمن بالوقوف ضد أي مشروع قرار تتقدم به الولايات المتحدة الأميركية بشأن الأزمة السورية، هو رد واضح على تحول استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية نحو منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، منطقة تنامي النفوذ الصيني، أي إن الصين والولايات المتحدة الأميركية تتنافسان على امتلاك النفوذ في هذه المنطقة(٢).

٣- **الجمهورية الإسلامية الإيرانية:** إن للجمهورية الإسلامية الإيرانية مصلحة استراتيجية في سوريا؛ فسوريا ذات أهمية كبرى، وهي دولة في محور المقاومة والممانعة الذي تقوده الجمهورية الإسلامية الإيرانية بمساعدة روسيا، وهي منطلق للنفوذ الإيراني في الوطن العربي كون سوريا البوابة الرئيسة لوصول الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى المياه الدافئة في البحر

---

(١) جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا، ط٣، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص.٢٢٢.

(٢) http://alrai.com/article/515433.html تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٢/١٧.

الأبيض المتوسط، وهي طريق مهم للوصول إلى لبنان الذي يعتبر شريكاً لها من خلال حزب الله اللبناني. إن تحالف الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع سوريا يعتبر ضمانة استراتيجية لنفوذها في العراق كما أن سوريا تعتبر المنفذ الرئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية للوصول إلى إسرائيل لأنها تنادي بتحرير القدس، وهي في صراع مع إسرائيل على خلفية القضية الفلسطينية والقدس الشريف. ويعتبر المحللون الإسرائيليون أن إسرائيل لا حدود لها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بينما للجمهورية الإسلامية الإيرانية حدود مع إسرائيل من خلال حزب الله في لبنان[١].

إن الموقف الإيراني تجاه الأزمة السورية مشابه للموقف الروسي، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تدعم النظام السوري بكل الوسائل وتمده بالسلاح والعتاد والمشورة العسكرية من خلال وجود مستشارين عسكريين إيرانيين مع الجيش السوري وغرفة قيادة وتحكم في سوريا لإدارة المعارك وتأمين ما يحتاج إليه الجيش السوري من معونات على مختلف الصعد. كما تقدم الجمهورية الإسلامية الإيرانية دعماً اقتصادياً كبيراً للنظام السوري، ما ساعده على الصمود في وجه التحالف الدولي والمنظمات الإرهابية المسلحة. كما اعتبر البعض أن الحرب في سوريا حرب عالمية ثالثة غير معلنة؛ وقد ساهمت المساعدة الإيرانية بشكل كبير في صمود سوريا بوجه الضغوطات الداخلية والخارجية التي تعرضت لها على مدى سبع سنوات وحتى الآن.

٤- **الولايات المتحدة الأميركية:** إن الاستراتيجية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأميركية تجاه الأزمة السورية هي سياسة برغماتية حيث تتغير هذه السياسة وفقاً لاعتبارات موضوعية خاصة بموازين القوى الدولية والإقليمية التي أنتجتها الأزمة السورية. إن إدارة النظام السوري للأزمة كانت ناجحة في جعل الأزمة أزمة إقليمية لا بل دولية وبخاصة بعد خروج النظام السوري من أزمة السلاح الكيميائي من خلال التسوية التي حصلت بنزع هذا السلاح من سوريا ومعالجته من قِبل الأمم المتحدة. إلا أن الولايات المتحدة الأميركية أصبحت تدرس وبدقة أي تدخل عسكري مفترض، وبخاصة بعد حروبها واحتلالها لكل من أفغانستان والعراق تحت ذريعة محاربة الإرهاب ونزع سلاح الدمار الشامل في العراق، وقد تبين فيما بعد عدم وجود هذا النوع من السلاح، واعتبرت الإدارة الأميركية أن التقارير الاستخباراتية التي كانت

[١] عبد القادر النيال، ماذا يجري في سوريا، مرجع سابق، ص.٢٩٧

تردها غير صحيحة وأنه قد جرى خُداعها، لما تدعي عبر هذه التقارير. وإذا أرادت الولايات المتحدة الأميركية التدخل عسكرياً فهي لم تكن ولن تكون بأي حال من الأحوال في المقدمة فإنها تسعى لأن تظل في الصفوف الخلفية تدفع حلفاءها للقيام بالمهمات والعمليات العسكرية التي تريد تنفيذها في أية دولة من دول العالم؛ وهذا ما حصل أثناء التدخل العسكري في الأزمة الليبية؛ فالولايات المتحدة الأميركية لم تتدخل عسكرياً في تلك الدولة بل دفعت دول حلف شمال الأطلسي للتدخل فيها، وفي مقدمتها فرنسا[1].

إن الموقف الأميركي تجاه الأزمة السورية سلبي فهي تريد تدمير الدولة السورية بكافة مقوماتها كدولة وتدمير جيشها بالدرجة الأولى والبنى التحتية والمنشآت العامة التابعة للدولة السورية وهذه من أهدافها وأولوياتها، وذلك قبل إسقاط النظام، ولا مانع لديها بعد تدمير سوريا من إسقاط النظام السوري أيضاً[2].

إن استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية ليست إسقاط النظام السوري من خلال حرب حاسمة، بل إنها تفضل إسقاط النظام من الداخل من خلال المنظمات الإرهابية في سوريا، وهي تعتمد سياسة التدرج في الضغط على النظام من خلال العقوبات والضغوط الدولية على كافة الصعد سواء منها السياسية أو الدبلوماسية، وتوفير غطاء للدول المؤثرة في الأزمة السورية وإعطاء دور كبير لها، ولا سيما دول الخليج العربي وتركيا. كما تسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى تفكيك المنظومة السورية الخاصة من الداخل بغية دفع النظام السوري إلى الإنهيار؛ وهذه الخطة هي الأكثر أماناً لدول المنطقة خير من أن تعمل على إسقاط النظام من خلال عمل عسكري دولي مشترك، فالولايات المتحدة الأميركية تعمل على عسكرة الأزمة من أجل إيقاع المزيد من الخسائر في الكيان السوري، وهكذا تبقى الولايات المتحدة الأميركية على موقفها المتحفظ نسبياً ما دامت الأزمة السورية دون دعم فعلي ليتحقق الحسم العسكري أو الحل السياسي.

أما بالنسبة لسوريا فلا تعتبرها الولايات المتحدة الأميركية جزءاً من أمنها القومي، بل تعتبرها مجرد منطقة نفوذ لها؛ فلا مشكلة لديها في حال عدم سقوط النظام، فهي تريد من هذه الأزمة إنهاك سوريا اقتصادياً وعسكرياً وتدمير جيشها بشكل لا تكون فيه قادرة على الخروج من تداعيات ما تعانيه

---

[1] خالد حدادة، المشروع الأميركي متعثر لم يهزم بعد، الديار، العدد ١٠١٤٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٧/٢٣.

[2] https://www.enabbaladi.net/archives/46993، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/١٧.

لسنوات طويلة وبالتالي ستصبح غير قادرة على مواجهة إسرائيل لعدة سنوات على الأقل وهذا هو هدفها الأساسي من إحداث الأزمة السورية[١].

٥- **دول الخليج العربي:** تعتبر بعض الدول العربية، وبالتحديد دول الخليج طرفاً رئيساً في الأزمة السورية من خلال إقدامها على تقديمها شتى المساعدات اللازمة للأطراف المسلحة المعارضة للنظام السوري، وتسهيل انتقال المسلحين المعارضين إلى داخل الأراضي السورية بطرق مختلفة، وذلك عبر الحدود الأردنية والتركية، ومدهم بالمال والسلاح وكافة ما يحتاجونه لمحاربة النظام السوري. ويرتبط الموقف الخليجي بالصراع القائم على النفوذ في المنطقة بين السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وتوازن القوى في المنطقة. ولهذه الغاية اتخذ مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية مواقف متشددة وحازمة ضد النظام السوري مقارنة ببعض الدول الإقليمية والعربية[٢].

وقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي على تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية وبقاء هذا المقعد شاغراً حتى الآن، وقد اعترفت بقيادة المعارضة ممثلة بالمجلس الوطني السوري ممثلاً شرعياً للشعب السوري. وكانت رأس الحربة في دعم المعارضة السورية السعودية وقطر اللتان عملتا على تشجيع إنتقال ما يسمى الجهاد إلى سوريا لمحاربة النظام السوري تحت شعار نصرة أهل السنة[٣].

ولسوريا أهمية كبرى بالنسبة لدول الخليج نظراً لأهمية سوريا في المنطقة وبخاصة في الصراع العربي الإسرائيلي وما تمثله سوريا بصفتها بيضة القبان في هذا الصراع؛ فإذا سقطت سوريا فستسقط معها القضية العربية برمتها، وهذا ما تريده القوى الدولية من شن الحرب على سوريا، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية وذلك كله خدمةً لإسرائيل واستمرارها جاثمة على صدر الأمتين العربية والإسلامية. ولموقع سوريا الجغرافي أهمية كبرى بالنسبة للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ فهي البوابة الرئيسة للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط. فسوريا الآن منطقة تنافس حقيقي بين دول

---

[١] http://elaph.com/Web/opinion/2016/10/1113525.html، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/٢١.

[٢] http://www.masrawy.com/News/News_PublicAffairs/details/2015/3/16/480211/ ، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/١٥.

[٣] http://buyerpress.com/?p=36675، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٠٦.

الخليج العربي والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإذ بقي النظام السوري الحالي فسيبقى النفوذ الإيراني وفي حال سقوطه تفرض المملكة السعودية نفوذها في المنطقة بشكل أفضل[١].

٦- **تركيا:** أما تركيا فإنها الجارة لسوريا، ويوجد حدود مشتركة بينهما، وأي أذى يصيب إحدى الدولتين تتأثر به الدول الأخرى، لذلك تعتبر تركيا سوريا مسألة أمن قومي لها وأن نشاطها في سوريا لا يمكن خروجه عن موازين القوى في المنطقة. وقد سارعت تركيا منذ بداية الأزمة السورية إلى اتخاذ موقف حاسم من النظام السوري، ودعت الرئيس بشار الأسد إلى التنحي الفوري عن السلطة، وقد كان هذا الموقف ينطوي على الكثير من التسرع والارتجال. حيث اعتبرت القيادة السياسية التركية أن النظام السوري لن يصمد طويلاً بوجه الإرهاب والمسلحين المدعومين من أطراف دولية وإقليمية متعددة. وبدأت القيادة التركية بمساعدة المعارضة وإمدادهم بالسلاح وكل ما يحتاجونه من ذخائر وأمنت المقاتلين الأجانب وأدخلتهم من تركيا إلى الأراضي السورية. وقد تطور الموقف التركي إلى مطالبة حلف شمال الأطلسي بإقامة منطقة آمنة على الأراضي السورية من أجل سيطرة تركيا عليها من خلال دعمها للمسلحين.

٧- **الإتحاد الأوروبي:** منذ بداية الأزمة السورية أقدم الإتحاد الأوروبي على قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا واتخذ رزمة من العقوبات الاقتصادية من أجل الضغط على النظام السوري وإضعافه، كما قام بإصدار أمر يمنع بموجبه السفر بحق العديد من الشخصيات السورية الموالية لأوروبا. وفي المقابل قدم الإتحاد الأوروبي الدعم السياسي والاقتصادي للمعارضة السورية. وقد تميز الموقف الفرنسي عن بقية دول الإتحاد، وذلك بإقدام فرنسا على الإعتراف بالمجلس الوطني السوري برئاسة برهان غليون والعمل على تحرير قرار يصدر من مجلس الأمن تحت عنوان التدخل الإنساني لإنهاء الصراع، على غرار ما حدث في ليبيا وما نتج عن ذلك التدخل فيها من تدمير لها على كافة المستويات والصعد.

٨- **إسرائيل:** تُعد سوريا الدولة الرئيسة في الصراع العربي الإسرائيلي نظراً لموقعها الجغرافي المحاذي لإسرائيل ولقوة سوريا على الصعيد العسكري، فهي تملك إلى حدٍ ما جيشاً قوياً عقيدته أن إسرائيل هي العدو الوحيد للأمة العربية وهي دولة مغتصبة للأرض العربية،

---

[١] http://www.alhayat.com/Articles/650232، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/١٢.

وبخاصة الجولان السوري. وسوريا بالنسبة لإسرائيل هي الدولة العربية التي ترفض السلام معها إلا بعد إنسحابها من الأراضي العربية المحتلة وخاصة القدس، لذلك كان الموقف الإسرائيلي منذ بداية الأزمة السورية نقيضاً للنظام السوري. وقد عملت إسرائيل على إضعاف الجيش السوري عبر مساعدة المسلحين من جبهة النصرة وداعش في الجنوب السوري من خلال إمدادهم بالسلاح وإدخال جرحاهم إلى الداخل الإسرائيلي لتتم معالجتهم هناك وتقديم المساعدة لهم، وهذا ليس سراً وإنما حصل علناً، ظناً من إسرائيل أن من مصلحتها مساعدة المسلحين وبالتالي يؤول مصير الجيش السوري وسوريا كلها إلى الضعف والإنهيار. وكان هذا الهدف حلم إسرائيل منذ زمن طويل، وجاءت الفرصة السانحة لتحقيق هذا الحلم. وقد حصل إرباك في الموقف الإسرائيلي إزاء الأزمة السورية فإذا سيطر المسلحون على الحكم في سوريا فما هو الضامن لإسرائيل أنها لن تهاجم في المستقبل؟ وهذا التساؤل بقي في مخيلة الإسرائيليين، إلا أن هذا الاحتمال بات مستبعداً لأن النظام السوري صمد وأصبحت معظم القوى الإقليمية والدولية مقتنعة بأن النظام السوري باقٍ. كما أن إسرائيل ترغب وترجو بقوة بقاء الصراع قائماً بين المسلحين والنظام السوري لأن ذلك يستنزف هذه القوى ويضعفها. وتكمن مصلحة إسرائيل في ذلك الإستنزاف الأبدي[١].

---

[١] https://elbadil-pss.org/2017/05/24/، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/١٥.

القسم الثاني

التداعيات السياسية للأزمة السورية على لبنان

لبنان هو البلد الأكثر عرضةً للتأثر بتداعيات الأزمة السورية من بين كافة الدول المجاورة له، بسبب العوامل والروابط التاريخية والجغرافية بين البلدين. فالدولة اللبنانية ضعيفة، وتتأثر بالنزاعات الطائفية والمذهبية، وهي الآن على أشدّها، والتحالفات السياسية الرئيسية فيه اختارت اصطفافاتها، فمنها من أيّد النظام السوري بقيادة بشار الأسد، ومنها من عارضه جهارة وبشكل واضح دون أي خوف[١].

إن الأحداث الحدودية بين البلدين بمختلف أشكالها، سواء لجهة الخطف أو الاغتيالات، وتدفّق النازحين السوريين بأعداد كبيرة إلى لبنان، ما يتسبب بضغط سياسي واقتصادي وأمني واجتماعي أيضاً، وقد يؤدي إذا طالت الأزمة إلى انهيار الكيان اللبناني، ولذلك لا بد من اتخاذ خطوات طارئة وعاجلة للحد من التداعيات من أجل حفظ الاستقرار الداخلي اللبناني.

إن أسباب تأثر لبنان بالأحداث السورية كثيرة، فعوامل وروابط التاريخ والجغرافيا بين البلدين، يضاف إليها الممارسات التي انتهجها النظام السوري منذ دخوله عسكرياً إلى الأراضي اللبنانية عام ١٩٧٦ وتأثيراته وضغوطاته على الأطراف اللبنانية في فترة الحرب الأهلية في لبنان وفي إدارة الأحداث وحسمها متى شاء ورأى مصلحة له بذلك، عن طريق وجوده العسكري والأمني في لبنان وسيطرته على النفوذ السياسي من خلال فرض قيادات سياسية رسمية وحزبية على اللبنانيين.

وبعد اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥، ظن البعض أن النفوذ السوري في لبنان قد انتهى، ولكن العكس هو الصحيح، وقد نسج النفوذ السوري علاقات قديمة جديدة بحلفائه لا سيما حزب الله ومن يدور في فلكه، وما زال للنفوذ السوري تأثير كبير على لبنان ولو بنسبة أقل عما كان عليه في السابق[٢].

---

[١] كمال ديب، ازمة في سورية، مرجع سابق،، ص. ٥٩

[٢] منى مطر، الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء، مرجع سابق، ص. ٢٢٥

الفصل الأول

الأطراف السياسية في لبنان وتأثرها بالأزمة السورية

يُعد لبنان أكثر البلدان المجاورة لسوريا عرضة لتداعيات الأزمة السورية، فتركيبة الدولة اللبنانية ضعيفة وهشة كحجارة الدومينو، حيث يتحكم الطابع الطائفي بتشكيلها وعملها وإدارتها للبلاد، لذلك فالتوافق الوطني هو سيد الموقف لدى الجهاز الحاكم فيها، ومن هنا لا بد لنا من تناول الوضع اللبناني بشكل عام من مختلف النواحي، وبخاصة من ناحية التأثيرات السياسية للأزمة السورية على لبنان.

المبحث الأول

انقسام القوى السياسية في لبنان

للأطراف السياسية في لبنان مصالح وسياسات متباينة تتراوح بعضها في اتجاه تأييد ومساندة النظام السوري ألا وهي الاتجاهات والتيارات المتمثلة: بقوى ٨ آذار، وعلى رأسها حزب الله، والبعض الآخر في اتجاه مساعدة ومساندة المعارضة السورية، وتتوقع إمكان تأثيره الحالي والمستقبلي على مصالحها وسياستها وهي المتمثلة بقوى ١٤ آذار بقيادة تيار المستقبل، وقد اختلفت قوى ٨ آذار و١٤ آذار على توصيف ما يجري من احداث في سوريا فقوى ١٤ آذار اعتبرتها ثورة شعبية، بينما قوى ٨ آذار اعتبرتها فوضى وشغباً وترمي إلى إسقاط الدولة السورية وليس من أجل التغيير نحو الأفضل، وإنما تنفيذاً لسياسة خارجية لتدمير سوريا وإنهاكها في جميع المجالات، وبخاصة إضعاف الجيش السوري المتبقي من سائر الجيوش العربية، والذي يواجه "إسرائيل". وقد نشأ هذا الانقسام بين القوى السياسية اللبنانية، فيما يختص بتأييد النظام أو معارضته، منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق للبنان رفيق الحريري عام ٢٠٠٥.

<u>الفقرة الأولى: دور الأطراف اللبنانية بالأزمة السورية</u>

يدعم رأس فريق ٨ آذار، حزب الله، الرئيس بشار الأسد دعماً مطلقاً، وفي الوقت عينه يحرص على تفادي الصدامات الطائفية الداخلية في لبنان، لأن من مصلحته أن يكون الوضع الداخلي في لبنان مستقراً من أجل التفرغ لمساندة النظام السوري والإبقاء أيضاً على جهوزيته في مواجهة أي عدوان إسرائيلي على جنوب لبنان.

وفي الطرف الآخر، أي فريق ١٤ آذار، وبخاصة بعض الأحزاب والمجموعات ذات الطابع السني، تقدم المساعدات المباشرة للمعارضة السورية "الثوار"إلا أن الأحزاب الرئيسية كتيار المستقبل تحرص على عدم تعرض الإستقرار الداخلي للاهتزاز والتصدع لأنه لا مصلحة لأحد في ذلك نظراً للتداعيات السلبية التي تطال الجميع من كافة الأطراف.

وعلى الرغم من المحافظة على الاستقرار الداخلي اللبناني قدر المستطاع، يمكن لتفاقم الأزمة السورية واستعارها أن يؤدي بشكل رئيسي إلى توترات بين الطائفتين السنية والشيعية.

وقد أثارت هيمنة حزب الله على الوضع اللبناني استياء الطائفة السنية، وهذا من شأنه زعزعة الإستقرار الداخلي على كافة الصعد في لبنان.

وبعد احتدام الخلاف بين الأطراف السياسية اللبنانية، وإقصاء الرئيس سعد الحريري من رئاسة الحكومة، وترأس الرئيس نجيب ميقاتي الحكومة اللبنانية، أعلنت هذه الحكومة موقفاً رسمياً وبتوافق سياسي شكلي على الأقل يعتمد سياسة النأي بالنفس في الصراع السوري، وهذا الموقف مكَّن الدولة اللبنانية من الوقوف موقفاً وسطاً إزاء الأزمة السورية؛ يقضي بعدم التدخل في ما يحصل في سوريا من أحداث وتطورات.

وعند إندلاع الأحداث في سوريا في آذار من سنة ٢٠١١، اختارت الدولة اللبنانية أن تنأى بنفسها عما يحصل هناك بغية ابعاد أثارها عن لبنان، كما أدت المتغيرات الكبرى التي حصلت في سوريا ورهانات الأطراف اللبنانية على ما ستؤول إليه الأحداث إلى تموضع كل من هذه الأطراف بشكل علني، كلٌ حسب موقعه المعروف ومصالحه. وقد سبَّب هذا الإصطفاف شرخاً عامودياً، فمن جهة هناك فريق ٨ آذار الداعم والمساند للنظام السوري، على رأسه الرئيس بشار الأسد، ومدافع بشراسة عن هذا النظام، وفريق ١٤ آذار الداعم للمعارضة السورية "الثورة" والمؤيد لهذه المعارضة في شعاراتها معتبرين النظام السوري عدواً رئيسياً له يحول دون تحقيق أهدافه وخططه وطموحاته السياسية وغيرها.

ومن أجل ذلك، ولدعم النظام السوري، عَمَدَ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى الظهور والإطلالات الإعلامية عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة لدعم النظام السوري وتأييده في الإصلاحات التي عبر عنها هذا النظام، وبخاصة لجهة تعديل الدستور السوري والقيام ببعض الإصلاحات، ومهاجمة المعارضة السورية وكشف مخططاتها الخارجية وارتباطها بمشاريع ومخططات خارجية خدمةً "لإسرائيل".

وقد أثارت هذه المواقف للسيد حسن نصر الله استياء أطراف منضوية تحت راية قوى ١٤ آذار وبخاصة تيار المستقبل وبعض الرأي العام المناهض للنظام السوري، وقد ساند السيد نصر الله في نهجه هذا القوى الرئيسية في ٨ آذار كحركة أمل والحزب القومي السوري وأيضاً التيار الوطني الحر، وذلك بصفتهم أحزاباً وتيارات ومن خلال الوسائل الإعلامية التي يملكونها.

وتدرجت التدخلات في الأزمة السورية، وبخاصة من قِبل تيار المستقبل، بحيث تحولت مقراته في شمال لبنان إلى مراكز دعم سياسي ولوجستي للمعارضة السورية من خلال مؤيديه ومناصريه، ومن خلال استقطاب النازحين السوريين عبر نشاطات معينة وبخاصة في محافظة حمص المجاورة للحدود الشمالية الشرقية للبنان ومن ثم دعم النشاط المسلح ضد الجيش السوري. لم يخلُ هذا الإصطفاف من المشاحنات والإحتكاكات بين الطرفين الأكثر بروزاً في الداخل اللبناني، بحيث انعكست وتحولت إلى حوادث أمنية واشتباكات ومواجهات مسلحة في طرابلس وبيروت، وسقط العديد من الضحايا جراء هذه الإحداث وتوتر الوضع الأمني ما ذكرنا بمناخات شبيهة بما حصل قبل الحرب الأهلية عام ١٩٧٥. وقد شكلت الأحداث السورية والمواقف اللبنانية خلفية لهذه الأحداث.

وتدحرجت التداعيات على لبنان من خطف زوار لبنانيين في أعزاز وغيرها من المناطق السورية من قِبل جماعات مسلحة معارضة للنظام السوري، مما أدى إلى ردود فعل تجاه النازحين السوريين، وقد تدارك الأمر بعض الأحزاب اللبنانية، وبخاصة حزب الله الذي أخذ على عاتقه معالجة هذا الموضوع ومنع تفاقم وتكرار ردات الفعل هذه، وقد نجح الحزب فعلاً في لجمها. في حين أن فريقاً آخر أراد مفاقمة ردات الفعل على السوريين المقيمين في لبنان بهدف استعار الخلاف وزيادة النقمة على النظام السوري وحزب الله[1].

اتخذ بعض السوريين المثقفين إجراءً جكيماً عبر إصدار بيان يستنكر فيه اختطاف المواطنين اللبنانيين ويدعو إلى الإفراج عنهم فوراً ودون أي شرط.

ومما لا شك فيه أن لبنان ينتمي إلى المنظومة الجغرافية السياسية المسماة المنظومة السورية، حيث يعتبر لبنان من أنشط حلقاتها وأكثرها تأثيراً من سائر الحلقات، ويصعب في هذا المعنى رصد النطاق المحتمل للتأثر لأنه ببساطة يشمل كل شيء بدءً بالعلاقات الداخلية بين طوائفه وانتهاءً باقتصاده، ولا ننسى أن سوريا هي بوابته البرية إلى العالم العربي ومن ثم شرط قيامه بدور الوسيط، وأنه الأفق الذي سوف تنتجه إليه الأزمة السورية، وطريقة استقبال اللبنانيين للتحولات في الأزمة السورية.

---

[1] حسن خليل، مقابلة تلفزيونية، تداعيات الأزمة السورية، قناة إم تي في، بتاريخ ٢٠١٧/٠٨/٣٠.

الفقرة الثانية: أسباب التأثر بالأزمة السورية

يُعد لبنان من بين أكثر الأقطار تأثراً بالأزمة السورية مقارنةً بسائر البلدان المجاورة لسوريا، ففي لبنان دولة ضعيفة، والعلاقات الطائفية المكوِنة للكيان اللبناني تعتبر ضعيفة بين الطوائف، والعلاقات الطائفية متوترة ومتشنجة وقابلة للاشتعال في أية لحظة وبكل بساطة؛ فالأرضية مهيأة لذلك، والتحالفات والإصطفافات السياسية الرئيسية في البلاد إما داعمة لنظام بشار الأسد أو معارضة له. وقد أدى الإصطفاف الحاد هذا في لبنان إلى الشلل السياسي والركود الإقتصادي وهشاشة الوضع الأمني في فترات كثيرة إذا لم نقل طوال عمر الأزمة السورية.

منذ الأحداث اللبنانية عام ١٩٧٥، كان النفوذ السوري قد دخل لبنان من خلال مساعدته لبعض الأحزاب اللبنانية في الحرب الأهلية. وشكلت الأحزاب تحالفات فيما بينها، منها من أيد النظام السوري ومنها من عارضه. وقد تجلى ذلك بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام ٢٠٠٥ في انتفاضة كبرى مناهضة للوجود السوري في لبنان.

بدأت المواقف السياسية المعارضة للوجود السوري بالتصاعد، وقد أدى ذلك إلى تأييد المجتمع الدولي لهذا المطلب وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية، بحيث ضغطت دولياً ومارست ضغوطاً كبيرة على الدولة السورية ما أدى إلى انسحاب الجيش السوري في نيسان ٢٠٠٥[١].

وبعد ذلك التاريخ، نشأ تحالف قوى ١٤ آذار الذي وجد دعماً دولياً من الدول ذات الوزن العالمي، وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا والمملكة العربية السعودية. وقد أمِل هذا التحالف من الإدارة الأميركية اتخاذ إجراءات وخطوات ضد النظام السوري لإضعافه أو الإطاحة به وفقاً لأحلام هذا الفريق، وذلك كما حدث لنظام صدام حسين في العراق. وفي الوقت نفسه، أقدمت الأحزاب والقوى السياسية الداعمة للنظام السوري على تشكيل تحالف الثامن من آذار بقيادة حزب الله، وأيد هذا التحالف علناً نظام بشار الأسد وحظي بدعم إيران وسوريا.

ونظراً إلى هذا التاريخ، وعندما اندلعت الأحداث السورية في آذار ٢٠١١، تفاقمت الأحداث وامتدت شيئاً فشيئاً على مساحة الجغرافيا السورية، وخشي معظم المراقبين والمحللين السياسيين في لبنان وخارجه أن تنجرّ البلاد سريعاً إلى الصراع، إن لم نقل أن تتمزّق بسببه.

---

[١] فؤاد مطر، سوريه المغلوب على أمرها، مرجع سابق، ص. ٣١٣

كانت الاصطفافات السياسية ترسم بشكل خطير خطوط التماس في المعركة بين مؤيّدي الأسد ومناهضيه داخل سوريا. أشعل الفريق الذي يريد تدمير سوريا نيران الغرائز الطائفية بين الطائفتين العلوية والسنية وكذلك لدى الطوائف المسيحية التي لا تعاني من التوترات إلا النزر اليسير، كما أثارت التوتّرات الطائفية الشديدة في لبنان بشكل مباشر، إذ تحرّك السنّة في لبنان مساعدة ومساندة المعارضة السورية؛ بينما وقف حزب الله ومن معه من أحزاب إلى جانب النظام والدولة السورية.

فقد تأثر، وبالفعل، لبنان تأثراً كبيراً نتيجة الصراع بشأن الأزمة السورية بين الأطراف السياسية اللبنانية، وأبرز مظاهر هذا التأثر الصراع الطائفي الذي حصل في بيروت وطرابلس وصيدا، وظهور حالات تطرف واضحة من خلال عمليات خطف على الهوية، والإشتباكات المسلحة على الحدود اللبنانية–السورية، وتدفق النازحين السوريين، والتزايد المستمر لعمليات الدهم والإغتيالات. وقد أدى امتداد الصراع إلى تدهور الأمن والاستقرار في لبنان وارتفاع منسوب التوترات السياسية والاقتصادية الضاغطة على لبنان بشكل خطير.

وبالرغم من كل هذه التأثيرات والتداعيات الكثيرة على الوضع الداخلي اللبناني، بقي لبنان متماسكاً إلى حد بعيد من غير أخطار انهياره وجنوح سفينة نجاته، ولكنه اقترب مرات متعددة من حافة الهاوية، فالتوترات الطائفية والمذهبية وصلت إلى أعلى مستوياتها لكن دون أن تصل إلى الصدام المعلن المباشر. وكان هناك خلاف حاد حول شرعية الحكومة القائمة آنذاك في تلك الفترة، أي الحكومة التي ترأسها نجيب ميقاتي.

١ – حكومة ميقاتي وسياسة الحياد:

عندما بدأت الأحداث السورية في آذار ٢٠١١، لم يكن هناك حكومة في لبنان، وإنما كان الرئيس نجيب ميقاتي مكلفاً تشكيل الحكومة، ونتيجة للصراع بين الأطراف السياسية في لبنان برزت مصاعب وعقبات أمام تأليف الحكومة وبأية صيغة. كان الرئيس ميقاتي غارقاً في المفاوضات بين الأطراف السياسية وبخاصة مع حزب الله وحلفائه حول توزيع الحقائب الوزارية والأسماء التي ستتولى الحقائب الوزارية. وطال الوقت من غير الوصول إلى نتيجة، لكن عامل الوقت كان ضاغطاً وبالأخص من جانب الدولة السورية التي من مصلحتها تشكيل حكومة موالية لها وحليفة في لبنان،

وضغط حزب الله وبخاصة على حليفه التيار الوطني الحر بقيادة العماد ميشال عون من أجل تسهيل ولادة الحكومة، وفي نهاية المطاف، وبعد تسهيل من حزب الله تمكن الرئيس ميقاتي من تشكيل حكومة في حزيران ٢٠١١، مؤلفة من أكثرية لمجموعة وزراء حزب الله وحلفائه، وثلث زائداً واحداً لوزراء تابعين لرئيس الحكومة ورئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان والنائب وليد جنبلاط.

وقوبلت هذه الحكومة برضى الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا، ولكن لم ترضَ عنها دول الخليج والولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية. لكن اهتمام هذه الدول لم يكن منصباً على لبنان وإنما كان موجهاً إلى الدول العربية التي تحدث فيها تطورات وأحداث كمصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، فقبلت بهذه الحكومة باعتبارها أمراً واقعاً، وأنها سلكت الطرق الدستورية لدى تشكيلها وتعتبر حكومة شرعية.

لقد شكلت حكومة ميقاتي المؤلفة من وزراء غالبيتهم موالون لسوريا ضربة حظ مؤقتة بالنسبة إلى استقرار الوضع في لبنان لأنها أخرجت لبنان من الإستهداف السوري له. فلو ظهرت الانتفاضة السورية عندما كان الرئيس الحريري على رأس الحكومة اللبنانية، ربما شجّع عداء النظام السوري للحريري وتحالف ١٤ آذار دمشق على إطلاق حملة أكثر حدّة لزعزعة الاستقرار في لبنان.

وفي ظل وجود حكومتين تقعان على طرفي نقيض في كل من بيروت ودمشق، لربما كان وضع لبنان أسوأ بكثير خلال الانتفاضة السورية. فعوضاً من ذلك، لم تمضِ سياسة دمشق في زعزعة استقرار حكومة تعتبرها في الحدّ الأدنى صديقة، بل في التركيز على استهداف أعدائها تحديداً سواء كانوا داخل مؤسسات الدولة أو خارجها.

وفي بداية تشكيل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وخلال أشهر قليلة، نجح الرئيس ميقاتي في التخفيف من حدّة التوتّر بإتباعه سياسة الحياد تجاه الأزمة السورية، وقد رفض أن يكون مؤيداً أو معارضاً للنظام السوري حيث أن شعاره الوحيد كان "النأي بالنفس" عن الصراع الدائر في سوريا، وبحنكته وسياسته الحكيمة تمكّن من تأمين حصة لبنان للمحكمة الدولية المختصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري، وهي القضية التي قسمت حكومة سلفه الحريري وأسهمت في إسقاطها[١].

ومع تصاعد الصراع في سوريا، أرتأى فريق ١٤ آذار التريّث والإنتظار لمراقبة ما ستؤول إليه هذه الأزمة السائرة بإتجاه إضعاف النظام السوري، وتجنّب التصعيد الداخلي والمواجهة السياسية

---

[١] هشام يحيى، نصائح بعض الدبلوماسيين تتناقض مع المخاطر التكفيرية، الديار، العدد ٩٣٢٧، تاريخ ٢٠١٥/٠٣/١٠، ص. ٢

في لبنان بإنتظار تبلور معالم ما سيحدث في سوريا من تغيير أو إمكانية سقوط النظام وفقاً لرهانات الكثير من الذين اعتبروا أن النظام السوري لن يصمد أمام الإنتفاضة السورية لأشهر قليلة، وفي المقابل، فقد كان تحالف ٨ آذار حريصاً على بقاء الحكومة واقفة على قدميها وخفض حدّة التوتّر في لبنان.

ومن مصلحة حزب الله استقرار الساحة الداخلية اللبنانية من أجل مساعدة النظام السوري بشتى الطرق، لأن سقوط النظام السوري يعني الإستفراد بحزب الله في الداخل اللبناني من قوى خارجية وداخلية تتمثل في قوى ١٤ آذار وتنضوي تحتها أحزاب لبنانية ذات وزن سياسي كتيار المستقبل والكتائب والقوات اللبنانية وغيرها من الأحزاب والشخصيات السياسية ذات الوزن السياسي.

ويبقى السؤال يطرح نفسه ما إذا كان في مقدور لبنان البقاء متماسكاً إذا ما استمرت الأزمة السورية في المستقبل. إن مصادر عدم الاستقرار في لبنان كثيرة واحتمال امتداد الصراع السوري إليه وارد بقوة، ولكن، وفي المقابل فإن لدى لبنان آليّات وعناصر مختلفة لاستيعاب التوترات، جعلته ينجح حتى الآن في تفادي الانهيار، وقد تساعده في ضبط مخاطر الفترة المضطربة في المستقبل. وعلى الرغم من احتمال أن تحافظ البلاد على الاستقرار، ولو كان هشّاً، فإن المخاطر الجديّة على المدى الطويل لا تزال قائمة. وسيكون لنتائج الصراع في سوريا تأثير كبير على الدولة اللبنانية وعلى كافة الأطراف السياسية الموالية للنظام أو المعادية له[1].

إذا بقي النظام السوري الحالي وانتهت الأزمة، فمن البديهيات إن الأطراف المؤيدة لهذا النظام ستكون لها الهيمنة على الوضع في لبنان، أما القوى الأخرى المعارضة للنظام فستكون هي الخاسرة خسراناً بيّناً، بل أكبر الخاسرين والعكس صحيح.

٢- سيطرة حزب الله على الوضع اللبناني:

ومن الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في لبنان تعود إلى التوترات المذهبية بين الشيعة والسنة واستياء السنّة من هيمنة حزب الله وسلاحه. وفقاً لما يرونه على مفاصل الدولة والتحكم في سياستها الداخلية والخارجية وعدم ضرورة لجم هذه الهيمنة مع العلم بأن الطائفتين متساويتين من

---

[1] جورج شاهين، النأي بالنفس في المعاجم اللبنانية، الجمهورية، العدد ١٩٩٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١٢/٠٢، ص. ٤.

حيث العدد تقريباً، فالشيعة، من خلال حزب الله متحالفين، مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسنة مع المملكة العربية السعودية. وهذا الإستياء بلغ ذروته منذ العام ٢٠٠٥ وذلك باغتيال الزعيم السني رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، ووجهت أصابع الإتهام من الطائفة السنية إلى النظام السوري وكذلك إلى حزب الله مما زاد حدة التوترات؛ وقد زادت هذه التوترات وقتها اتخذت حكومة فؤاد السنيورة قرارات تمس بأمن المقاومة، مما أدى إلى ردة فعل من قِبل حزب الله تمثلت في اجتياح بيروت بتاريخ ٠٧ أيار ٢٠٠٨، وقد جرت اشتباكات محدودة أدت إلى وقوع خسائر بشرية ومادية وسيطرة حزب الله على بيروت، وسميت هذه العملية يومها بعملية القمصان السود. وما زاد من هذا الاستياء استقالة وزراء حزب الله وحلفائه عام ٢٠١١ واسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري[١].

وعند بداية الأحداث في سوريا، أملت الطائفة السنية في استعادة نفوذها، فأقدمت معظم أطرافها على مد يد المساعدة إلى ما يسمى بالثورة السورية من أجل اسقاط النظام السوري، ولكن هذا الحلم لم يتحقق حتى الآن نظراً لوقوف حزب الله والجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا إلى جانب الدولة السورية. إن واقع الانتصار لهذا المحور الداعم للدولة السورية، أدى إلى انتفاء هذا الطموح، وبخاصة بعد بروز انتفاضات شعبية في عدد من الدول العربية ذات الأغلبية السنية[٢].

٣- ضعف الدولة اللبنانية وترهل مؤسساتها:

منذ استقلال لبنان كان الشعار السائد هو أن قوة لبنان في ضعفه، وينبغي المحافظة على هذه المعادلة ولكن في أيامنا هذه تغيرت هذه المقولة، وأصبح لبنان قوياً بجيشه وأجهزته الأمنية ومقاومته، والدولة لم تصل إلى مرحلة السيادة الكاملة.

إن الدولة اللبنانية ليست دولة فاشلة تماماً، لكننا لو قارناها بالدولتين الجارتين لسوريا، تركيا والأردن، فالدولة اللبنانية تبدو فاقدة سيادتها الحقيقية. فهي ليست القوة الوحيدة داخل أراضيها وغير

---

[١] فضل الله حسن، حزب الله والدولة في لبنان: الرؤية والمسار، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص.١٣٤.

[٢] نزار عبد القادر، هلال الأزمات والحروب، ط١، بدون دار نشر، ٢٠١٥، ص. ٤٣.

القادرة على السيطرة على حدودها. وتعتبر قوة حزب الله ونفوذه هما الأقوى في لبنان فإنه يمتلك القوة العسكرية تعتبر قوة عسكرية إقليمية، وهو يسيطر على قرار السلم والحرب[1].

ومع كل هذا، تلعب الأجهزة الأمنية اللبنانية دوراً بارزاً ورئيسياً في إدارة الأمن الداخلي، وهي عنصر مهم وأساسي في الحفاظ على الاستقرار الداخلي ولو نسبياً. ولو قارنا هذه القوة ظاهرياً، لرأينا أن قوة حزب الله من حيث العديد والعتاد والأسلحة أكبر من قوة الدولة اللبنانية. والشيء الإيجابي أن نظرة معظم القوى السياسية والطوائف اللبنانية إلى الجيش اللبناني، هي نظرة إيجابية، ويبقى الجيش اللبناني هو الضامن للإستقرار الداخلي لكونه مؤسسة وطنية جامعة، ويضم في صفوفه جميع الطوائف اللبنانية وبحسب التوزيع الطائفي المتفق عليه.

إن مبدأ الطائفية في توزيع المناصب القيادية للأجهزة الأمنية واحتكار بعضها من قِبل طائفة معينة، وعدم تعاون هذه الأجهزة فيما بينها أدى إلى إضعاف فاعليتها وبالتالي وجود خلل في إدائها وانعكاس ذلك على تثبيت الوضع الأمني بشكل حاسم، ما أدى إلى بعض الخروقات الأمنية للساحة اللبنانية. كما أدى توزيع قادة هذه الأجهزة على طوائف معينة إلى إضعاف دورها ومهامها والحد من اندفاعة بعض القادة في هذه الأجهزة نظراً لعدم إنتمائهم لطائفة من يتولى قيادة هذا الجهاز.

ولهذه الأسباب، نرى أن الدولة ضعيفة طالما أن كل جهاز أمني أو غيره من الأجهزة محسوب على طائفة معينة أو على قوة سياسية، ما يؤدي إلى تناحر الأجهزة وانعدام التعاون بينها من خلال تبادل المعلومات المتوافرة والعمل على معالجتها وبالتالي إلى إضعاف مهام هذه الأجهزة وعدم ضبط الأوضاع الأمنية والإمساك بها، ما ينعكس على استتباب الأمن والوضع الإقتصادي في البلد.

٤- تدخل حزب الله بالأحداث السورية:

عندما تدخل حزب الله بالأزمة السورية بقي يحاول الابتعاد عن دائرة الضوء. وفي الأشهر الأولى من الأزمة السورية ظل يسعى إلى التقليل من شأن ارتباطه الفعلي بما يجري في سوريا من أجل البقاء بعيداً عن الأضواء والإبقاء على الهدوء الداخلي في لبنان. ولكن في نهاية العام ٢٠١٢، حيث تراجع النظام السوري عسكرياً وبشكل كبير، وأصبح مهدداً بالسقوط، بدأت التقارير الإستخباراتية

[1] http://carnegie-mec.org/2012/12/11/ar-pub-50324، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/٢٧.

تتزايد عن تورّط حزب الله في القتال في سوريا. وعندما سقط لحزب الله شهداء لم يعد باستطاعته انكار تدخله المباشر بالأزمة السورية، وعندها تدرج في الاعتراف بتدخله المباشر بهذه الأزمة وبدأ بالدفاع عن تدخله وربط ذلك بأنه إذا لم يفعل ذلك، فإن المنظمات الإرهابية داعش وجبهة النصرة وغيرها سوف تنتقل إلى لبنان، وتنتقل معها الأزمة السورية إلى داخل لبنان، لذلك من الأفضل مقاتلة المنظمات الإرهابية هذه خارج الأراضي اللبنانية وبأقل خسائر ممكنة.

قدّم الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، تبريراً لتدخله في سوريا وبخاصة في القصير في خطاب ألقاه قائلاً إن حوالى عشرين بلدة لبنانية شيعية، واقعة على الحدود اللبنانية–السورية، تعرضت لهجمات متكررة من قِبل المنظمات الإرهابية والجيش السوري الحر. وقد اعترف السيد حسن نصر الله أن سكان هذه المناطق هم من كوادر حزب الله، وأن من واجبه الدفاع عنهم وحمايتهم، كما أن هناك سبب آخر ألا وهو ضعف الجيش السوري وخسارته مناطق متعددة وبدء انهياره؛ ما دفع الرئيس السوري بشار الأسد إلى أن يطلب من حزب الله المساعدة وبخاصة بعد خسارة النظام السوري مدينة حلب، العاصمة الصناعية لسوريا وثاني أكبر مدنها. ولقد أدت هذه الخسارة إلى إعادة تدخل حزب الله بقوة فزاد من قوته من الناحية العسكرية وزج بأعداد كبيرة من مقاتليه لأنه شعر بالتهديد بسقوط النظام السوري، وفي حال حصول ذلك فسوف ينعكس على حزب الله في الداخل اللبناني، وسيصبح وضعه في خطر لأن القوى السياسية اللبنانية الأخرى ستعمل على محاصرته داخلياً من خلال عزله وعدم السماح له بالمشاركة في الحكومة اللبنانية إذا استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

الفقرة الثالثة: آليات التأقلم على ارتدادات الأزمة السورية على لبنان

بقي الوضع في لبنان ممسوكاً ومستقراً، وقد شكل هذا الأمر مفاجأة للكثيرين، وحتى اللبنانيين على الرغم من النفوذ السوري منذ بداية الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥. ولم يحصل هذا الاستقرار نتيجة خطة أوسياسة معينة اتبعها القادة اللبنانيون أو الحكومة اللبنانية، ولكن لأسباب بنيوية أهمها:

١– يتمتع لبنان بنظام ديمقراطي وفقاً للدستور على الرغم من إشكالية الممارسة، بعكس معظم الأنظمة العربية، والتي بغالبيتها أنظمة بعيدة كل البعد عن الديمقراطية. كما يتمتع لبنان

بمشاركة واسعة في السلطة وبحرية الرأي، ونظامه خالٍ من القمع، على عكس الأنظمة العربية، على الرغم من وجود شوائب كبيرة في نظامه السياسي. وإن الجدال الواسع والخلاف العميق بين القوى السياسية حول قضية سلاح حزب الله ووجهة استعماله، إلا أنه لا يستطيع أي طرف في لبنان الدعوة إلى إسقاط النظام فيه، حتى لم يتجرأ أحد على المطالبة بتغيير النظام السياسي اللبناني، وعلى الرغم من كل ذلك تبقى هذه الخلافات تحت السيطرة.

٢- ولقد مر لبنان بتجربة حرب أهلية مريرة وقاسية اعتباراً من العام ١٩٧٥، ودفع اللبنانيون أثماناً باهظة لهذه الحرب؛ لذلك لم يعُد بوسع أي من الفرقاء اللبنانيين إعادة هذه التجربة المريرة وستبقى هذه الحرب مجرد محطة تنم عن حقبة سوداء في تاريخ لبنان.

٣- وحتى الآن فإن لبنان يتمتع بالمناعة الكافية من أجل الإبقاء على استقراره على الرغم من تفاقم الأزمة السورية وبلوغها مديات بعيدة، حيث وصلت إلى حدها الأقصى. ولكن هذه الأزمة بدأت اليوم بالوصول إلى خواتيمها، وبقي لبنان متماسكاً وصامداً على الرغم من العواصف التي عصفت به وأرخت بظلالها عليه.

٤- يعتبر سلاح حزب الله سلاحاً رادعاً للأطراف السياسية اللبنانية الأخرى الراغبة في تفجير نزاع مسلح أو فتنة طائفية، وبخاصة بين السنة والشيعة، لأن قرار قادة حزب الله هو درء الفتنة وعدم الوقوع في الفخ الذي نصب له، وهو يتجنب الدخول في صراع مباشر مع أي طرف من الأطراف في لبنان.

٥- مكونات لبنان ليست فقط سنة وشيعة، ولكن الطائفة المسيحية هي شريكة في الوطن وهي من مكوناته الرئيسية، وهي ضمانة لبقاء لبنان مستقراً من خلال الرعاية الغربية لها، وبالتالي للمحافظة على الطائفة المسيحية تعمل الدول العربية على بقاء الوضع اللبناني مستقراً. إن الطائفة المسيحية تشكل نقطة التقاء بين الطائفتين السنية والشيعية، وهي تقيم توازناً بينهما في التعاطي السياسي، فالتيار الوطني الحر حليف حزب الله، والقوات اللبنانية هي حليفة تيار المستقبل؛ لذلك يمسك هذان الحزبان المسيحيان بلعبة التوفيق بين الشيعة والسنة من أجل المحافظة على الاستقرار.

٦- لقد شكل الانتشار الديموغرافي في لبنان، من كافة الطوائف المكونة للمجتمع اللبناني، سبباً هاماً في منع وقوع فتنة شيعية سنية بحيث يمكن وصف الانتشار المسيحي فاصلاً طبيعياً

بين الطائفتين السنية والشيعية يمنع الاحتكاك المباشر بينهما. يشكل تولي الطائفة المسيحية مناصب رئيسية في مؤسسات الدولة وبخاصة رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش عاملين رئيسين لتخفيف التوتر الشيعي السني في حال حصوله وتدخل رئيس الجمهورية مباشرةً لحل الخلاف لما له من سلطة ونفوذ على الأطراف السياسية.

ساهمت الأزمة السورية في خروج بعض المسؤولين اللبنانيين للتعبير علناً عن مواقفهم وتوجيه انتقادات مباشرة للنظام السوري، وهذا الأمر لم يكن من الممكن تصوره قبل اندلاع الأزمة السورية.

وجعلت الأزمة السورية المواقف اللبنانية من النظام السوري تظهر واضحة لا لبس فيها ولا شبهة، ولم يعُد من مانع أو من خوف في إظهارها والتعبير عنها علناً، من يؤيد النظام أعلن ذلك بشكل واضح وصريح ودون أي خجل ولا وجل، ومن يعادي النظام السوري عبر عن مواقفه دون خوف أو تردد كما حصل سابقاً وبخاصة القوات اللبنانية وتيار المستقبل وغيرهما من الأحزاب المعادية للنظام السوري.

المبحث الثاني

كيفية إدارة الأوضاع اللبنانية في ظل تأثيرات الأزمة السورية عليه

للأزمة السورية عوامل كثيرة مؤثرة على لبنان والدولة اللبنانية غير قادرة على التحكم بها. ولكن، ومع ذلك كله، ينبغي على القادة اللبنانيين والسلطات الشرعية اللبنانية العمل والبناء على الاستقرار الداخلي الذي أمكن حتى الآن الحفاظ عليه وجرى احتواء تداعيات الآزمة السورية.

إن استمرار الأزمة السورية حتى الآن وعدم وجود حل لها أقله في المدى المنظور، شغل السلطات اللبنانية والأجهزة الرسمية بمكافحة الشر واخماد الأزمات المتنوعة والمتنقلة، من وقت لآخر، ومن مكان إلى مكان، ويشمل هذا التعاطي الاشتباكات المسلّحة التي حصلت في طرابلس بين منطقتي جبل محسن العلوية وباب التبانة السنية واخماد كل الصراعات الناشئة بين الطائفتين السنية والشيعية حيث تندلع الإشتباكات المذكورة، ومحاولة المستطاع من أجل منع أو تخفيف ما أمكن خوفاً من حصول تفجيرات من قبل الانتحاريين واغتيالات لشخصيات سياسية وأمنية، وكذلك مكافحة موجة عمليات الخطف والاجرام في كافة المناطق من البلاد، والسيطرة الفعالة على الحدود اللبنانية الممتدة مع الحدود السورية بشكل أفضل لتجنب الانجرار إلى القتال في سوريا. ويبدو أن القدرات الأمنية للدولة قد تأثرت بسبب اغتيال اللواء وسام الحسن، ولكن الدولة استطاعت استيعاب الصدمة وعملت على عدم حصول ردات فعل مضادة لهذا الاغتيال مع العلم أن الجهة المنفذة بقيت مجهولة الهوية حتى الآن، أقّله لم يعلن شيء عن الجهة التي قامت بتنفيذه لتدارك مخاطر تأثيرات الأزمة السورية ينبغي العمل الفوري والسريع من قبل الحكومة اللبنانية لوضع استراتيجية عملية أو خطة سريعة ومنسّقة مع جميع الأطراف اللبنانية في للتعامل مع الإزدياد السريع في أعداد النازحين السوريين في لبنان[١].

وحتى الآن، فقد أدى تدفق النازحين إلى تخلخل النسيج الاجتماعي للبلد، والذي يقترب من نقطة الانهيار الذريع. وإذا ما أدى تفاقم الدمار في سوريا إلى زيادة كبيرة في أعداد النازحين السوريين

---

[١] نبيل هيثم، الأزمة السورية تنذر باشتباك أميركي روسي خطير يضع المنطقة كلها أمام احتمالات خطيرة ولبنان مع استمرار هشاشة وضعه الداخلي قد لا يملك تجنب مفاعيلها، الجمهورية، العدد ٢٠٢٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠١/١٢، ص.٥.

إلى لبنان. فإن ذلك قد يقلب الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد رأساً على عقب وسوف نتحدث عن النازحين في بند منفرد من هذا البحث.

الفقرة الأولى: العمل على الحفاظ على العملية السياسية

في بداية الأزمة السورية جنبت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي لبنان انزلاقاً أكبر باتجاه التدخل بالصراع الدائر في سوريا وقد ساعدت سياسة النأي بالنفس، أو الحياد الايجابي، التي اتبعتها حكومة الرئيس ميقاتي أصبحت في الوقت نفسه نقطة خلاف بحد ذاتها. وبعد اغتيال اللواء وسام الحسن طالبت قوى ١٤ آذار وأصرت على المطالبة باستقالة الحكومة قبل المباشرة بأي حوار وطني أو اتفاق على إجراء انتخابات نيابية، مع العلم بأن حكومة ميقاتي تتمتع بأغلبية ضئيلة في البرلمان اللبناني، وقد وفرت هذه الأغلبية كتلة الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط؛ ولكن القوى الخارجية التي تدعم قوى ١٤ آذار لم تحسم أمرها فانقسمت هذه القوى الداعمة إلى من يؤيد حكومة ميقاتي، لأن في ذلك استقراراً للوضع الداخلي في لبنان، وهناك من يعارض دعم هذه الحكومة لأنهم يعتبرونها حكومة حزب الله الداعم للنظام السوري، وأن المملكة العربية السعودية هي الأكثر اندفاعاً لإسقاط الحكومة؛ بينما الولايات المتحدة الأميركية ومعها الدول الأوروبية غير متحمّسة لإسقاط الحكومة. وقد طالبت قوى ١٤ آذار بتشكيل حكومة تكنوقراط محايدة واقترح البعض الآخر تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع أطراف القوى السياسية ذات الوزن السياسي.

واجهت حكومة ميقاتي التي تلتها أزمة كبرى في إجراء الانتخابات النيابية لأنها استحقاق دستوري مهم، ولكن ذلك تعثر في العام ٢٠١٣ وتم التمديد لأعضاء البرلمان اللبناني. وهذا البرلمان ينتخب رئيس الجمهورية المقبل في عام ٢٠١٤.

وهذان التحديان، اجراء الانتخابات النيابية ومن ثم انتخاب رئيس للجمهورية في ظل تفاقم الأزمة السورية وانخراط لبنان إلى حد كبير بمجرياتها أديا إلى تأجيل الانتخابات النيابية وانتهاء ولاية الرئيس السابق العماد ميشال سليمان ولم يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية بحيث بقي موقع رئاسة الجمهورية شاغراً. وأن عدم إجراء الانتخابات النيابية كان رهان من جانب الأطراف اللبنانية على ما ستؤول إليه الأزمة السورية. فإذا بقي النظام السوري تكون الأطراف اللبنانية الموالية للنظام هي الرابحة وهي التي ستحصد أكبر عدد من النواب في البرلمان اللبناني. أما في حال سقوط النظام

السوري واستلام المعارضة السورية الحكم فإن الأطراف السياسية اللبنانية المؤيدة للمعارضة السورية هي التي ستربح في الانتخابات النيابية اللبنانية وستحصد العدد الأكبر من الأصوات في البرلمان اللبناني. وهذا الرهان جعل لبنان يفقد مؤسساته الدستورية، سواء لجهة إجراء الانتخابات اللبنانية، بحيث جرى التمديد للبرلمان اللبناني. وكذلك لم تجرِ الانتخابات الرئاسية. ويبقى هذا المنصب شاغراً حتى ٣ تشرين الأول عام ٢٠١٦ حيث انتخب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية اللبنانية.

الفقرة الثانية: تعزيز دور الدولة في كافة مؤسساتها

بعد خروج الجيش السوري من لبنان عام ٢٠٠٥، بدأ تأثير النظام السوري على الدولة اللبنانية ومؤسساتها بالتراجع نسبياً، وكانت هذه فرصة للبنان ليستعيد ما فقده من سيادة. وقد جعل تراجع قوة النظام السوري، اعتباراً من بداية الأحداث السورية، من مؤسسات الدولة اللبنانية وبخاصة الأجهزة الأمنية مؤسسات قادرة على القيام بواجباتها الأمنية واستعادة ثقة اللبنانيين بالدولة ومؤسساتها، وخير دليل على ذلك إلقاء القبض على الوزير السابق ميشال سماحه أثناء نقله متفجرات من سوريا إلى لبنان بسيارة خاصة، وتعتبر هذه الخطوة خطوة متقدمة للأجهزة الأمنية لكون الوزير السابق سماحه من حلفاء النظام السوري الرئيسيين في لبنان، ولولا ضعف النظام السوري لما تمكنت الأجهزة الأمنية اللبنانية من التعرض لسماحه.

وينبغي على الدولة اللبنانية تقوية وتأمين ما تحتاجه الأجهزة اللبنانية من امكانيات بشرية ومادية وتعزيز قدراتها للقيام بواجباتها على أكمل وجه، حتى لو أدى ذلك إلى تعرضها لتهديدات مباشرة من أي جهة كانت وأن لا تخضع لأي إملاءات دولية.

الأمن وحده لا يبني دولة، فعلى الحكومة اللبنانية وضع خطط اقتصادية ومالية والابتعاد عن ربطها بالأحداث الدائرة في الجوار اللبناني وبخاصة الأحداث في سوريا. وعلى الدولة اللبنانية تأمين ما يلزم من أجل نقل الصادرات اللبنانية إلى الدول العربية من خلال تأمين طرق التصدير البري، وهنا يكمن الخلاف بين الأطراف اللبنانية بين من هو مؤيد لإقامة علاقات مباشرة مع الحكومة السورية تأميناً للطريق البري عبر سوريا إلى دول الخليج، ومن يعارض هذه العلاقات باعتبارها تمنح الشرعية للنظام السوري.

إن طول أمد الأزمة السورية أبقى على التحديات التي يواجهها لبنان قائمة، لذا فإن الدولة اللبنانية ملزمة بوضع خطط وبرامج عمل من أجل التمكن من مواجهة هذه التحديات والتصدي لها وهي ناجمة عن الأزمة السورية، ومن يعلم ما هي التحديات المستقبلية التي سيواجهها لبنان في حال استمرت الأزمة السورية إلى أمد طويل؟

الفقرة الثالثة: التحالفات في لبنان وتداعيات الأزمة السورية عليها

للأزمة السورية تأثيرات سياسية عديدة؛ وسيكون لنتيجة الصراع السوري تأثير على التحالفات داخل لبنان، ونتيجة لهذه التحالفات فإن كل طرف منها سيتموضع في التحالف التي يرى مصلحة له فيها. وقد تؤثر هذه التحالفات على صيغة الحكم اللبناني وقد تؤثر كذلك على المواقف بشأن الترتيبات الأساسية للحكم.

فهناك فريق تحالف ١٤ آذار الذي تنضوي تحت لوائه الأطراف المعارضة للنظام السوري. ولنفترض أن النظام السوري قد سقط، فما الذي سيبقي أعضاء هذا التحالف في حالة من التماسك المقبول؟ وكذلك إذا ظهر في سوريا، ما بعد نظام الأسد، نظام ذو صيغة سنية معتدلة، فقد تنسج أكثرية الأحزاب المسيحية كالقوات اللبنانية والكتائب والدروز كالحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط تحالفها مع الأحزاب ذات الأغلبية السنية في لبنان كتيار المستقبل، بهدف الاستفادة والحفاظ على مصالحهم من الرياح الآتية من دمشق. أما في حال انتهاء اللعبة بسقوط النظام السوري الحالي ووقوع دمشق تحت سيطرة العناصر الارهابية المتطرفة، وإذا أدى ذلك إلى صعود تيارات سنية متطرفة أو غيرها في لبنان فقد يتخوّف المسيحيون والدروز من هذا الصعود، وهذا ما سيدفعهم عند ذلك إلى التفكير في التقارب مع الأحزاب الشيعية، وبخاصة حزب الله وحركة أمل، من أجل المحافظة على وجودهم وعدم التعرض لهم من قِبل هذه التيارات الارهابية.

وكما افترضنا تأثير الأزمة السورية على قوى ١٤ آذار فإنه يمكن أن تؤثر نتائج الصراع في سوريا على تحالف ٨ آذار المؤيد للنظام السوري الحالي. وقد انضم العديد من الأفرقاء إلى هذا التحالف لأنهم افترضوا، بناءً على معلومات ومعطيات كانت متاحة في وقت من الأوقات، إن النظام السوري وحزب الله أكثر اللاعبين قوة في لبنان. وإذا افترضنا أن نظام الأسد سيسقط، فإن الكثير من هذه الأطراف ستشعر بالضعف واليتم جراء ذلك، ولكنها ستظل تعتمد على حزب الله. وهذا مرهون

بعدم نشوب حرب أخرى بين حزب الله وإسرائيل على غرار حرب تموز عام ٢٠٠٦ بالرغم من خروج حزب الله منتصراً من تلك الحرب. وسيظل حزب الله أقوى لاعب على الساحة اللبنانية في المستقبل. وهذه القوة مستمدة من بيئته الشيعية الحاضنة له وتماسكها ومن المساعدات المادية والعسكرية التي يتلقاها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهو دعم غير محدود. وباستطاعة حزب الله، نظراً لقوته المحلية في لبنان، أن يحافظ على تحالف محلي قوي.

ومن جهة أخرى، قد يوجد حل للأزمة السورية نظراً لانتصارات الجيش السوري وامساكه بالأرض وتقهقر المنظمات الإرهابية والقضاء عليها تدريجياً وفقاً للمساعي الدولية بقيادة روسيا من خلال اجتماعات أستانة، وقد يحصل اتفاق سياسي بين النظام السوري والمعارضة السورية، يثير تغيير السلطة الحالية بتطعيمها بشخصيات معارضة وبتغيير دستوري، قضايا التغيير الدستوري في لبنان أيضاً. وبوجه خاص، إذا شعر حزب الله أن عودة سلطة سنية في سوريا سيقطع الطريق أمام استمرار دورة الاستراتيجي في المنطقة، ومن غير المستبعد أن يقترح دمج سلاحه بصورة تدريجية مع الدولة اللبنانية في مقابل اعادة التفاوض على اتفاق الطائف، أي نظام تأسيس اتفاق تقاسم السلطة عام ١٩٨٩، والذي ساعد وأدى إلى انهاء الحرب الأهلية اللبنانية.

الفقرة الرابعة: استقالة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري

بالنظر إلى الصراع الدائر في المنطقة العربية بين محورين: الأول بقيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والثاني بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ومن ضمن هذا التحالف المملكة العربية السعودية، وتحديداً من خلال الأزمة السورية حيث إن المملكة العربية السعودية تؤيد وتدعم المعارضة السورية من أجل اسقاط النظام السوري الحاكم بقيادة الرئيس بشار الأسد، أما الجمهورية الاسلامية الايرانية فإنها تدعم الدولة السورية مادياً وعسكرياً من خلال مستشارين وعسكريين وكذلك حزب الله اللبناني المتحالف مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والموالي لها، والذي يلقى الدعم على جميع الأصعدة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا الصراع الذي يدور على الأراضي السورية وبما تفرضه من تجاذبات، سواء كان على الصعيد العسكري أو السياسي؛ وقد حدث الآن أن كفة الميزان تميل إلى انتصار النظام السوري على المعارضة المسلّحة السورية، وهو المدعوم إيرانياً وحلفاء النظام السوري، وبالتالي بعد انتصار محور المقاومة وهزيمة المعارضة السورية وحلفاء هذه المعارضة،

وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، انتقل هذا الصراع بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسعودية إلى الداخل اللبناني من خلال حلفاء هاتين الدولتين، ولكي تقلل السعودية من سقطاتها في المنطقة لم يبق لها سوى استعمال حلفائها في لبنان، فاستدعت رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري بصورة مفاجئة وعلى عجل، فأنتقل بتاريخ ٢٠١٧/١١/٠٤ إلى السعودية، ومن هناك عقد مؤتمراً صحفياً أعلن خلاله استقالته، وبالتالي استقالة الحكومة اللبنانية. هذه الخطوة المفاجئة والتي لم تكن في الحسبان لا على الصعيد السياسي، من خلال القادة السياسيين ورئاسة الجمهورية ومجلس النواب اللبناني، ولا على الصعيد الشعبي، لأن أمور الحكومة كانت تتمتع بالإنسجام نوعاً ما بين جميع مكوناتها السياسية وهذا ما ظهر من خلال نتائج إجتماعاتها من اقرار الموازنة في لبنان بعد توقف حوالي ١١ عاماً من عدم اقرار أي موازنة، أو لجهة إقرار قانون انتخابات وإجرائها في أيار المقبل في العام ٢٠١٨ واعتماد هذا القانون لأول مرة النسبية، ما يصحح التمثيل الشعبي، وكذلك اقرار شروط المناقصات وتلزيم البلوكات للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية للبنان(١).

وكان هناك تسهيل لعمل الحكومة من جميع أطراف مكوناتها السياسية، ولم يكن وارداً في الحسبان استقالة رئيس الوزراء لأنه كان، وباستمرار، يتحدث عن ايجابيات هذه الحكومة وانتاجيتها؛ ولكن بالنظر إلى ما سُمّي بانتصار محور المقاومة وهزيمة المعارضة السورية حلفاء السعودية، وللتعويض عن ذلك ضغطت المملكة العربية السعودية على الرئيس سعد الحريري من خلال الملابسات المحيطة بهذه الاستقالة، وقدّم استقالته عبر شاشة تلفزيون محطة العربية من السعودية، ومن لحظة الاستقالة بدأت التساؤلات حول ظروف هذه الاستقالة وتداعياتها على الوضع الداخلي في لبنان. وبدأت المخاوف تتفاقم لدى الشعب اللبناني. وإن بيان الاستقالة تضمن هجوماً عنيفاً على الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع العلم أنه قبل يوم واحد اجتمع الرئيس سعد الحريري في بيروت مع مستشار الجمهورية الاسلامية الإيرانية علي اكبر ولايتي، وهذا الأخير أعلن من السراي الحكومي انتصار محور المقاومة في سوريا والعراق واليمن وغيرها من البلدان، ما شكل صدمة سياسية للمملكة العربية السعودية.

---

(١) رضوان الذيب، لبنان بين الضغط الدولي للاستقرار وبين انعكاسات الصراع الإيراني السعودي عليه، الديار، العدد ١٠٢٦٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٦، ص. ١

وفي البيان الناري للرئيس سعد الحريري أنه سيقطع يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في لبنان، وهنا المقصود حزب الله في لبنان، وأن معظم الأوساط السياسية الشعبية اعتقدت في بداية الامر أن الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية سوف تتأثر وتهتز في لبنان، ولكن تصرف القيادات السياسية الحكيمة واستيعاب الموقف بدءاً من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري وخطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بتاريخ ٢٠١٧/١١/٠٦ حيث اجتمعت جهود هذه القيادات ورمت إلى التخفيف من هذه الصدمة الزلزال كما سمّاها البعض.

وبحكمة من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والتفاهم مع رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري تريث رئيس الجمهورية بقبول استقالة الرئيس سعد الحريري وتشاور مع الخبراء في الدستور اللبناني بحيث استقر الرأي على أن الاستقالة غير دستورية لأنها أعلنت من خارج الأراضي اللبنانية ولم تقدم إلى رئيس الجمهورية مباشرةً، وهنا بدأت التحليلات حول ظروف اقدام الرئيس سعد الحريري على تقديم استقالته؛ فمنهم من ذهب إلى القول أنه أجبر عليها وكتب له بيان الاستقالة وهو معتقل أو تحت الاقامة الجبرية في المملكة العربية السعودية. أما الفريق المؤيد للرئيس سعد الحريري وبخاصة تيار المستقبل الذي ينتمي إليه فيعتبر أنه قدّم استقالته بملء إرادته ومن غير أي ضغط من جانب المملكة العربية السعودية، وأنه أقدم على هذه الخطوة نتيجة تنازلاته لحزب الله بحيث أصبحت الحكومة اللبنانية تغطي وتشرع التدخل الايراني في لبنان وأيضاً من خلال زيارة بعض الوزراء الشيعة، وتحديداً وزير الزراعة اللبناني غازي زعيتر المنتمي إلى حركة أمل ووزير الصناعة حسين الحاج حسن المنتمي إلى حزب الله، وقد اعتبروا تصرفات هؤلاء الوزراء انتقاصاً من هيبة رئاسة الحكومة والعصيان وأنها مخالفة لقرارات الحكومة بسياسة النأي بالنفس عن الأزمة السورية ولو من حيث الشكل[١].

هذه الأسباب يمكن أن تكون موجودة، ولكن السؤال المطروح بقوة هو: لماذا قدمت الاستقالة الآن وفي هذا التوقيت بالذات وبصورة مفاجئة؟!!

لا يمكن لنا التوقف عند هذا الحدث وهو بالغ الأهمية ومرتبط بالصراع القائم نتيجة الأزمة السورية. وقد اعتقد من ضغط على الرئيس سعد الحريري أن بإمكانه أن يغير في الواقع اللبناني. وقد

---

[١] شارل أيوب، رئيس الجمهورية يخالف الدستور بعدم تطبيق المواد ٥٠، ٦٩ و ٤٩، الديار، العدد ١٠٢٤٦، تاريخ ٢٠١٧/١١/٠٩، ص. ١.

جاءت تصريحات الوزير السعودي ثامر السبهان وبصورة علنية ومباشرة عبر الاعلام المرئي والمسموع، والتغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي وجرى اعتبارها تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية اللبنانية، وذلك عندما خيّر اللبنانيين قائلاً: إما أن تختاروا المملكة العربية السعودية وإما حزب الله. يستنتج من هذه التصريحات أن الأزمة الحكومية مفتوحة على مصراعيها طالما أن التدخل السعودي في الشأن الداخلي اللبناني من خلال حلفائها في لبنان وفي مقدمتهم رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري يظهر بوضوح[١].

من خلال هذه الأزمة الحكومية، أراد مفتعلوها إحداث خضات سياسية داخلية في لبنان وحصول فتنة طائفية بين الطائفتين السنية والشيعية ولكن جاءت النتيجة عكس ما أراده مفتعلو هذه الازمة. وقد حصل التفاف شعبي بشكل لافت حول مبدأ نبذ الخلافات لئلا تقع فتنة لا تبقي ولا تذر، فشكلت وحدة وطنية وقيل أنها لم يسبق ان حصلت في الازمات السابقة. وكذلك ٱلتقت القيادات السياسية على اختلاف انتماءاتها على الاتفاق للمحافظة على الاستقرار والوحدة الوطنية وعدم زج لبنان في الصراعات الاقليمية والمحافظة على الوضع الداخلي لتخطي هذه الأزمة التي بدأت معالجتها بهدوء من قبل الرؤساء منذ بدايتها[٢].

بعد استقالة الرئيس سعد الحريري في ٢٠١٧/١١/٠٤ بدأت الاتصالات المحلية والإقليمية والدولية من أجل معالجة الوضع المستجد بحيث قام رئيس الجمهورية العماد ميشال عون باتصالاته الداخلية مع القادة السياسيين، والخارجية مع قادة الدول ذات الوزن والتأثير العالميين وبخاصة فرنسا ومصر من أجل إيجاد تسوية مقبولة من الجميع تؤدي إلى تراجع الرئيس سعد الحريري عن استقالته. وبالفعل، ونتيجة لهذه الاتصالات المكثفة والضغوط على المملكة العربية السعودية، وقد جرى تنظيم مخرج لمغادرة الرئيس سعد الحريري السعودية والذهاب إلى فرنسا ومن ثم العودة إلى لبنان. وتواصلت الإتصالات وتم الإتفاق على حضور الرئيس سعد الحريري الإحتفال بعيد الإستقلال بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٢، ومن بعدها انتقل إلى القصر الجمهوري لتقبل التهاني إلى جانب رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري. وعقد الرئيسان العماد ميشال عون وسعد الحريري

---

[١] حنا أيوب، الطريق إلى دمشق عبدت رسمياً، الديار، العدد ١٠١٦٦، تاريخ ٢٠١٧/٠٨/١٧، ص. ١.

[٢] حسن سلامه ، لا عودة للنازحين دون فتح حوار مع سوريا، الديار، العدد ١٠١٩٣، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٩/١٥، ص. ٣

خلوة بحضور الرئيس بري، خرج من بعدها الرئيس سعد الحريري ليعلن تريثه في تقديم استقالته إفساحاً في المجال للقيام بالإتصالات لإيجاد حلول لتعويم التسوية الرئاسية، وفعلاً، وبعد نضوج الحل، عاد الرئيس سعد الحريري رسمياً عن استقالته على صهوة تسوية سياسية، وذلك بدعوته مجلس الوزراء لعقد جلسة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٠٥ في القصر الجمهوري، وبعد انتهاء الجلسة تلا بياناً أعلن فيه عودته عن الاستقالة[١].

وهكذا تكون الأزمة السياسية التي عصفت بلبنان قد انتهت ولو مرحلياً، وعادت الأمور إلى نصابها والمياه إلى مجاريها أي إلى ما قبل تاريخ اعلان الاستقالة، وبالتالي لم تنل المملكة العربية السعودية ما كانت تبتغيه وترجوه من الدفع والضغط على الرئيس الحريري لتقديم استقالته.

[١] نبيل هيثم، تسوية مؤقتة ... أم دائمة، الجمهورية، العدد ١٩٩٥، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١٢/٠٦، ص. ٤.

المبحث الثالث

الأثر السياسي على المؤسسات الدستورية

إن الأزمة السورية قد ألقت بظلالها على جميع مفاصل الدولة اللبنانية، وبخاصة على المؤسسات الدستورية سواء على رئاسة الجمهورية أو السلطة التشريعية، مجلس النواب، أو على السلطة التنفيذية. ان الإنقسام السياسي العامودي بين قوى ٨ و ١٤ آذار أربك الوضع السياسي في لبنان، وقد فشل الفريقان في انتخاب رئيس للجمهورية فتعطلت المؤسسات الرئيسية في الدولة، وذلك نتيجة انخراط الأطراف السياسية في لبنان ووجودهم في قلب الأزمة السورية، وأصبح كل فريق سياسي يربط مصيره ومستقبله بانتصار من يؤيده في لبنان، وذلك بوجود نطاق للادراك أو التحديد لمدى تأثر لبنان بالأزمة السورية فالأبواب في لبنان مفتوحة على مصراعيها على كافة أنواع التأثيرات، وبخاصة من الناحية السياسية؛ وأخطر تأثير سلبي للأزمة على لبنان هو تفاقم التوتر الطائفي المذهبي وازدياد حدة الصراع داخل الحكومة التي يفترض أنها مؤلفة من موالين للنظام السوري ومعارضين له، وأن كشف بعض اللبنانيين أنفسهم على أنهم بصراحة تامة حلفاء لأحد الطرفين في سوريا: إما مع النظام السوري أو مع المعارضة السورية، وقد دخلت الأزمة السورية في قلب السياسة اللبنانية وبكل تفاصيلها، وارتبطت أحداث لبنان بتطورات الأوضاع في سوريا بشكل جد وثيق.

وذلك ما انعكس على الوضع في لبنان جموداً سياسياً واقتصادياً وتوتراً أمنياً على كافة الأراضي اللبنانية، وبخاصة في منطقة الشمال.

لهذه الأسباب وغيرها تأثرت السلطات الدستورية كما هو مبين في ما يلي:

الفقرة الأولى: رئاسة الجمهورية

منذ استقلال لبنان ووضع الدستور، نشأت توازنات بين الطوائف اللبنانية الرئيسية، وبالأخص بعد اتفاق الطائف بحيث جرى توزيع السلطات الدستورية بين الطوائف الرئيسية الثلاث فرئاسة الجمهورية يترأسها ماروني ومجلس النواب يرأسه شيعي والحكومة يترأسها سني، وعلى هذا الأساس فإن الأوضاع السياسية قائمة، ووفقاً للدستور، على فصل السلطات الثلاث والتعاون فيما بينها من

أجل انتظام الوضع السياسي الداخلي في لبنان. وإن أي خلل يشوب احدى هذه الرئاسات أو شغور يعتريها يصبح التوازن الطائفي فيها هشاً.

إن موقع رئيس الجمهورية في الدستور والحياة السياسية جد أساسي وهو رئيس الدولة، وإن دوره محوري وأساسي في ادارة الحكم وفي استقرار البلاد والحفاظ على استمرار المؤسسات الدستورية والسهر على تطبيق الدستور فيها.

إن الخلافات السياسية الداخلية لها تأثير كبير على رئاسة الجمهورية وعلى هوية الشخص وانتمائه سياسياً وارتباطاته الخارجية؛ ولقد اعتدنا ملاحظة أنه منذ الاستقلال وتعاقب رؤساء الجمهورية فالوضع الاقليمي والدولي له تأثير كبير في هوية الشخص الذي يتبوأ رئاسة الجمهورية وتحديداً دور الدولة الجارة الدولة السورية لها التأثير الأكبر.

ومنذ انتخاب العماد ميشال سليمان في العام ٢٠٠٨ رئيساً للجمهورية، وقد جاء انتخابه وفقاً لتسوية سياسية تمت في الدوحة وأتت به رئيساً وكان مرضيّاً عنه من قِبل كافة الأطراف السياسية اللبنانية ويحظى بمباركة سوريا ولد وعند بدء الأحداث السورية في العام ٢٠١١ وهجوم المعارضة السورية على النظام السوري بدأ الرهان اللبناني على الوضع السوري وتأثر لبنان سياسياً بشكل كبير، وبدأ الاصطفاف السياسي العامودي بين فريقي ٨ و١٤ آذار بحيث جنح الرئيس العماد ميشال سليمان نحو فريق ١٤ آذار وابتعد عن تأييد النظام السوري بينما جاء إلى رئاسة الجمهورية بمباركة وموافقة سوريا، وبدأت الخلافات ظناً من الرئيس سليمان أنه إذا سقط النظام السوري يصبح بالإمكان تمديد ولايته ولكن حساباته كانت خاطئة فأنتهت ولايته في العام ٢٠١٤، وبقي النظام السوري صامداً بل بدأ النظام السوري يستعيد نوعاً من قوته. وانتهت ولاية الرئيس سليمان ونتيجة للخلافات السياسية بين الأطراف المؤثرة والتدخل الخارجي بهذا الإستحقاق الرئاسي، لم يتمكن مجلس النواب اللبناني من انتخاب رئيس للجمهورية فترك الرئيس سليمان مقر رئاسة الجمهورية في أيار ٢٠١٤ شاغراً دون أن يسلم رئاسة الجمهورية إلى رئيس جديد ومن هذا التاريخ بقيت رئاسة الجمهورية شاغرة أي لا يوجد رأس للدولة وبقي شد الحبال بين القوى السياسية قائماً والرهانات على ما ستؤول إليه الأزمة السورية والتعويل على من سينتصر في سوريا: النظام أم المعارضة السورية، وبنت الأطراف اللبنانية وربطت مصيرها بمصير الأزمة السورية وبمن سيحقق النصر[١].

---

[١] عصام نعمان، نحو الخروج من المحنة، ط ١، دار الفارابي، بيروت ٢٠١٦ ص ١٦٢.

لقد طال الإنتظار، وبقيت حكومة الرئيس تمام سلام المؤلفة من ٢٤ وزيراً، تدير شؤون البلاد.

وقد بدأ الاجتهاد الدستوري على صلاحيات الحكومة، في ظل شغور رئاسة الجمهورية وعلى دستورية عمل الحكومة؛ ولكن أعضاء الحكومة ومكوناتها السياسية اتفقوا على أن يستبدل توقيع رئاسة الجمهورية بتوقيع جميع الوزراء؛ وقد تم توصيف كل وزير بمثابة رئيس للجمهورية لأنه إذا امتنع وزير عن التوقيع يبطل مشروع القانون أو غيره.

وكلما طال عمر الأزمة السورية طال رهان اللبنانيين أيضاً على الشخصية التي ستتولى رئاسة الجمهورية ولأي فريق ينتمي دون التفكير بأن رئيس الجمهورية هو رئيس للبلاد ولكل اللبنانيين. وعندما رأى تيار المستقبل، وتحديداً الرئيس سعد الحريري، الطريق مسدوداً في وجه فرض أي مرشّح للرئاسة من قِبل فريقه السياسي أو أية شخصية معادية للنظام السوري ولقوى ٨ آذار. وبتشجيع من قوى خارجية داعمة له أقدم على ترشيح النائب سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية، واعتبر آنذاك تنازلاً كبيراً من سعد الحريري، وهذا الترشيح لم يلق قبولاً من قوى ١٤ آذار ومن تيار المستقبل ومن فريق ٨ آذار فصرح الأمين العام لحزب الله أن مرشحه الدائم والوحيد هو رئيس التيار الوطني الحر العماد ميشال عون واستغرب الجميع مواقف السيد حسن نصر الله بعدم تأييده لترشيح النائب سليمان فرنجية وكان الجواب أنه عندما يمتنع العماد عون عن الترشح يصبح بإمكاننا ترشيح النائب سليمان فرنجية[١].

وكانت هناك معارضة كبيرة لترشيح النائب سليمان فرنجية من قِبل العماد ميشال عون الذي يعتبر نفسه المرشح الأول لكون كتلته النيابية أكبر كتلة مسيحية في البرلمان اللبناني وهو الزعيم الأقوى والأكثر تمثيلاً، ومن حقه أن يكون رئيساً للجمهوية على غرار باقي الطوائف الشيعية والسنية؛ فإن رئاسة الحكومة يتولاها الأكثر تمثيلاً في الطائفة السنية وكذلك رئاسة مجلس النواب يتولاها الأكثر تمثيلاً في الطائفة الشيعية.

وبقى الصراع السياسي الداخلي والتدخل الاقليمي مرهوناً بما ستؤول إليه تطورات الأزمة السورية.

---

[١] https://newspaper.annahar.com/article/407192 تاريخ الدخول ٢٠١٧/١٢/١١

وعندما فقد الأمل من قِبل قوى ١٤ آذار في اقناع العماد عون في التراجع عن ترشحه لرئاسة الجمهورية انعطف الرئيس سعد الحريري انعطافة حادة وقبل بتولي العماد ميشال عون رئاسة الجمهورية وبدأت المفاوضات والمساومات التي انتهت إلى تسوية سياسية بانتخاب الرئيس العماد ميشال عون بتاريخ ٣١ تشرين الأول عام ٢٠١٦ رئيساً للجمهورية وأيضاً أن يتولى الرئيس سعد الحريري رئاسة الحكومة[١].

ونظراً لهذه التجاذبات السياسية والمراهنات على الأزمة السورية بقيت رئاسة الجمهورية شاغرة لفترة طويلة وبقيت البلاد كجسم دون رأس.

إن جميع رؤساء الجمهورية الذين تعاقبوا على الحكم قد أتوا بتوافق داخلي بين الأطراف السياسية وتوافق اقليمي ودولي، بحيث أن الدولة الأكثر تأثيراً في الداخل اللبناني يكون لها الحصة الأكبر في تحديد هوية الشخص الذي سيتولى رئاسة الجمهورية.

إنها أزمة خطيرة يعيشها اللبنانيون في كل استحقاق دستوري تقض مضاجعهم وتزرع الخوف والقلق في قلوبهم وعقولهم. إنهم يعانون من أزمة ثقة وأزمة حكم، وأزمة ثقافة سياسية ودستورية، أزمة احترام للدستور والقوانين إننا نعيش أزمة وطنية أوصلت البلاد إلى حالة تعطيل شبه كامل. إنهم يعطلون الدستور عند الحاجة، والمؤسسات شبه معطلة، وباتت البلاد على شفا جرفٍ هارٍ من الفقر والبطالة والبؤس وانعدام الثقة بالدولة وحكامها.

ومعضلة انتخاب رئيس الجمهورية التي بقيت حوالي السنتين ونصف السنة معطلة ومع هذا المشهد المأساوي يبقى العناد والتعقيد والتأزم وموقع رئاسة الجمهورية أسير الأمزجة والأنانيات والمصالح الداخلية والخارجية.

والجميع يرفعون شعارات الحرية والسيادة والاستقلال، ولكن عندما يأتي استحقاق دستوري تغيب هذه الشعارات ويعمل كل مسؤول وطرف سياسي، أياً كان، إلى تغليب المصلحة الشخصية على مصلحة البلاد والوطن.

---

[١] عوني الكعكي، لا تيأس من رحمة ربك، الشرق، العدد ٢٣١٣، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٣/٠٤، ص. ١

الفقرة الثانية: الانتخابات النيابية

١. إن الانتخابات النيابية محطة دستورية ووطنية في أي بلد من بلدان العالم، أما بالنسبة للبنان فتعتبر الانتخابات النيابية وقانون الانتخاب بمثابة العمود الفقري للقوى السياسية في لبنان، فمن يؤمن الأكثرية النيابية يصبح بإمكانه التحكم في انتخاب رئيس الجمهورية وفي تأليف الحكومة، أي السيطرة على نظام الحكم في لبنان. وإن قانون الانتخاب هو الأساس في هذا الاستحقاق الدستوري؛ فقد كانت الانتخابات النيابية تجري وفق النظام الأكثري، وسمي بقانون غازي كنعان، حيث تم التوافق على هذا القانون برعاية سوريا من خلال ضابط الاستخبارات آنذاك العميد غازي كنعان الذي كان يتحكم بمفاصل الدولة اللبنانية إبان الوصاية السورية والهيمنة على السياسة اللبنانية. وقد فرض هذا القانون فرضاً. وإن قانون الانتخاب هو الأساس في تأمين الأكثرية النيابية في البرلمان اللبناني وبدأ التجاذب السياسي حول الانتخابات النيابية. وقد جرت آخر انتخابات نيابية وفقاً لقانون الستين في العام ٢٠٠٩، ووفقاً للدستور والقانون اللبناني، فإنه كان من المفترض إجراء الانتخابات النيابية بعد مرور أربع سنوات، أي في العام ٢٠١٣، ولكن الأحداث الأمنية في المنطقة العربية وما سمي بالربيع العربي وما بينهما، وهي الأحداث السورية التي بدأت في العام ٢٠١١ وبدأ تأثيرها يلقي بظلاله على الأوضاع السياسية في لبنان من خلال تأييد الأطراف السياسية للنظام السوري أو المعارضة. وبدأ الحديث عن تغيير لقانون الانتخابات من أجل وضع قانون انتخابي جديد وفق مصلحة كل فريق سياسي لبناني لتأمين العدد الأكبر من النواب ممثلي الأمة ومن خلال البرلمان يتحكمون بنظام الحكم اللبناني، ولكن تأثيرات الأزمة السورية السياسية على لبنان والحجج الواهية من الأطراف السياسية اللبنانية لم تجر الانتخابات النيابية فتم تمديد لولاية المجلس النيابي بانتظار ما سيجري على الساحة السورية وماهية تطوراتها وتأثيراتها المستقبلية على لبنان. وانتهى التمديد الأول ولم تحصل الانتخابات النيابية ولم يتمكن المجلس النيابي الممدد لنفسه من وضع قانون جديد وعصري يراعي التمثيل الشعبي من خلال نظام النسبية، فمدد لنفسه مرة ثانية على أمل صياغة قانون انتخابي جديد ولكن تفاقم الأحداث في المنطقة المحيطة بلبنان وبخاصة في سوريا. ولم تجرِ الانتخابات أيضاً فجرى التمديد للمرة الثالثة حتى أيار من العام ٢٠١٨. ولكن، بعد جهد ومثابرة من قِبل القوى السياسية اللبنانية، وتحت وطأة المطالبة الشعبية والنقابية، تمكنت الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الحريري من صياغة

مشروع قانون للانتخابات النيابية معتمداً النظام النسبي والصوت التفضيلي ظناً من التيارات السياسية التي وضعت مشروع القانون هذا بأنه سيؤمن الأكثرية في البرلمان. وأرسل مشروع القانون إلى المجلس النيابي وتمت مناقشته والموافقة عليه وإقراره، واعتمدت فيه البطاقة البيومترية، وهذه البطاقة أقرت بالقانون وكأنها وضعت ذريعة لتأجيل الانتخابات مرة رابعة وذلك لعدم امكانية تأمينها للناخبين في الفترة الزمنية ما قبل موعد اجراء الانتخابات النيابية وبعدما شعرت هذه القوى السياسية الكبرى بأن هذا القانون سيقلص عدد نوابهم في البرلمان بدأ الهمز واللمز بوضع الحجج والمصاعب من أجل تأجيل الانتخابات[١].

وقد يكون الهدف الأساسي في السجال الخلافي بشأن الانتخابات النيابية والطرح مجدداً تعديلات على قانون الانتخابات تتمثل في عدم اجراء الانتخابات الفرعية في كسروان وغيرها. لكن ذلك قد يكون تبسيطاً لحجم الخلاف بين القوى السياسية في ما يخص تقنيات قانون الانتخاب وآلية اعتمادها والتوافق عليها يوم أقر القانون. وأكد أكثر من طرف سياسي أن العمل بشأن هذا القانون بدأ مع الاقرار وليس قبله في اشارة إلى أن القانون غير مكتمل التفاصيل وبالتالي فإن شيطان هذه التفاصيل قد يكون كفيلاً بإعادة تغيير القانون جوهرياً إن لم يصل إلى حد تطيير الانتخابات مجدداً عندما تشعر الأطراف السياسية ذات التمثيل الأكبر في البرلمان الحالي بأنها ستفقد بعضاً من أعضائها[٢].

وحتى الآن، لم يتشجع أحد على الحديث عن تأجيل الإنتخابات النيابية المقبلة أو التمديد؛ والكل يصرح بأن هذا أمر مستحيل وقد اعتبر رئيس مجلس النواب نبيه بري أن الإنتخابات النيابية ستجري في موعدها، أن ولا تأجيل لها مهما حدث إلا إذا وقع زلزال دمر لبنان. وهذا التأكيد والإصرار من الرئيس نبيه بري واقعي لأن كتلته النيابية لن تتأثر بهذه الإنتخابات وأن حجم التمثيل النيابي سيبقى كما هو وفقاً لجميع الدراسات التي أجريت لأنه لا يوجد منافس حقيقي لنفوذه السياسي. لكن في لبنان لا شيء مستحيل وأن التجارب التي سبقت أثبتت ذلك، وكذلك عمليات التمديد المتعاقبة.

---

[١] عماد مرمل، الانتخابات النيابية، الديار، العدد ٩٩٧٤، تاريخ ٢٠١٧/٠١/٢٥، ص. ١

[٢] عوني الكعكي، هل يكون الشارع بديلاً عن قانون الإنتخاب، الشرق، العدد ٢٠٣٥٥، تاريخ ٢٠١٤/٠٤/٢٦، ص. ١

وإن اجتماعات لجنة الحكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري المكلفة بدراسة تفاصيل قانون الإنتخاب، أي الإجراءات الواجب اتخاذها، قد شهدت خلافات بين أعضائها؛ ومن يطلع عليها يستنتج وبسرعة أن الحسابات التفصيلية الضيقة والمصلحية قد تطيح بموعد الإنتخابات مجدداً؛ لكن المسألة لا تقتصر على هذه الاجتماعات. ولكن، وبعد يوم واحد من اقرار القانون الجديد خرج وزير الخارجية رئيس التيار الوطني جبران باسيل ليعلن أن التيار الوطني الحر سيطالب بإدخال تعديلات على القانون وكذلك تيار المستقبل كان على الموجة نفسها[١].

٢.قانون الانتخابات الجديد – رابحون وخاسرون:

صحيح أن الاتفاق على قانون جديد للانتخابات النيابية دفع معظم القوى السياسية اللبنانية إلى تقديم تنازلات معينة، من أجل التوصل إلى قانون. هذا لا يلغي أن هناك رابحين وخاسرين بعودة النسبية وأول الخاسرين يأتي الرئيس سعد الحريري الذي كان يرفض النسبية في ظل سلاح حزب الله، فيما الحقيقة أنه رفضها لكونها ستعيد كتلته النيابية إلى حجمها الطبيعي بعد أن حاز منذ العام ٢٠٠٥ عل أكثر من ١٠ مقاعد من غير وجه حق وهذا ينطبق على النائب وليد جنبلاط الذي كان يرفض البحث في النسبية والذي عاد إليها مرغماً لأنها الخيار الوحيد المتاح على الرغم من أنها تفقده عدداً من مقاعد كتلته. والعامل المشترك بين الحريري وجنبلاط في رفض النسبية كان رغبتهما بالظهور بصفتهما الممثلين السياسيين الوحيدين داخل طائفتيهما. إن القانون النسبي الجديد سيفسح في المجال لاحتمال حصول فروقات محدودة داخل الكتل السياسية الطائفية وعلى رأسها تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي، وإلى جانبهما القوات اللبنانية التي رفضت قانون النسبية وأطلقت عليه تسمية قانون حزب الله.

وعلى لائحة الخاسرين يأتي التيار الوطني الحر برئاسة الوزير جبران باسيل، والذي يترأس ثاني أكبر كتلة نيابية. ومن المفترض أن تصعد هذه الكتلة لو بقي القانون الأكثري، ولكن القانون النسبي سيفقده بعض المقاعد النيابية لصالح قوى مسيحية أخرى، وهو متحالف مع حزب الله والقوات اللبنانية في مقابل الخاسرين. وقدم حزب الله وحركة أمل تنازلين يتعلقان برفع عدد الدوائر الانتخابية إلى ١٥ دائرة وحصر الصوت التفضيلي في القضاء، ولكن النسبية كانت مطلبهما منذ زمن بعيد،

---

[١] محمد بلوط، لا تقدم في قانون الانتخاب، الديار، العدد ١٠٠٦٨، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٥/٠٦، ص.

وقد أمّنا بالنسبية الفرصة لحلفائهما لكي ينافسوا في عدد من الدوائر التي كانوا فيها يائسين، وكذلك بالنسبة لقوى ١٤ آذار. وباتت الفرصة متاحة لشخصيات غير حزبية لتتمثل في النسبية. وقد كان التحالف فيه بين التيار العوني والقوات اللبنانية لصالح القانون الأكثري الذي سيؤدي إلى إفقاد بعض القوى مقاعدها ثبتت لها النسبية جزءاً من حقها. وعلى رأس ذلك حزب الكتائب اللبنانية.

ولولا تسارع الأحداث في المناطق المحيطة بلبنان وبخاصة في سوريا، وتسارع التسويات الناشئة عن الأحداث في المنطقة المحيطة بلبنان، وفي هذا المناخ من التسويات ولدت التسوية اللبنانية حول قانون الإنتخاب. ولو لم يكن المناخ الدولي والاقليمي حاضراً مباشرة في صياغة التسوية اللبنانية، إلا أن مناخ التوتر لو تصاعد لكان كفيلاً بإطاحة فرص التسوية التي أبصرت النور وأقر قانون الأنتخابات.

الفقرة الثالثة: التأثيرات على السلطة التنفيذية

إن التأثيرات السياسية كبيرة على السلطة التنفيذية من خلال التحالفات السياسية المحلية وارتباط القوى السياسية التي تتألف منها السلطة التنفيذية بدول إقليمية ودولية؛ وهذه التأثيرات تبدأ منذ بدء الاستشارات النيابية التي يجريها رئيس الجمهورية في أعقاب تأليف كل حكومة في لبنان. وهذه الاستشارات تهدف إلى تسمية رئيس الحكومة المراد تأليفها؛ فعندما يتم بالتوافق على اسم المكلف بالتوافق الإقليمي، وهذا التقليد يمارس منذ استقلال لبنان، وبالأخص في سوريا من خلال نفوذها السياسي لدى القوى السياسية اللبنانية، ومن خلال حلفائها السياسيين في لبنان. من هنا فإن الرضى السوري مطلوب لتسمية الرئيس سيجري تكليفه وكذلك تأتي المشكلة الثانية حول كيفية شكل الحكومة وعدد أعضائها وأسماء وزرائها وحول اناطة الوزارات السيادية والخدماتية أي تقاسم الحصص الوزارية فمن يملك القوة تكون له الكلمة الفصل. ومن هنا جاءت قوى ١٤ اذار باتهام حزب الله بالهيمنة على الدولة اللبنانية من خلال سلاحه[1].

وتأتي المهمة الأصعب كذلك، في البيان الوزاري، أي السياسة التي ستتبعها الدولة؛ وكانت النتيجة الاتفاق في اعقاب الهيمنة السورية على لبنان وقوة حزب الله ومن يتحالف معه، فرضوا معادلة سميت بالمعادلة الذهبية: جيش، وشعب ومقاومة. من هنا، جرى تشريع المقاومة من خلال

[1] www.almanar.com.lb/114541، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٠٣.

البيان الوزاري وكانت موافقة قوى ١٤اذار على هذه المعادلة على مضض وبالاكراه نظراً لقوة حزب الله والنفوذ السوري في لبنان. وبعد تفاقم الأزمة السورية وضعف نفوذ النظام السوري الحاكم داخل لبنان، وبدأت قوى ١٤ اذار ولدى التوصل إلى البيان الوزاري بإلغاء هذه المعادلة إلى أن وصلت إلى تسميتها على لسان رئيس الجمهورية السابق العماد ميشال سليمان بالمعادلة الخشبية. فرد عليه حزب الله أن هذه المعادلة ليست ذهبية فحسب بل ماسية وأراد من ذلك تبيان تأثيرات الأزمة السورية حتى على نص البيان الوزاري؛ فإذا كانت سوريا قوية فرضت كل شيء على الدولة اللبنانية، وإذا ضعفت تبدأ القوى المناهضة لسوريا برفع الصوت ومطالبة بتعديل هذه المعادلة وشطبها من البيان الوزاري؛ وهذا الخلاف تكرر باستمرار لدى تشكيل الحكومات منذ العام ٢٠١١ ولدى بدء الأزمة السورية اعتبرت قوى ١٤ آذار أن ضعف النفوذ السوري في لبنان هو فرصة من أجل إلغاء كل ما يشرع المقاومة وسلاح حزب الله[1].

وباستطرادنا وتلخيصنا على التجاذبات التي حصلت على تشكيل الحكومات اللبنانية وسياستها منذ بدء الأزمة السورية العام ٢٠١١ دون الرجوع إلى ما قبل هذا التاريخ، لأن الهيمنة السورية والنفوذ القوي لسوريا كان علنياً وسائداً ما قبل هذا التاريخ، وبشكل مباشر، إلى حد ما، ولكن الأحداث السورية قلصت بشكل واضح هذا التأثير على الأوضاع السياسية اللبنانية دون انتفائها. قبل العام ٢٠١١ كان الرئيس سعد الحريري رئيساً للحكومة اللبنانية ونتيجة للخلافات بين قوى ٨ و ١٤ آذار. وفي عهد الرئيس السابق العماد ميشال سليمان كان لقوى ٨ آذار عشرة وزراء. ولاسقاط الحكومة، وحسب الدستور اللبناني، فإنه يجب استقالة ثلث اعضاء الحكومة زائداً وزيراً واحداً، وهذا الوزير الشيعي كان محسوباً لدى تأليف الحكومة من حصة رئيس الجمهورية، وهو الدكتور عدنان السيد حسين. ونتيجة للضغوط استقال أحد عشر وزيراً من الحكومة اللبنانية، وذلك بتوقيت مدروس أثناء لقاء الرئيس سعد الحريري الرئيس الأميركي باراك أوباما، فدخل سعد الحريري للبيت الأبيض رئيساً للحكومة اللبنانية وخرج منه رئيساً سابقاً.

وقد بدأ الصراع بشراسة بين فريقي ٨ و ١٤ آذار، حيث بدأ النفوذ السوري بالضغط، بمعاونة حليفه حزب الله، على القوى السياسية اللبنانية. وبعد الاستشارات الملزمة أعلن الرئيس السابق نجيب

---

[1] دون كاتب، هل يملأ الشارع فراغ قانون الانتخاب، الشرق، العدد ٢٠٣٥٥، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٤/٢٨، ص. ٦

ميقاتي تشكيل حكومة جديدة. وقد رفضت قوى ١٤ آذار المشاركة في هذه الحكومة، وهذا الوقت الكافي والإفساح في المجال من أجل التوافق على تأليف الحكومة من قوى ٨ آذار و ١٤ آذار ولكن رفضت قوى ١٤ آذار المشاركة بشكل مطلق بهذه الحكومة برئاسة نجيب ميقاتي. وبدأت المضايقات والضغوط السياسية على الرئيس ميقاتي من قوى ١٤ آذار، وتعرض لانتقاد شديد من دار الافتاء برئاسة الشيخ محمد رشيد قباني وطالبه بالامتناع عن تأليف الحكومة. لكن الرئيس ميقاتي أصر على تأليف الحكومة، وهذا ما حصل. وشكلت الحكومة من لون سياسي واحد وسميت هذه الحكومة حكومة حزب الله وحكومة النظام السوري. وبدأ الضغط الخارجي الاقليمي على هذه الحكومة، ورأس الحربة فيه كانت المملكة العربية السعودية، بحيث اندلعت أحداث أمنية، وخاصة في طرابلس شمال لبنان، وحصل ضغط اقتصادي لعرقلة عمل الحكومة وافشالها.

لقد تعرضت هذه الحكومة لانتقادات كثيرة، وقد استغرق تشكيلها حوالي الخمسة أشهر وبخاصة أن الازمة السورية كانت في بدايتها، وبدأ تأثير الأزمة على الحكومة وبدأت الرهانات على ضعف النظام السوري.

لكن هذه الحكومة لم تصمد كثيراً بسبب الخلافات التي عصفت بها لكونها من لون وفريق سياسي واحد، وهي غير مطعمة بقوى سياسية ذات وزن سياسي، وكان الرئيس ميقاتي يترقب الفرصة من أجل تقديم استقالته ويبحث عن ذريعة ما لذلك وبعد تيقنه من أن هذه الحكومة لم تجرِ الانتخابات النيابية في العام ٢٠١٣ بسبب عدم تشكيل هيئة الإشراف على الانتخابات النيابية.

وقد قدم استقالته من الحكومة بعد عناء كبير وعدم انتاجية لمدة استغرقت حوالي السنتين، ورأى من الأفضل أن يقدم استقالته، وهذا ما حصل.

وقبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في العام ٢٠١٤، وبعد مشاورات تم تأليف الحكومة اللبنانية برئاسة الرئيس تمام سلام في شباط ٢٠١٤ وكانت مؤلفة من ٢٤ وزيراً، وتم التوافق على تلك الحكومة باعتبار تمام سلام شخصاً وسطياً إلى حد ما، ومرضياً عنه من مختلف القوى السياسية، وأن النظام السوري كان في ذروة تراجعه وسيطرة المعارضة السورية على الجزء الأكبر من مساحة سوريا ولم يعد تأثير سوريا كبيراً وانغمس حزب الله في الحرب في سوريا، ولم يعد يكترث كثيراً بالداخل اللبناني بقدر اهتمامه بسوريا لأن مصلحته تقضي بالمحافظة على النظام

السوري، فبقاء النظام يعني بقاء حزب الله قوياً في لبنان، وإن سقوط النظام السوري وضعفه يعنيان ضعفاً لحزب الله في لبنان، وبالتالي فإن تأثيره يتقلص مع حلفائه بالنسبة للوضع الداخلي اللبناني.

وقد شكلت محطة نهاية ولاية الرئيس العماد ميشال سليمان في أيار ٢٠١٤ وعدم التمكن من انتخاب رئيس جديد للجمهورية، حدثاً دستورياً كبيراً، وبالتالي أثره السياسي من شأنه الضغط على الداخل اللبناني وقد بقيت حكومة تمام سلام تمارس صلاحيات الحكومة وصلاحيات رئيس الجمهورية في نفس الوقت واعتبر توقيع كل وزير بمثابة توقيع رئيس للجمهورية من خلال تمنع وزير التوقيع على أي مرسوم يعطله.

وبقي الوضع الداخلي اللبناني متماسكاً طوال فترة حكومة تمام سلام تراهن القوى الاسلامية على ما ستؤول إليه الأزمة السورية وتطوراتها؛ فإذا سقط النظام السوري فإن ذلك يعني ضعف حلفاء النظام في لبنان أي قوى ٨ آذار وقوى ١٤ آذار تمسك بالأمور الداخلية وبالتالي الاتيان برئيس للجمهورية اللبنانية موالٍ لها.

أما إذا سقطت المعارضة وسيطر النظام السوري فقوى ٨ آذار سوف تتحكم بالوضع الداخلي اللبناني وتأتي بانتخاب رئيس للجمهورية من أنصارها.

وبقي الفريقان يراهنان على الوضع السوري، ولكن الأزمة السورية طالت ومعها فترة الفراغ الرئاسي، وهذا لا يناسب الطائفة المسيحية لأن رأس الدولة المسيحي مغيب، وهذا لا يناسبها[1].

ونتيجة لقناعة القوى السياسية اللبنانية وسيطرة النظام السوري مجدداً على الجزء الأكبر من سوريا وضعف المعارضة السورية أرتأت قوى ١٤ آذار الموافقة على انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية رغماً عن قناعتها، لأنه كلما طال الوقت والنظام السوري يتقدم في سوريا فإنه من الطبيعي أن تتحكم القوى المتحالفة مع النظام السوري برئيس تسميه هي ومن صفوفها.

وفي العام ٢٠١٦ انتخب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية بعد موافقة معظم قوى ١٤ آذار من خلال الاتفاق على تسوية بالاتيان أيضاً بالرئيس سعد الحريري رئيساً للحكومة.

وبعد انتخاب الرئيس عون أجريت المشاورات النيابية وجرت تسمية الرئيس سعد الحريري لتشكيل الحكومة، وخلال فترة شهر ونصف من تكليفه تم تأليف الحكومة التي كانت مكونة من ٣٠

[1] راجح الخوري، حروب ما بعد داعش، النهار، العدد ٢٦٤١٩، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/١٧، ص.٧.

وزيراً، وهذه الحكومة لم تتعرض لضغط كبير بسبب سيطرة النظام السوري على معظم المدن السورية الرئيسة بما فيها حلب وديرالزور مما شكل رافعة للنظام السوري، وقد انجزت هذه الحكومة الكثير غطت تحرير الجيش اللبناني جرود عرسال بمساعدة حزب الله على الرغم من الاعتراض الشديد لإعطاء قرار سياسي للجيش اللبناني بتحرير هذه الجرود، فاعتبر ذلك تنازلاً من الرئيس سعد الحريري أي تقوية نفوذ حزب الله والنظام السوري في لبنان، وهذا ما ترفضه المملكة العربية السعودية حليفة الرئيس سعد الحريري والداعمة له، وبالاخص في القضاء على جبهة النصرة في الجرود، والسعودية هي الداعمة لجبهة النصرة ما أفقد السعودية ورقة قوية في مسار الأزمة السورية والساحة اللبنانية هذا الغضب والإستياء لم تعبر عنه في حينه، ولكنها عبرت عنه في وقت لاحق حين استدعت رئيس الحكومة سعد الحريري إلى السعودية وطلبت منه تقديم استقالته وهذا ما حصل فعلاً وأعلن عن استقالته من السعودية عبر شاشة تلفزيون العربية.

إنّ انجاز الحكومة برئاسة سعد الحريري بإقرار الموازنة العامة للعام ٢٠١٧ وكذلك اقرار قانون انتخابات نيابية جديد وفقاً لنظام النسبية؛ يعتبر إنجازاً للحكومة في ظل الظروف الحالية وما ساعد هذه الحكومة هو أن القوى السياسية المتحالفة مع سوريا مثل هذه القوانين تناسبها ولولا قناعة قوى ١٤ آذار بأن النظام السوري باقٍ والرئيس بشار الأسد أيضاً باقٍ لما وافقت على قانون الانتخاب الجديد، لأن هذا القانون يجعلها خاسرة ويفقدها عدداً لا بأس به من المقاعد النيابية في مختلف المحافظات.

الفصل الثاني

التداعيات السياسية على العلاقات اللبنانية- السورية

إن العلاقات السياسية اللبنانية السورية متداخل بعضها بالبعض الآخر وذلك بحكم التاريخ والجغرافيا، فإن لبنان وسوريا بلدان جاران تحكمهما حدود جغرافية كبيرة؛ فحدود لبنان الشمالية والشرقية تشارك فيها سوريا، ولا يجاور لبنان دولة أخرى سوى فلسطين المحتلة (إسرائيل)، ولذلك فمن الطبيعي أن يتأثر بالوضع في سوريا، فإذا كان الوضع في سوريا مستقراً استقر الوضع في لبنان على كافة الصعد وفي مختلف الميادين، وبخاصة الوضع السياسي. ومن أجل علاقات صحيحة وطبيعية بين البلدين، على كل دولة من الدولتين احترام سيادة الدولة الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وفقاً لمبدأ حسن الجوار والقانون الدولي. ولكن إذا اختلت موازين القوى بين البلدين، فمن الطبيعي أن تحاول الدولة الأقوى إملاء سياستها على الدولة الأخرى، وهذا ما حصل فعلاً مع الدولة اللبنانية بحيث نسجت الدولة السورية علاقات سياسية متينة وتحالفت مع قادة وأحزاب سياسية لبنانية من أجل فرض وصايتها على لبنان والهيمنة على سياسته ومقدراته الإقتصادية وغير ذلك. وقد فرض هذا الخلل في التعامل مع لبنان من قِبل الدولة السورية بروز قوى سياسية مناهضة ومناوئة لسياستها، حيث بدأت هذه القوى بالتفتيش والتعاون مع قوى خارجية مناهضة للسياسة السورية مما أدى بالوضع السياسي في الداخل اللبناني إلى التأزم والصراع على الإمساك بالسلطة وتعزيز كل فريق نفوذه أمام الفريق الآخر[١].

---

[١] حسن سلامه، لا عودة للنازحين دون فتح حوار مع سوريا، مرجع سابق، ص.٣.

المبحث الأول

مظاهر تأثر العلاقات بين البلدين

لقد شاب العلاقات السورية اللبنانية في الفترة الأخيرة، قدر كبير من الفتور وبخاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥، حيث وجهت أصابع الإتهام في ذلك إلى سوريا وحليفها حزب الله، وبدأ جزء كبير من اللبنانيين يطالب بانسحاب الجيش السوري من لبنان؛ وبالفعل، ونتيجة للضغوط الدولية الهائلة تمكن هذا الفريق المسمى بقوى ١٤ آذار بقيادة تيار المستقبل من حمل الجيش السوري على الانسحاب من لبنان، كما تمكن هذا الفريق من خلال حلفائه في الخارج ومن خلال الأمم المتحدة من تشكيل محكمة دولية خاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري؛ بحيث استدعت معظم الشخصيات السياسية والأمنية في لبنان والمتحالفة مع سوريا إلى التحقيق والمساءلة. وبدأ العد العكسي للنفوذ السوري في لبنان وتدهور العلاقات السياسية بين البلدين وقد طالبت قوى ١٤ آذار، أي القوى السياسية المعادية لسوريا، بأن تعترف بسيادة لبنان وإنشاء علاقات دبلوماسية بين البلدين أسوةً ببقية الدول وبعد فترة زمنية تحقق هذا المطلب وٱفتتحت سفارة لبنانية في سوريا وعينت بعثة دبلوماسية على رأسها سفير في سوريا وكذلك جرى إنشاء سفارة سورية في لبنان على رأسها سفير. فاعتبرت هذه القوى أنها حققت إنجازاً لها وللبنان بإيجاد علاقات دبلوماسية بين البلدين.

الفقرة الأولى: سياسة عدم التدخل بالأحداث السورية

ولدى اندلاع الأحداث في سوريا في العام ٢٠١١ وتطورها، بدأ الحديث عن عدم تدخل لبنان في الأزمة السورية، وقد تبنت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي سياسة الحياد والنأي بالنفس عن الأزمة السورية، وذلك لمنع انتقال شرارة العدوى إلى لبنان جراء انقسام القوى السياسية اللبنانية بين مؤيد للنظام السوري ومؤيد للمعارضة السورية، ولكن بحكم الجغرافيا المشتركة بين البلدين، وبالنظر إلى التدخلات الخارجية في الأزمة السورية، لم يستطع لبنان أن يمنع القوى السياسية من التدخل بالأزمة السورية وأصبحت سياسة النأي بالنفس مجرد شعار، ولم تلتزم معظم القوى السياسية اللبنانية بسياسة الحياد هذه، ونشأ اصطفاف عامودي بين قوى ٨ و ١٤ آذار.

ومن هنا ساءت العلاقات اللبنانية السورية على كافة الصعد، وتأثرت الأوضاع في الداخل اللبناني سياسياً واقتصادياً وأمنياً وغير ذلك. وما زاد الطين بلة حول تأثير الأزمة السورية على لبنان هو تدفق النازحين السوريين منذ بداية الأزمة المذكورة، ومع مرور الزمن ازداد عددهم، ما شكل عبئاً ثقيلاً على لبنان على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والإجتماعية وما إلى ذلك. وبدأت بعض القوى السياسية اللبنانية بالإستثمار سياسياً في النازحين السوريين، كما بدأت باستعمالهم ورقة سياسية من أجل مآربهم ومصالحهم السياسية.

وقد شكل النازحون السوريون معضلة كبيرة للدولة اللبنانية، فبدأ التهديد الحقيقي للبنان وبدأت الأصوات اللبنانية ترتفع لمعالجة ما يمكن معالجته من أوضاعهم، في حين تمت معالجة أوضاع النازحين السوريين في بقية البلدان المجاورة لسوريا كتركيا والأردن من خلال إنشاء مخيمات نزوح تأويهم، بينما اختلفت الأراء في لبنان حول معالجة هذه المعضلة فمنهم من يقول بإنشاء مخيمات لهم ومنهم من يعارض ذلك، بحيث استشهد الفريق المعارض لإقامة مخيمات للنازحين السوريين بتجربة المخيمات الفلسطينية التي أقيمت في لبنان بعد لجوئهم في العام ١٩٤٨ وما زالت قضيتهم معلقة حتى يومنا هذا وتعتبر هذه المخاوف محقة إلى حدٍ كبير.

وخلال شهر تشرين الأول ٢٠١٧، عُين السفير سعد زخيا سفيراً جديداً للبنان في سوريا، وقد وقع على قرار التعيين الرئيس سعد الحريري، رأس حربة قوى ١٤ آذار، معتبراً أن هذا التعيين عمل عادي طالما أن هناك سفارات وعلاقات دبلوماسية بين البلدين وأن السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي موجود على رأس سفارته، كما اعتبر هذا الأمر استمراراً للعلاقات الدبلوماسية ما بين سوريا ولبنان. وقد عارضت قوى سياسية لبنانية هذا الإجراء معتبرة أن الحكومة أعطت الشرعية للنظام السوري. من ناحية المبدأ هناك دولة سورية قائمة بكافة مؤسساتها الدستورية والتشريعية والتنفيذية والقضائية، كما أن هناك اعترافاً دولياً بالدولة السورية والنظام الحاكم؛ ولذلك لا يمكن للبنان أن يتفرد بقراره. وهنا يطرح السؤال نفسه: طالما أن هذا الفريق يطالب بعدم التعامل مع الدولة السورية فلماذا لم تُقطع العلاقات معها، ولماذا لم تسحب الأمم المتحدة اعترافها بالدولة السورية وهي المنظمة الدولية الأولى في العالم والتي تضم غالبية دول العالم؟ إذاً، لا قيمة لهذه الأصوات المعارضة طالما أن معظم دول العالم مستمرة في تعاملها الطبيعي مع الدولة السورية ولم تسحب اعترافها بها. وتأكيداً على ذلك فهناك علاقات أمنية علنية بين البلدين، ودليل ذلك ما جرى من تحرير جرود عرسال.

ولذلك يُطرح السؤال: هل يُعقل أنه لم يجرِ التنسيق بين جيشي البلدين أثناء المعركة المذكورة؟ هذا مستحيل، وإلا لما حسمت المعركة لصالح لبنان ولما جرى القضاء على المنظمتين الإرهابيتين التكفيريتين داعش وجبهة النصرة في جرود عرسال ورأس بعلبك.

وفي معظم الأزمات الأمنية وعمليات الخطف وسواها من الحوادث ذات الصلة بالبلدين، يقوم المدير العام للأمن العام اللبناني، بالتنسيق مع السلطات الأمنية السورية، بمعالجة أية قضية يُعهد إليه بحلها من قِبل الدولة اللبنانية، وتحديداً مشكلة كشف مصير العسكريين المخطوفين لدى داعش، حتى لا يبقى ذلك الأمر لغزاً يستعصي على الفهم ويستثمر لإبتزاز الدولة اللبنانية من قِبل أية جهة كانت، والتي انتهت بتسليم جثامينهم[١].

وسجل اعتراض من جملة الإعتراضات على أي اتصال بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية بسبب اللقاء الذي انعقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ٢١ أيلول ٢٠١٧ بين وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل ووزير الخارجية السوري وليد المعلم، مما أثار ردود فعل مرحبة وأخرى معترضة على اللقاء المذكور.

الفقرة الثانية: الخلاف حول لقاء الوزيرين جبران باسيل ووليد المعلم

لقد أثار لقاء وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك ردود فعل غاضبة ومعارضة شديدة من جانب القوى السياسية اللبنانية المعارضة للنظام السوري حيث اعتبرت أن هذا اللقاء دليل على وجود اتصالات وعلاقات دبلوماسية عادية بين البلدين. وتدرجت هذه الاعتراضات بوتيرة تصاعدية انطلاقاً من الغاية التي كان يرمي إليها الوزير باسيل من لقائه هذا، هل هي رسالة إلى قوى ١٤ آذار وإلى الدول المعارضة للنظام السوري؟ وهل يصب اللقاء هذا في مصلحته أم أنه مجرد لقاء عادي لم يجرِ التحضير له بل جرى عن طريق الصدفة نتيجة وجود الوزيرين في نيويورك؟. تعتبر هذه التساؤلات محقة لمن عارض هذا اللقاء من المناهضين للنظام السوري؛ ولكن القوى المؤيدة للنظام السوري رأت أن هذا اللقاء يأتي في سياقه الطبيعي بالنظر لما يربط البلدين من علاقات تاريخية؛ وما

---

[١] ياسر الحريري، ٨ آذار: لا نقيم الدنيا ونقعدها عندما يلتقون بمسؤولين سعوديين، الديار، العدد ١٠٢٠٣، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٩/٢٦، ص.٣.

زالت هذه العلاقات قائمة لم تنقطع، كما يوجد مصلحة مشتركة من هذا اللقاء ألا وهي معالجة قضية هامة، قضية النازحين السوريين في لبنان وسبل التوصل إلى حل لها لكونها أخطر قضية تعرض لها لبنان عبر تاريخه الطويل.

ومنهم من ربط اللقاء بالتحضير لما هو أبعد من مجرد لقاء، بل كانت الغاية منه حسب هذا البعض، رسم معالم الوضع اللبناني، وبخاصة الإطاحة بالحكومة اللبنانية لإضعاف رئيس الحكومة سعد الحريري قبل موعد إجراء الانتخابات النيابية في أيار ٢٠١٨، وأن المبررات التي سيقت لهذا اللقاء لم تكن كافية لإقناع قوى ١٤ آذار بمشروعية ٱنعقاده.

ولو سلمنا جدلاً بأن الهدف من هذا اللقاء كان الاطاحة بالرئيس سعد الحريري حتى لا يعود قادراً على الاشراف على الانتخابات النيابية القادمة، فهل يمكن لقوى ٨ آذار لوحدها الإتيان برئيس حكومة من صفوفها وحليف لها؟ سيكون الجواب بالنفي لأن قوى ٨ آذار لا تتمتع بالعدد الكافي من أعضاء المجلس النيابي، أي النصف زائداً واحداً لكي تؤلف حكومة من غير مؤازرة قوى ١٤ آذار، وهذا ما يدحض التساؤل: هل كان انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية ضمن تسوية بين الفرقاء اللبنانيين وبمباركة اقليمية ودولية يترأس من خلالها سعد الحريري لمجلس الوزراء؟ وهذا ما حصل فعلاً[١].

إن المواقف المعارضة للقاء ومهاجمة الوزير جبران باسيل تزايد على نفسها لأن الواقع يقتضي هكذا لقاء، والفريق الآخر يتهمها بتقديم أوراق اعتماد جديدة للجهات الاقليمية التي ترعاها وتساعدها، ولكن الزمان والمكان ليسا لمصلحة الفريق المعارض، كونها تريد أن تحدث عبر رئيس الحكومة كفريق سياسي على رأس تيار المستقبل فضلاً عن المشاركة في إعمار سوريا عبر الموانئ والمرافق اللبنانية لتجهيز القطارات وانشاء المطارات في سبيل إنجاز إعادة الاعمار المنشود. كما وافق هذا الفريق على التسويات التي جرت في جرود عرسال والقاع ورأس بعلبك، وهو ضمناً مقتنع بأن التسوية السورية وحل الأزمة آتياً وأن الرئيس بشار الأسد باقٍ في سدة الحكم وهذا الواقع لن تستطيع تجاوزه ولن تقوى على إنكاره مهما كابرت في ذلك وكابر المكابرون.

---

[١] ياسر الحريري، ٨ آذار: لا نقيم الدنيا ونقعدها عندما يلتقون بمسؤولين سعوديين، مرجع سابق، ص.٣.

لا يعدو انتقاد لقاء وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل ووزير الخارجية السوري وليد المعلم كونه مزايدة سياسية، فالرئيس سعد الحريري استضافه الرئيس بشار الأسد بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠٠٩ وذلك لعدة أيام، ولم يعترض يومها أحد على ذلك مع أن الظروف السياسية والأجواء الشعبية المعادية لسوريا في تلك الفترة كانت في ذروتها، وكانت سهام الاتهامات توجه نحو سوريا وحزب الله على أنهما تقفان خلف اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وكانت المحاكمات جارية والقرارات الظنية جاهزة، وكذلك كل ما يلزم للتحريض القضائي والسياسي والإعلامي، ومع ذلك لم تطلق سهام النقد ضد الرئيس سعد الحريري إلا من بعض الأصوات التي كانت تغرد خارج سرب الحريري.

ومن ناحية أخرى، يتحدثون اليوم عن أن أزمة النازحين السوريين في لبنان تفاقمت وفقاً لما تشير التقارير الرسمية وغيرها من وجود ما يزيد عن مليون ونصف المليون نازح سوري على الأراضي اللبنانية، كما يُقر القاصي والداني بأن لبنان ما عاد يستطيع أن يتحمل أعباء هذا النزوح التي لا تستطيع أكبر دولة في هذا العالم تحملها مهما بلغت من ثروة واقتدار. وفي لقاء مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أبلغ وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني رائد خوري عن قدرة لبنان على المشاركة في إعمار سوريا، ومع ذلك تخرج قوى ١٤ آذار وعلى رأسها تيار المستقبل وكل من يدور بفلكه للحديث عن لقاء باسيل والمعلم، فكيف تستوي الأمور هكذا وكيف يكون الكيل بمكيالين؟ إن التواضع السياسي مطلوب من أجل مصلحة لبنان؛ فالعلاقات السياسية مطلوبة بين البلدين الشقيقين، وهذا التعبير المتلازم في العلاقات السياسية وما نسمعه من كافة الأطراف السياسية في البلدين.

ومن المتوقع، ووفقاً للمعطيات، فإن اللبنانيين كافة سوف يكونون قادرين على التوصل في وقتٍ ما إلى فتح حوار جدي وعلني مع سوريا في الكثير من الشؤون. فإذا كانت العلاقات تمر في دهاليز السياسة المتعرجة، فإنها ستكون علنية في المستقبل ودون الحاجة إلى الدهاليز المذكورة. إن الذرائع بأن سوريا لا تعترف بسيادة لبنان واهية ولا تستند إلى أي أساس من الواقع وسيجري دحضها مع تطور هذه العلاقات وتسليط الضوء الساطع على الحقيقة التي لا شك فيها ولا ريب وسيقتنع من تساورهم الشكوك أن هذه العلاقات ستكون وفقاً لواقع وجود دولتين مستقلتين لا وصاية فيهما لدولة على أخرى.

وسوف تتحكم طبيعة لبنان الجغرافية وتأثره بالتطورات الإقليمية، عبر البوابة السورية، بالحكومة اللبنانية، سواء كانت برئاسة سعد الحريري أو غيره من قوى ١٤ آذار أو غيرها من القوى السياسية اللبنانية؛ وبالحوار مع سوريا وبناء مروحة العلاقات بين البلدين على اختلاف أنواعها.

ولا تستدعي المواقف والتصريحات الدولية، التي صدرت من على أعلى منبر دولي وأهمها على لسان رئيس أقوى دولة في العالم، الولايات المتحدة الأميركية، دونالد ترامب التي تناولت توطين النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين في البلدان التي نزحوا أو لجأوا إليها واللغط الذي حصل حول الترجمة العربية ومدلولاتها، امتناع الأطراف اللبنانية عن فتح حوار شامل بشأن هذه المعضلة لحل القضايا العالقة بين البلدين، كما أن المزايدة السياسية في قضية التنسيق المعلن مع سوريا عبر البيانات ووسائل الإعلام وإطلاق المواقف المعترضة على ذلك لا تمثل ولا تعني معظم اللبنانيين.

تحاول الدول الغربية وغيرها من الدول ذات الوزن الدولي إقامة علاقات مع دمشق خدمةً لمصالحها ومن أجل حجز مكان لها في إعمار سوريا، لأن قطار الحل السياسي قد بدأ وفقاً لكافة الوقائع والمعطيات على الجغرافيا السورية، وكذلك وفقاً للقاءات والتصريحات الدولية وبخاصة بين الرئيسين دونالد ترامب وفلاديمير بوتين. وتشي هذه اللقاءات المتكررة على هوامش بعض الاجتماعات الدولية وغيرها بأن الحل في سوريا أصبح واقعاً ولن يستغرق وقتاً طويلاً وأن سكة الحل قد انطلقت وبدأت السياسات ترسم لما بعد تاريخ انتهاء الأزمة السورية.

ومهما حصل من لقاءات بين مسؤولين لبنانيين وسوريين، سواء كانت على مستوى الوزراء أو أرفع مستوى، فإنه لا يمكن العودة بالعلاقات اللبنانية السورية إلى سابق عهدها، أي ما قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥، حيث تدخلت الأجهزة الأمنية السورية في معظم المجالات اللبنانية أمنياً وسياسياً واقتصادياً بسبب النفوذ السوري المعتبر لدى فريق كبير من القوى السياسية اللبنانية المؤيدة للنظام السوري. وبعد تراجع هذا النفوذ على الساحة اللبنانية وخروج الجيش السوري من لبنان، بدأت قوى سياسية رئيسية في لبنان، وبخاصة قوى ١٤ آذار، وبنبرة عالية وصوت مرتفع برفض التدخل السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية بحيث ذهب بعض الشخصيات اللبنانية إلى نقطة التصريح بأن النظام السوري عدو لهم، أي أن العلاقات بين البلدين لا يمكن أن تعود إلى سابق عهدها إلا في حالة واحدة هي حالة سقوط النظام السوري الحالي وهذا مستبعد؛ وفي حال حصول هذا فإن الأطراف اللبنانية الأخرى الموالية للنظام السوري الحالي سترفض إقامة علاقات طبيعية مع المعارضة السورية[١].

---

[١] كلادس صعب، ماذا وراء تغريدات جنبلاط عن سوريا، الديار، العدد ١٢٠٣، تاريخ ٢٠١٧/٠٩/٢٦، ص. ٣

المبحث الثاني

النازحون السوريون في لبنان

بحكم الجغرافيا بين البلدين، سوريا ولبنان، والحدود المشتركة بينهما، فمن الطبيعي أن يكون انتقال الأشخاص عادياً، حيث يعتمد البلدان في ذلك على بطاقة الهوية لمواطني البلدين دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول، وهو تعامل بالمثل. فاللبنانيون يذهبون إلى سوريا ومنها إلى دول الخليج أو يبقون فيها بهدف زيارة المزارات الدينية أو لأغراض تجارية أو سياحية، في حين أن السوريين يأتون إلى لبنان بقصد العمل، وبخاصة في قطاع الزراعة والبناء، كما يعتمد لبنان على اليد العاملة السورية. ولقد كان الدخول والمغادرة بين البلدين متاحين دائماً وميسرين، وذلك لقرب المسافة بينهما بحيث يستطيع أي مواطن من البلدين الدخول والمغادرة من وإلى البلد الآخر خلال يوم واحد في الأحوال الطبيعية، فكيف إذا حصلت حروب وأحداث في أحد هذين البلدين[١].

الفقرة الأولى: كيف بدأت أزمة النازحين

في العام ٢٠٠٦ ولدى الهجوم الجوي والبري الإسرائيلي على لبنان، نزح عدد كبير من اللبنانيين من الجنوب والبقاع إلى سوريا حيث استضافتهم الدولة والشعب السوري وقدموا لهم المعونة والمساعدة، ولكن عند اندلاع الأحداث السورية في العام ٢٠١١ واشتدادها، بدأ السوريون بالنزوح إلى لبنان لحماية أنفسهم من الحرب السورية بين المعارضة والنظام السوري. في البداية ظن اللبنانيون والسوريون أن الأحداث لن تطول وأن السوريين يمكنهم الرجوع إلى ديارهم، ولكن كلما تقدمت الأيام تطورت الأحداث ومعها ازداد عدد النازحين السوريين إلى لبنان، وكلما ازداد العدد تأثر لبنان بشكل أكبر بنتائج هذا النزوح على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها[٢].

وفي العام ٢٠١١ بدأ النازحون السوريون يعبرون إلى لبنان هرباً من الحرب الدائرة في بلادهم، وذلك عبر حدوده الشمالية؛ حيث إن الحدود السورية متاخمة لها. وإزداد عدد النازحين

---

[١] محمد بلوط، مقابلة تلفزيونية، اللاجئين السوريين، قناة الجديد، بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٨.

[٢] http://arabic.sputniknews.com/arab-world/201707051024919420 ، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٠٢.

السوريين بصورة كبيرة لدى اشتداد المعارك في المدن السورية الكبرى وبخاصة في حلب ودمشق وحمص وغيرها من المدن السورية التي شهدت أحداثاً دامية وقاسية.

وبدأت آثار ونتائج وجود النازحين السوريين في لبنان تضغط على الوضع الداخلي اللبناني من كل النواحي؛ فلبنان بلد صغير المساحة لا يمكنه استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من النازحين. وقد بدأ السجال السياسي بين الأطراف اللبنانية كافة حول معالجة أزمة النازحين السوريين؛ فمنهم من اقترح إنشاء مخيمات لهم في البقاع والشمال على الحدود اللبنانية السورية على غرار ما فعلته الأردن وتركيا لمعالجة أزمة النازحين السوريين لديهما. وعارض فريق آخر هذا الإقتراح مبرراً ذلك بالمخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها مثل هذه المخيمات أي من إيواء العناصر من المنظمات الإرهابية؛ بخاصة داعش وجبهة النصرة فتصبح عندئذ بؤرة للإرهابيين وبالتالي إلى إمكانية السيطرة عليها وضبط الأمن فيها على غرار مخيمات النازحين الفلسطينيين في لبنان.

وتوازي أزمة النازحين السوريين الحرب الأهلية اللبنانية لأن تداعياتها خطيرة ويمكن أن تخرج عن السيطرة وتحدث خللاً في التوازنات الطائفية في لبنان، وكما نعلم فإن لبنان مكون من طوائف متعددة وإن أي زيادة ديموغرافية لطائفة معينة تحدث خللاً في نسيج المجتمع اللبناني، وكما هو معلوم فإن الغالبية العظمى من النازحين السوريين هم من الطائفة السنية؛ ومن الطبيعي أن يلقوا ترحيباً مميزاً من الطائفة السنية في لبنان لأن سنة لبنان يرون في زيادة عددهم مصدر قوة لهم تمكنهم من إزالة الغبن اللاحق بهم، حسب إدعائهم، ومن إزالة التأثير على القرار السياسي في لبنان وهم يدعون دوماً أن قرارهم السياسي مُصادر ومهمش وأن مَرَد ذلك إلى السلاح الذي يمتلكه حزب الله الشيعي؛ لذلك نرى ترحيباً بالنازحين السوريين من جانب الطائفة السنية لمصلحة الطائفة المذكورة في لبنان. بينما ترى الطائفة المسيحية أنه إذا استمرت أزمة النازحين السوريين في لبنان فستشكل تهديداً لهم وللكيان اللبناني، وسيستمر العدد بالازدياد. لذلك أتى الرفض المسيحي من أعلى المرجعيات السياسية والروحية بدءاً من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والبطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي. ويعتبر البعض أن للنازحين السوريين مصلحة من وجودهم في لبنان حيث يستغلون هذه القضية سياسياً وكذلك اقتصادياً من خلال المساعدات الدولية التي ترسل إليهم عبر المنظمات الدولية، وبالتحديد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[١]. وبما أن الأحداث

---

[١] علي ضاوي، تغطية من الراعي ودعم مطلق من حزب الله لعون في ملف النزوح، الديار، العدد ١٠٢١٢، تاريخ ٢٠١٧/١٠/٠٦، ص. ٤

السورية تراجعت بشكل كبير، وتراجعت المعارضة وسيطر النظام السوري على القسم الأكبر من الجغرافيا السورية ومعظم المدن الكبرى، وجرى الإتفاق بين الدول الراعية للحل السياسي في سوريا: روسيا – تركيا – الجمهورية الإسلامية الإيرانية على تحديد أربع مناطق خفض التوتر، فإن بإمكان المواطنين السوريين العودة إلى هذه المناطق، حيث قام النظام السوري بالمصالحات وتسوية أوضاع جميع من ألقى السلاح، ما سهل أيضاً عودة السوريين من الموالين منهم والمعارضين. لكن يأتي السؤال هنا: هل هذه الإجراءات غير كافية أم أن هناك قوى سياسية لبنانية تريد ٱستثمار هذا الملف، وبخاصة القوات اللبنانية وتيار المستقبل لإعتقادهم بأن النازحين السوريين يشكلون ورقة ضغط على النظام السوري ووسيلة لابتزازه؟ وإذا جرت معالجة هذا الملف تنتفي ورقة الضغط على النظام السوري. وباعتراف وتقديرات رئيس الحكومة سعد الحريري فإن عدد النازحين السوريين في لبنان يقدر بحوالى مليون ونصف المليون نازح، أي ما يقارب نسبة ٣٥% من عدد سكان لبنان، ولكن هذا لم يكن كافياً لإقناع بعض القوى السياسية اللبنانية أن هذا الأمر يشكل تهديداً للكيان اللبناني برمته، فلِمَ المكابرة في هذا الملف وبما أن نتائجه السلبية ستصيب كل مواطن لبناني وآثاره يمكن أن تحدث زلزالاً شديداً في لبنان، ومن يعلم فمع مرور الزمن هل يصبح اللبنانيون نازحين في بلادهم؟[١].

انقسم اللبنانيون حول أزمة النازحين السوريين، ففريق يريد معالجته من خلال الأمم المتحدة، أي قوى ١٤ آذار، ومن غير ذلك لا يمكن للنازحين السوريين العودة إلى سوريا لإعتقادهم أن النظام السوري سيثأر منهم إما بزجهم في السجون أو قتلهم، وهذا الموقف يظهر فريق ١٤ آذار بمظهر الحريص على السوريين، مع أنه أكثر من حرض دولتهم عليهم، ولو رجعنا في التاريخ إلى ما قبل العام ٢٠٠٥ نجد أن هذا الفريق كان يضمر العداء للدولة السورية والشعب السوري ولكن مصلحته الآن تقتضي استثمار هذه القضية داخلياً، لكون وجودهم في لبنان يعتبر مصدر قوة له، ولكن هذا الحساب خاطئ وسيرتد عليهم مستقبلاً، لأن عدد النازحين السوريين يزداد بوتيرة سريعة وبالتحديد من خلال المواليد السوريين الجدد في لبنان ومنهم من بقي مكتوم القيد وغير مسجل في أي سجل رسمي، ونتائج ذلك سلبية للغاية مستقبلاً.

كما يستثمر هذا الفريق ملف النازحين السوريين في الخارج بالتظاهر بأنهم يحافظون على سلامتهم المهددة ولا يريدون عودتهم إلى وطنهم في ظل بقاء نظام الرئيس بشار الأسد. كما سيستفيد

---

[١] إيلي الفرزلي، مقابلة تلفزيونية، اللاجئون السوريون لا يهدف لبنان فقط بل أوروبا، قناة المنار، بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٢.

بعض أعضاء هذا الفريق مادياً من خلال المساعدات الدولية للنازحين السوريين؛ فلا ثقة فيهم كونهم القيمين على هذه المساعدات، ومن يدري إن كانت تصل هذه المساعدات إلى أصحابها أم تضيع في زواريب التجارة والسرقة وغيرها من التصرفات الفاسدة.

إن من نادى بسيادة لبنان واستقلاله عليه أن يعالج هذه القضية بحكمة وألا يقدم مصلحته الشخصية على المصلحة الوطنية، لأن مستقبل لبنان ووجوده، في حال بقاء هذه القضية معلقة دون حل، ستقع في دائرة الخطر الشديد.

ويدرك ويلمس بعض القادة في هذا الفريق خطر النازحين السوريين وقد بدأ بالبحث عن حلول لتلك المعضلة، ويتمثل هؤلاء القادة برئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميّل الذي قصد روسيا واجتمع مع القادة الروس طالباً المساعدة في حل مشكلة النازحين السوريين في لبنان ووفق بعض المصادر فإن المسؤولين الروس الذين اجتمع بهم وأسّدوا إليه وعدا بالمساعدة في حل هذه القضية[١].

ولكن هذا الفريق ظل يتعامى عن كل شيء من شأنه حل مشكلة النازحين السوريين بالرغم من أن الحل ماثل أمامهم بشكل واضح لا يحتاج إلى تفسير ولا إيضاح، فما عليهم لأجل ذلك سوى السعي للتواصل بين البلدين لبنان وسوريا، وطالما توجد علاقات دبلوماسية ووزير دولة لشؤون النازحين، فلمَ هذه المغالاة ولمَ لم يجتمع وفدان من الدولتين لبدء المفاوضات والإتفاق على آلية معينة تقضي بعودة النازحين السوريين إلى وطنهم؟

وأما الفريق الثاني والمنضوي تحت لواء قوى ٨ آذار، وعلى رأسه حزب الله والتيار الوطني الحر، فإنه يرى أن معالجة قضية النازحين السوريين ينبغي أن تتم من خلال المفاوضات بين لبنان وسوريا؛ فهما الدولتان المعنيتان مباشرة لما لهذا الملف من تداعيات على كل منهما. وقد اقترح رئيس التيار الوطني الحر وزير الخارجية جبران باسيل أن تتم معالجة ملف النزوح السوري عبر الدولة اللبنانية بالاتصال المباشر مع الدولة السورية لأن معالجة هذا الملف من خلال الأمم المتحدة تشوبه تعقيدات كثيرة ويحتاج لوقتٍ طويل جداً، لذلك فإن الطريق الأقصر للمعالجة تلك يكون بين البلدين

---

[١] حسن سلامه، لا عودة للنازحين دون فتح حوار مع سوريا، مرجع سابق، ص.٣.

لبنان وسوريا، وقد وافق على هذا الطرح حزب الله وكافة القوى السياسية الأخرى في قوى ٨ آذار، حلفاء سوريا الأسد[١].

ولطالما صرح رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع بأنه لا يمكن حل ملف النازحين السوريين مع النظام السوري متذرعاً بأن هذا النظام يقتل شعبه، فكيف يمكن أئتمانه لحل هذه القضية، وبهذا الموقف يظهر جعجع نفسه ملكياً أكثر من الملك وكأنه أكثر حرصاً على الشعب السوري من الدولة السورية. ويشهد تاريخ سمير جعجع على عدائيته للدولة السورية منذ بداية تعاطيه الشأن السياسي والعسكري عندما كان قائداً عسكرياً في صفوف القوات اللبنانية حيث قاتل السوريين والأحزاب الوطنية المتحالفة آنذاك مع سوريا. ويطرح الحب المستجد للشعب السوري علامة استفهام كبرى، هل هو فعلاً خائف على الشعب السوري من الدولة السورية؟ ما هذه المفارقة العجيبة المتمثلة في انعطافته السياسية تجاه الشعب السوري؟ أم أن هذه الحماسة فيها مصلحة سياسية له من أجل المناورة السياسية وورقة قد يستخدمها مع حلفائه، وبخاصة تيار المستقبل للتلويح بها متى كانت له مصلحة في ذلك؟

يدرك الجميع مدى خطورة هذا الملف على الوضع اللبناني وليوقن الجميع ويعلموا حق العلم أنه لا عودة للنازحين من غير فتح حوار فوري وجدي مع سوريا، فالحوار وحده هو الذي يؤدي إلى إيجاد حلول لهذا الملف، لأن للدولتين اللبنانية والسورية، مصلحة من غير شك في معالجته[٢].

وكما يبدو من خلال الوقائع والمعطيات الواقعية والمنطقية أنه الاتجاه أصبح معروفاً بالنسبة للأزمة السورية؛ فقد أصبحت على السكة الصحيحة، وسيأتي اليوم الذي يرى فيه الفريق الذي يطالب ببقاء النازحين السوريين في لبنان نفسه مضطراً للمطالبة بإعادتهم إلى وطنهم الأم، سوريا.

وقد جعلت هذه القضية لبنان في مهب ريح الخلافات السياسية بين القادة السياسيين فيه، فقد أخذت تداعيات هذه الأزمة تثير الخلافات بين الاتجاهات السياسية المختلفة وتلقي بظلالها على سائر القضايا الداخلية في لبنان وتترك بصماتها القاتمة على الوضع الداخلي وعلى الأوضاع السياسية برمتها.

---

[١] http://www.tayyar.org/News/Lebanon/160057، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/١٦.

[٢] حنا أيوب، الطريق إلى دمشق عبدت رسمياً، مرجع سابق، ص.١.

ومن أجل معالجة القضايا الخلافية بين لبنان وسوريا لا بد من إقامة علاقات جيدة بين البلدين وتعميقها، ما يؤسس لحلحلة ومعالجة الكثير من المشاكل التي يواجهها لبنان، ابتداءً من قضية النازحين السوريين وما يتحمله لبنان من أعباء كبيرة ترزح تحتها الجبال وتنوح بحملها على الصعد المالية والأمنية والإقتصادية والحياتية وصولاً إلى سعي بعض هذه الأطراف المعترضة للمشاركة في إعمار سوريا.

وبدأت هذه العلاقات بالتحسن إلى حدٍ ما، وبخاصة بعد زيارة وزيري الزراعة والصناعة غازي زعيتر وحسين الحاج حسن إلى سوريا وحضورهما معرض دمشق الدولي.

لكن وعلى الرغم من هذه الاتصالات المحدودة بين البلدين، والتي تخدم لبنان أكثر بكثير مما تخدم سوريا، يبقى سؤالان مركزيان مطروحان يتعلق الأول بعودة النازحين السوريين إلى وطنهم الأم، والثاني يتعلق ببعض طموحات ورغبات العديد من المقاولين اللبنانيين للمشاركة في إعمار البلد المدمر بصورة شبه كاملة – سوريا. وتفرض معالجة هذين الأمرين الاتصال المباشر بين المسؤولين اللبنانيين والسوريين من أجل الإتفاق على كيفية معالجة قضية النازحين السوريين، ما يفتح الباب واسعاً أمام اللبنانيين للإستثمار في سوريا بعد انتهاء الأزمة، وبخاصة المساهمة في إعمارها[1].

وصدر موقف رسمي عن الرئيس السوري بشار الأسد منذ فترة بعد أن أصبحت الأوضاع مرجحة انتصار الجيش السوري على المعارضة، يعرب فيه عن أن أبواب سوريا مفتوحة أمام الحلفاء وكل من ساعد في محاربة الإرهاب وهزيمته في سوريا، وأنه لن يكون هناك مكان في سوريا لمن تآمر عليها وساهم في تدميرها وترويع الآمنين فيها. ويستشف من هذا الموقف أن على اللبنانيين استيعاب الأمور كما يجب والالتحاق بمشروع الحل في سوريا والاقتناع بأن الأزمة السورية قد شارفت حقاً على نهايتها، وبالتالي فإن علينا اتخاذ المواقف المعتدلة والمساندة للشرعية في سوريا لا أن نلجأ إلى المكابرة ودفن الرؤوس في الرمال من غير أن ننظر إلى ما آلت إليه الأمور في سوريا.

وبدأت الدول التي تفوق لبنان حجماً وقوة بحجز مكان لها في إعمار سوريا من خلال تغيير مواقفها المتشددة تجاه الحكم في سوريا ومنهم من استدار ١٨٠ درجة وتراجع عن موقفه، ومن مصلحة لبنان واللبنانيين أن نكون عقلاء ونقرأ الخارطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وأن

---

[1] ياسر الحريري، ٨ آذار: لا نقيم الدنيا ونقعدها عندما يلتقون بمسؤولين سعوديين، مرجع سابق، ص.٣.

الوضع الإقليمي يميل لمصلحة مشروع دول الممانعة والمقاومة، ومن هذه الدول سوريا، فلا يمكن إلا أن نتأثر في لبنان بما تتجه إليه الأوضاع في سوريا لأن لبنان أكثر البلاد تأثراً بحكم الجغرافيا السياسية[١].

تقتضي الواقعية السياسية أن ننظر إلى واقع الأمور في سوريا، وأن تعمل الأطراف السياسية وفقاً للمتغيرات الحاصلة في المنطقة لأن السياسة لا تعترف بالجمود والتحجر بل تتغير وفق مصالح الدول، فمن مصلحة لبنان أن يقيم علاقات سياسية طبيعية مع سوريا وهي الدولة الوحيدة الجارة والشقيقة شئنا أم أبينا، والمكابرة في ذلك لا تصب في مصلحة لبنان لأن النسيج اللبناني قابل للتأثر بشكل دراماتيكي وبسرعة فائقة.

وإن إصرار بعض الأطراف السياسية على عدم الاعتراف بالنظام السوري، لا يقدم في الأمر شيئاً على الإطلاق ولا يؤخر لأن شرعية أي نظام في العالم يحدده شعبه وحده لا هذا الفريق أو ذاك مهما بلغ شأنه وعظمت سطوته. بل إن هذا التعنت وتلك المكابرة ينعكسان سلباً على لبنان في كثير من المجالات وبخاصة في ما يتعلق بقضية النازحين السوريين.

الفقرة الثانية: التعاون بين لبنان وسوريا حول النازحين

إن من مصلحة البلدين التعاون من أجل حل قضية النازحين السوريين، فسوريا بحاجة لمواطنيها من أجل العمل داخلها وإعادة إعمارها بعدما أصابها وحل بها من دمار، وأن عودتهم تعني أن البلاد أصبحت آمنة ومستقرة ويمكن العيش فيها.

أما بالنسبة للبنان فهو في أمس الحاجة للتعاون من أجل وضع خطة شاملة لإعادة النازحين، لأنه، ووفقاً للمعطيات والأوضاع المستقرة في مناطق واسعة من سوريا حالياً، فإن بالإمكان إعادة جزء كبير منهم إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام السوري. وهنا يطرح تساؤلاً من بعض الأطراف اللبنانية المعارضة للنظام السوري يتلخص في ما يلي: ما هي الضمانة لعودة النازحين؟ وهل هناك تأكيد وضمان لعودة آمنة لهم؟ الجواب، وبكل بساطة، أن النظام السوري يجري مصالحات في مناطق كثيرة من سوريا وكل شخص ألقى السلاح تجري تسوية وضعه ويعود إلى حضن الدولة السورية من جديد[٢].

---

[١] http://www.lbcgroup.tv/news/world/319878، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/٢٣.

[٢] علي ضاوي، تغطية من الراعي ودعم مطلق من حزب الله لعون في ملف النزوح، مرجع سابق، ص. ٤

أما الإصرار على عدم التعاون مع النظام السوري الحاكم فإنه يعني أن هذا الفريق المعارض لا يريد عودة النازحين، وبالتالي فإن تبعات النزوح وآثاره على لبنان يتحمل مسؤوليتها هذا الفريق المتعنت والمتشبث بوجهات نظره الغريبة العجيبة، وهذا يعني خلو المزيد والمزيد من الآثار السلبية الظالمة على لبنان، ومنها:

١- تسيء هذه الاعتراضات إلى مصلحة لبنان واللبنانيين وتزيد من التكاليف الباهظة لهذا النزوح على كافة المستويات.

٢- كلما طالت مدة بقاء النازحين في لبنان تتحمل الخزينة اللبنانية أعباء كبيرة وتكاليف باهظة تنوء بثقلها الدول الكبرى وهذا من شأنه أن يضعف الإقتصاد اللبناني بصورة كبيرة ويؤدي إلى حرمان اللبنانيين في كافة القطاعات، وتحديداً على صعيد البنى التحتية.

٣- لا يوجد في المدى المنظور حماس دولي من الأمم المتحدة في معالجة قضية إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم.

إن عودة النازحين السوريين إلى بلادهم دون فتح حوار بين لبنان وسوريا بغض النظر عن مسار الحل السياسي في سوريا وكذلك الأمر بالنسبة للمشاركة في إعادة الإعمار تبقى رهناً بالسياسة السورية وبإرادتها في التعاون مع لبنان إذا رأت مصلحة لها في ذلك بعيداً عن فكرة الإنتقام من الأطراف السياسية المعارضة للنظام السوري، لأن الدول الضامنة لحل الأزمة السورية: روسيا وتركيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا يمكنها أن تضغط على النظام السوري وتملي عليه ما تريد من آراء ومواقف لأن هذه الدول تعمل لمصلحتها آخذة في الإعتبار حفظ مكان لها عند بلوغ مرحلة إعمار سوريا، وبالتالي الاستثمار فيها ولا يمكن لهذه الدول أن تحدد لسوريا الدول التي ترغب في إعمارها وفرض مسائل سياسية عليها غير مقتنعة بها[1].

إن هذه المواقف المعارضة هي مواقف شعبوية يسعى أصحابها إلى تحسين شعبيتهم، ومن يدري؟ فلربما فرضت عليهم قوى خارجية، وبالتحديد الولايات المتحدة الأميركية والسعودية مثل هذه المواقف؟ وكلما أصرت الأطراف المعارضة على مواقفها سيدفعون المزيد من الأثمان، ومعهم لبنان على مستوى الدولة وكل الأطراف والفئات المنفتحة على سوريا. وعلى الرغم من إدراك الرئيس سعد

---

[1] http://www.orient-news.net/ar/news-show/79670، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/١٢.

الحريري، ولو ضمنياً، أن هناك متغيرات دولية حصلت على مستوى المنطقة ومستوى الأزمة السورية التي أصبحت على سكة الحل النهائي، وبانتصار الدولة السورية على الإرهاب وعلى الحرب الدولية التي شنت عليها، ورفض قوى ١٤ آذار الحوار مع النظام السوري، فإن ذلك سيحمل لبنان أعباء كبيرة من خلال النازحين على جميع الأصعدة السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها، وبالتالي فإن حرمان لبنان من هذه الفرصة الذهبية والمشاركة في الاستثمار بإعمار سوريا يعتبر غلطة بل جريمة كبرى لا تغتفر مع العلم بأن لبنان، كان يمكن له أن يستفيد من ذلك عبر جعله ممراً مهماً لكافة البلدان التي تريد المساهمة في إعادة إعمار سوريا. لماذا لم يستغل لبنان هذه الفرصة التاريخية والنادرة للإستفادة منها وبالتالي تقوية اقتصاده بشكل لم يسبق له مثيل؟ ولماذا المكابرة والجعجعة في ذلك؟ هل فقط من أجل إرضاء القوى الخارجية والإنصياع إلى رغبات بعض الدول، وتحديداً السعودية والولايات المتحدة الأميركية، لينأى لبنان عن مصالحه؟[١].

ووفقاً لإحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن عدد النازحين السوريين في لبنان بلغ مليوناً ونصف المليون نازح ومائة ألف نازح فلسطيني سوري حتى العام ٢٠١٥، وهذه الأعداد الكبيرة من النازحين السوريين بالنسبة لمساحة لبنان وعدد سكانه هي نسبة مرتفعة جداً حوالى ٣٥% من عدد سكانه، ما يشكل عبئاً كبيراً على الشعب اللبناني والدولة اللبنانية، وبالتحديد على الصعيد الإقتصادي والأمني، وهذان القطاعان لا يمكن فصل تأثيرهما على الوضع السياسي في لبنان. فهذه التأثيرات والتداعيات مرتبطة بعضها بالبعض الآخر فكل قطاع يتأثر بالآخر بصورة تلقائية ولا يمكن فصل الواحد عن الآخر بشكل عام[٢].

الفقرة الثالثة: التأثيرات الإقتصادية للنازحين

قبل الأحداث السورية في العام ٢٠١١، كان يوجد في لبنان عدد كبير من العمال السوريين بحكم الحدود المشتركة بين لبنان وسوريا، ومنهم من يصطحب عائلته للعمل في لبنان نظراً لتوفر العمل لليد العاملة السورية في لبنان، وبخاصة في قطاعي الزراعة والبناء، وهذه العمالة اللبنانية غير

---

[١] علي فاعور، الانفجار السكاني، مركز السكان والتنمية، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص. ٣٣٠

[٢] http://www.alhayat.com/Articles/16752975، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/٠٦.

متوفرة بشكلٍ كافٍ في لبنان، وكذلك يوجد عامل آخر هو تدني أجر العامل السوري نسبة لأجر العامل اللبناني، لذلك كان يستثمر رب العمل باليد العاملة السورية[١].

ولدى بداية الأزمة السورية في العام ٢٠١١، بدأت الأحداث بالتدحرج والتوسع أمنياً داخل سوريا، وبدأ النزوح السوري إلى الداخل اللبناني ابتداءً من القرى السورية القريبة من الحدود السورية اللبنانية. وبعد تطور الأزمة السورية وتفاقمها ازداد عدد النازحين السوريين فترة بعد فترة وسنة بعد سنة حتى بلغ عدد المسجلين منهم فعلياً ١.٢٠٠.٠٠٠ نازح سوري وفقاً لإحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بينما العدد الفعلي هو ١.٥٠٠.٠٠٠ نازح سوري وتعد هذه مجرد تقديرات ولا يمكن إحصاء عدد النازحين السوريين بدقة نظراً للصعوبات التي تواجه المعنيين بهذا الملف بسبب الدخول غير الشرعي للنازحين السوريين والحدود غير المسيطر عليها بشكل صارم[٢].

فاق هذا العدد الكبير من النازحين السوريين قدرة لبنان على التحمل نظراً لصغر مساحته وعدم وجود مأوى لهؤلاء النازحين فيه. كما بدأ الضغط الإقتصادي على لبنان، وبدأت معه معاناة اللبنانيين الإقتصادية والمعيشية، وبدأ الركود الإقتصادي الأمر الذي يتسبب أيضاً بعواقب وتداعيات أمنية خطيرة في البلاد. وكذلك بدأ النمو الإقتصادي بالإنخفاض تدريجياً سنة بعد أخرى من عمر الأزمة السورية من ٨% قبل الأزمة إلى ٤% بعدها ووصل هذا الإنخفاض في العام ٢٠١٧ إلى ١%، وتأثرت كافة القطاعات الإقتصادية، ولا سيما السياحة بسبب تسجيل بعض عمليات الخطف للسائحين، وانخفضت صادرات لبنان بكافة أنواعها، وبخاصة الصادرات الزراعية إلى دول الخليج، بنسبة وصلت إلى ١٠٠% بسبب إقفال الحدود البرية بين سوريا ولبنان نتيجة الأحداث الأمنية في سوريا، وبدأت الحكومة اللبنانية بالبحث عن حلول من أجل تصدير الإنتاج الزراعي وغيره من المنتجات عبر الملاحة البحرية إلى ميناء العقبة، وقد تسبب ذلك بإرتفاع كلفة النقل وبالتالي خسارة واضحة للتجار والمزارعين على حد سواء، وبالتالي أثر ذلك على الإقتصاد اللبناني بحيث جرى أحياناً إتلاف بعض المنتجات الزراعية[٣].

---

[١] http://www.aljoumhouria.com/pages/view/73064، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٢٦.

[٢] http://mtv.com.lb/news/722840، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/١٨.

[٣] http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2012/10/31، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٢٢.

إن هذا العدد الكبير من النازحين السوريين هو الأضخم والأسوأ عاقبة على لبنان بالقياس إلى غيره من البلدان المجاورة لسوريا، والسبب في وجود هذا العدد الكبير من النازحين السوريين هو أن معظم الأسر قد نزحت إلى لبنان لحاجتها إلى المساعدة، كما أنه كان يوجد ٥٠٠.٠٠٠ عامل سوري في لبنان قبل الأزمة وهؤلاء قاموا باستقدام أسرهم وانضم بعضهم إلى لوائح النازحين[١].

وقد أرخى هذا الوجود الكثيف للنازحين السوريين بثقله على جميع القطاعات الإقتصادية والأمنية وغيرها وسط تحذيرات من انهيار قطاعات أخرى في لبنان، وبخاصة التربوية والصحية منها، فضلاً عن التداعيات الأمنية التي تترتب على ذلك؛ فللنازحين السوريين تأثير كبير، وبخاصة على البنى التحتية في لبنان. فلبنان قبل نزوح السوريين إليه كان يعاني من نقص في البنى التحتية، فكيف وقد أصبح هناك حوالى ١.٥٠٠.٠٠٠ نازح سوري بالإضافة إلى عدد سكان لبنان.

إن أهم ما يواجهه لبنان من تحديات في قضية النازحين السوريين هو أن معظمهم من الطبقة الفقيرة ويعيشون في لبنان تحت خط الفقر في ظروف جد قاسية وصعبة، وعلى لبنان بالتالي تأمين حاجات هؤلاء النازحين ولو في حدها الأدنى وفي المجالات العادية، وتأمين لهم السكن والطبابة وتوفير المدارس وكذلك تأمين العمل إذا كان ذلك ممكناً[٢].

ففي العام ٢٠١٤ قدر البنك الدولي أن الأزمة السورية قد تكلف الإقتصاد اللبناني حوالى ٧.٥ مليار دولار أميركي، بينما أعلن وزير الإقتصاد اللبناني رائد خوري في شهر أيلول من العام ٢٠١٧ أن الأزمة السورية قد كلفت الإقتصاد اللبناني حوالى ١٨ مليار دولار أميركي وهذا ما يُظهر حجم التأثير الخطير للنازحين السوريين على الإقتصاد اللبناني.

ويعاني لبنان في الأساس من أزمة على صعيد قطاع الكهرباء، فهو ينتج حوالى ١٨٠٠ ميغاوات في الحالات القصوى بينما هو بحاجة إلى ٣٠٠٠ ميغاوات، وهو يستجر أيضاً حوالى ١٢٠ ميغاوات من الطاقة الكهربائية من سوريا ولذلك فإن المواطنين اللبنانيين يعانون من نقص فادح في التغذية بالتيار الكهربائي، وقد أدى وجود النازحين، بحسب تقديرات وزارة الطاقة، إلى استهلاك ٦٠٠ ميغاوات من قِبلهم دون مقابل، ما كبد الإقتصاد اللبناني خسائر فادحة. وعمدت الدولة اللبنانية في القطاع التربوي إلى تأمين مدارس للطلبة السوريين في كافة المناطق اللبنانية، حيث يوجد نازحون

---

[١] علي فاعور، الانفجار السكاني، مرجع سابق، ص. ١١٤.

[٢] http://carnegie-mec.org/2012/12/11/ar-pub-50324، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/١٣.

سوريون. وكذلك إلى تأمين الطبابة المجانية لهم وتأمين البنى التحتية كلها على عاتقها، ومقابل ذلك تتلقى الدولة اللبنانية مساعدات للنازحين السوريين من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكن كافة هذه المساعدات لا تفي بجزء من كلفة النزوح السوري التي يتحملها لبنان. وبذلك تبقى أعباء الكلفة الباقية ملقاة على عاتق الدولة اللبنانية، وبالتالي على الإقتصاد اللبناني[١].

وقد أصبحت اليد العاملة السورية تحل محل اليد العاملة اللبنانية، فالعامل السوري يتقاضى أجراً متدنياً وأقل بكثير من العامل اللبناني، ولذلك يقوم رب العمل من أجل تحقيق أرباح فارق الأجر لمصلحته الشخصية من غير الأخذ في الاعتبار أية مصلحة عامة لبلده لبنان باستخدام العامل السوري بدلاً عن اللبناني ما يؤدي إلى بطالة اليد العاملة اللبنانية ما ينعكس سلباً على الدخل الفردي للعامل اللبناني ما يؤدي إلى انخفاض هائل في مستوى معيشته وأفراد عائلته[٢].

أدت هذه المنافسة الحادة مع القوى العاملة اللبنانية، وكذلك مع أرباب العمل إلى تعرض بعض المؤسسات اللبنانية للإقفال نتيجة المضاربة غير المشروعة. وهذا ما دفع الدولة اللبنانية من خلال وزير العمل اللبناني، للتحرك باتخاذ قرارات مناسبة لمعالجة هذا الخلل الهائل في مستوى معيشة اللبنانيين بعد أن تبين له أن وضع القوى العاملة في لبنان أصبح يهدد مصادر عيش اللبنانيين من خلال منافسة اليد العاملة السورية، ولذلك ينبغي التشدد في إعطاء الأولوية للبنانيين من خلال حصر ممارسة بعض الأعمال والمهن باللبنانيين فقط، وذلك لحفظ حقوقهم وحماية المؤسسات اللبنانية من أجل استمراريتها وعدم وقوعها في عجز أو خسارة وبالتالي افلاسها، ما ينعكس على الإقتصاد اللبناني انعكاساً سلبياً خطيراً. وكذلك عبر اتخاذ جميع الإجراءات التي تطمئن اليد العاملة اللبنانية من أجل بقائها في لبنان وعدم دفعها للهجرة إلى الخارج، وحصر بعض الأعمال بالمؤسسات اللبنانية دون سواها وعدم إعطاء تراخيص إنشاء مراكز تجارية للسوريين[٣].

ومن أجل معالجة تداعيات النزوح السوري إلى لبنان، فإن على الدولة اللبنانية تطبيق القوانين اللبنانية، وعلى النازح السوري الإلتزام بها، وعلى الدولة اللبنانية أيضاً اتخاذ التدابير والقرارات اللازمة

---

[١] https://newspaper.annahar.com/article/466167، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/٠٨.

[٢] http://www.almodon.com/economy/2016/4/17، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/١٦.

[٣] http://www.almodon.com/economy/2016/9/22، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/١٦.

والضرورية لضبط آثار النزوح السوري على الواقع اللبناني، وبخاصة الأوضاع الإقتصادية والأمنية وبالتالي انعكاسها على الأوضاع السياسية في لبنان مما تسبب بأزمة انقسام بين الأطراف السياسية لجهة معالجة قضية النازحين[١].

سيطر الطابع السياسي على أزمة النازحين السوريين بين الأطراف السياسية فأصبحت هذه الأزمة لبنانية عوضاً عن أن تكون أزمة سورية، وهذا ما حصل بسبب عدم فاعلية أجهزة الرقابة الحكومية في معالجة قضية اليد العاملة السورية التي أصبحت تحل محل اليد العاملة اللبنانية وبالتالي هجرة الشباب اللبناني من وطنهم من أجل العمل في الخارج بحثاً عن لقمة عيشهم وتأمين مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم، وكذلك تعرضت المؤسسات الصغيرة للمنافسة الحقيقية والمضاربة من قِبل مؤسسات صغيرة يديرها نازحون سوريون. وجعلت هذه الأوضاع كلها من النازح السوري مصدر خطر كبير على الوضع الإقتصاد اللبناني وتهديداً له بالإنهياره إذا ما استمرت هذه الأوضاع على ما هي عليه اليوم[٢].

<u>الفقرة الرابعة: التأثيرات الأمنية والإجتماعية للنازحين</u>

أثر العنف سلباً في سوريا على أمن واستقرار لبنان، ليس فقط بسبب النزوح المستمر للنازحين السوريين، بل أيضاً بسبب الأحداث المتكررة من إطلاق نار عبر الحدود من جانب الجيش السوري، وأعمال الاختطاف المتكررة لمعارضي النظام السوري المقيمين في لبنان، والتصاعد في تهريب السلاح عبر الحدود من لبنان إلى سوريا، وبالعكس. وقد حصلت أحداث دامية وخطيرة في لبنان، وذلك من خلال السيارات المفخخة وتفجيرها في عدة مناطق لبنانية وكذلك استخدام الأحزمة الناسفة من قِبل الانتحاريين، وقد أحدث هذا الأسلوب من جانب الإرهابيين إرباكاً أمنياً خطيراً وقلقاً مؤرقاً ينذر بكوابيس مرعبة[٣].

ونظراً للأعداد الكبيرة من النازحين السوريين في لبنان لم يعد في إمكان الدولة اللبنانية ضبط الأوضاع الأمنية حتى في حدها الأدنى وذلك للأسباب التالية:

---

[١] http://anbaaonline.com/?p=452668، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٢٢.

[٢] تأثير-النزوح-السوري-على-الاقتصاد-اللب/http://janoubia.com/2016/11/17، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٢/٠٨.

[٣] /http://www.aljumhuria.net/ar/261 ، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/٢٦.

١. انتشار النازحين السوريين في مناطق مختلفة من لبنان في حال من الفوضى ومن غياب التنظيم حيث يعيشون في مخيمات عشوائية وذلك لرفض إقامة مخيمات رسمية لهم، وبحسب بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد هذه المخيمات نحو ١٠٠٠ مخيم منتشرة على كافة الأراضي اللبنانية.
٢. الانقسام السياسي القائم حول مواجهة أزمة النازحين السوريين دون مواجهة أو استعداد للتداعيات الممكن حدوثها على الصعيدين الأمني والاقتصادي.

ونتيجة لهذه الأسباب، فإن لبنان عرضة لتهديدين هما:

أولاً: نشوء تنظيمات مسلحة تابعة للمعارضة السورية وتنظيمات إرهابية داخل المخيمات المنتشرة في محافظتي الشمال والبقاع على وجه الخصوص وذلك بحجة أن أمنهم مهدد داخل المخيمات ولحماية النازحين داخلها، ويمكن أن تستند في زعمها ذلك إلى المخيمات الفلسطينية التي أقيمت لدى لجوئهم إلى لبنان، وأصبحت هذه المخيمات بؤراً للإرهاب وللمسلحين الخارجين عن القانون.

ولا شك أن معظم الشباب السوريين الموجودين في المخيمات مدربون على السلاح من خلال خدمتهم العسكرية التي أمضوها في الجيش السوري، وهم قادرون أيضاً على تدريب شبان غيرهم على استخدام السلاح والقيام بأي عمل أمني يُطلب إليهم من قِبل التنظيمات التي ينتمون إليها.

إن الدولة اللبنانية غير قادرة على الإمساك بزمام الأمور داخل مخيمات النازحين لأسباب متعددة أقلها الخلاف السياسي بين القوى السياسية على آلية تنظيم هذه المخيمات، ويستفيد من هذا الخلاف النازحون السوريون لإبقاء هذه المخيمات عشوائية دون ضوابط، ولتنظيم إقامتهم المؤقتة ضمن هذه المخيمات إلى حين موعد عودتهم إلى بلادهم إذا سمحت الظروف الأمنية والعسكرية في سوريا وتم حل الأزمة السورية ليتمكن السوريون من العودة من كافة الدول التي نزحوا إليها بسبب الحرب الدائرة في بلادهم.

ثانياً: يتعرض لبنان لتهديد حقيقي يتمثل في توطين النازحين السوريين؛ وهذا ما صرح به رئيس الولايات المتحدة الأميركية دونالد ترامب حيث قال إنه بإمكان الدول التي استضافت النازحين السوريين توطينهم بمكان وجودهم والتعامل معهم وكأنهم مواطنون أصليون والانخراط في الحياة

العادية في البلدان التي يوجدون فيها. وهذا الأمر، إن حصل، سيحدث خللاً ديموغرافياً كبيراً وإخلالاً بالتوازنات الطائفية في لبنان، وتصبح الطائفة السنية هي الأكبر ما يهدد بسقوط صيغة النظام القائم[١].

والتهديد الأخطر هو ان أعداد النازحين السوريين مرشحة للزيادة بشكل كبير بسبب الولادات لدى العائلات النازحة والتي باتت نسبتها أعلى من نسبة الولادات اللبنانية، وهذا الأمر يشكل خطورة كبرى في حال استمرار الأزمة السورية إلى وقت طويل ولم يتم إيجاد حل للنازحين السوريين في لبنان[٢].

وإن وجود عدد كبير من النازحين السوريين في مخيمات عشوائية ومناطق ريفية في لبنان تبقى بعيدة عن أعين الرقابة الأمنية الكافية من قِبل الأجهزة الأمنية اللبنانية نظراً لكثرة المخيمات. ولكن سكن بعض النازحين السوريين بين المواطنين اللبنانيين يجعل من ضبط الأمن عملاً صعباً للغاية، وهذا يحتم الإسراع في عملية المعالجة، لأنه كلما تأخرت المعالجة الجذرية لهذه الأزمة كلما ازدادت الحوادث الأمنية للنازحين تفاقماً، فالسجون اللبنانية أصبحت مليئة بالموقوفين السوريين الذين يرتكبون جرائم ضد اللبنانيين أو ضد بعضهم البعض. وزادت حالات القتل والسرقة وغيرها من الجرائم في لبنان مقارنة بالسنوات التي سبقت وجود النازحين السوريين في لبنان.

والحدث الأمني الأبرز هو ما شهدته مناطق البقاع من خلال وجود مخيمات للنازحين السوريين في جرود عرسال وجرود رأس بعلبك، حيث انتشرت في هذه المنطقة مخيمات تقدر بنحو مائة مخيم، وتوجد في معظمها عائلات الإرهابيين من تنظيمي داعش والنصرة، وكانت عوائلهم تقدم لهم العون والمستلزمات الحياتية، وقد جرى ضبط أسلحة وعناصر إرهابية تأوي هذه المخيمات مرات متعددة لدى مداهمة الجيش اللبناني لها[٣].

لقد خرج من هذه المخيمات الكثير من الانتحاريين ومنهم من فجر نفسه في مناطق لبنانية متعددة، ومنهم من ألقي القبض عليه من قِبل الأجهزة الأمنية. فالحصيلة أن وجود النازحين شكل

---

(١) www.alhayat.com/Articles/16752975/ما-هي-انعكاسات-أزمة-اللاجئين-السوريين-على-لبنان-؟، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/٠٥.

(٢) علي فاعور، الانفجار السكاني، مرجع سابق، ص. ٢٠٠

(٣) ابتسام شديد، هل يتم تفكيك مخيم عرسال كخطوة استباقية قبل معركة ذوبان الثلوج، الديار، العدد ٩٣٢٧، بيروت، تاريخ ٢٠١٥/٠٣/١٠، ص. ٢

أزمة حقيقية للبنان، وهذه الأوضاع الأمنية المترتبة على وجودهم باتت تؤثر على الوضع الأمني اللبناني بأسره وعلى كافة الصعد.

ولو شكل وجود التنظيمات الإرهابية داعش وجبهة النصرة، في جرود عرسال ورأس بعلبك تهديداً خطيراً للأمن وإرباكاً كبيراً للأجهزة الأمنية اللبنانية، نظراً لتعاطف بعض اللبنانيين مع هذه التنظيمات ومساعدتهم في نشاطاتهم التخريبية مما شكل وضعاً أمنياً غير مستقر ولا مسبوق ينذر بتداعيات خطيرة، ولا سيما حين تنطلق السيارات المفخخة ويجري تفجيرها في مناطق مختلفة من لبنان. وبعد تحرير هذه الجرود من قِبل الجيش اللبناني وحزب الله من الأرهابيين، ولدى الدخول إلى هذه الجرود تم العثور على الكثير من السيارات المفخخة المعدة للتفجير، وكذلك على أحزمة ناسفة كان يستخدمها الإنتحاريون من الإرهابيين. وبعد تحرير هذه المناطق والقضاء على الإرهابيين، الوضع في لبنان ينعم بالهدوء ولم تحصل أية تفجيرات انتحارية أو مشاكل أمنية، لذلك لا بد للدولة اللبنانية من وضع خطة سريعة يجري بموجبها تنظيم وجود النازحين السوريين مؤقتاً لحين عودتهم إلى بلادهم أسوة بالدول المجاورة لسوريا كتركيا والأردن والعراق. وقد نظمت هذه الدول وجود النازحين السوريين لديها من خلال مخيمات لهم أقيمت بإشراف السلطات الأمنية لهذه الدول. وإذا لم يحدث ذلك، فإن الحوادث الأمنية والجرائم على اختلاف أنواعها سوف تستمر لحين حل هذه القضية[1].

---

[1] http://www.otv.com.lb/newsB.php?id=5764، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١١/١١.

المبحث الثالث

دور الأطراف الدولية في المحافظة على استقرار لبنان

نتيجة الخلافات السياسية الحادة بين التيارات السياسية اللبنانية حول الأزمة السورية وتأثيراتها على الوضع الداخلي اللبناني حدث انقسام عامودي بين قوى ٨ و ١٤ آذار؛ فقوى ٨ آذار هي المؤيدة والداعمة للنظام السوري وعلى رأسها حزب الله الذي أعلن أمينه العام السيد حسن نصر الله عن مساعدته العسكرية للنظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد، وهو حليفه الاستراتيجي والمرتبط أيضاً عضوياً بالجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ أما قوى ١٤ آذار، بقيادة تيار المستقبل، وعلى رأسه الرئيس سعد الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية والمرتبط عضوياً وسياسياً بالمملكة العربية السعودية؛ بات من نافلة القول أن يتأثر الوضع اللبناني بالأحداث التي تقع على المستوى الإقليمي سواء أكان في سوريا أو العراق أم اليمن، والصراع القائم بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية على امتداد هذه الساحات العربية. وسيتأثر لبنان بهذه الصراعات من خلال أدوات هاتين الدولتين، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ممثلة بحزب الله وحلفائه، والسعودية، ممثلة بتيار المستقبل وحلفائه. ولذلك، ولكي يحافظ لبنان على استقراره، ولو في حده الأدنى، فإن على الأطراف السياسية اللبنانية الإلتزام بالنأي بالنفس عن هذه الصراعات الخارجية حتى لا تندلع نيرانها وتمتد إلى الداخل اللبناني، وهذا الشعار التزمت به حكومة الرئيس نجيب ميقاتي منذ بداية الأزمة السورية، وكذلك الحكومات اللبنانية المتعاقبة مثل حكومة تمام سلام وحكومة سعد الحريري، وما زال هذا المبدأ: الحياد والنأي بالنفس، شرطاً أساسياً لاستمرار إستقرار الوضع الداخلي في لبنان؛ ولكن يجب تطبيق النأي بالنفس من قِبل كافة الأطراف اللبنانية دون استثناء، وليس فقط مطالبة حزب الله بالانسحاب من الساحات العربية سواء في اليمن أو سوريا أو غيرها، ومن المعلوم أن قوى ١٤ آذار متورطة في مد يد العون إلى مساندة المعارضة السورية وهي تنفذ أيضاً إملاءات المملكة السعودية، ويعلن تيار المستقبل، سعد الحريري، على رؤوس الأشهاد بأنه حليف المملكة العربية السعودية.

الفقرة الأولى: الاستقرار في لبنان

يساهم دور الدول الإقليمية والدولية في الاستقرار في لبنان خلافاً لما حدث عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. وقد نصحت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية حلفاءها في لبنان أي قوى ١٤

آذار، وتحديداً القوات اللبنانية وتيار المستقبل، بالعمل على حل الخلافات الداخلية وعدم فتح أبواب الجحيم على لبنان من خلال الأحداث التي تعصف بالجوار اللبناني، وعدم السماح لها بأن تمتد إلى الداخل وتعصف باستقرار لبنان. وبالرغم من الموقف السعودي الحاد تجاه الأفرقاء اللبنانيين المساندين للنظام السوري والمرتبطين بالجمهورية الإسلامية الإيرانية وفي مقدمتهم حزب الله، وكذلك الموقف الإيراني المتشدد من قوى ١٤ آذار، إلا أن الموقف الغربي، وبالتحديد الموقف الأميركي كان عنصراً هاماً في بقاء الساحة اللبنانية مستقرة على الرغم من بعض أصوات النشاز المنبعثة من السياسيين.

ولقد صمد لبنان حتى الآن رغم التقلبات في المواقف السياسية الدولية والمحلية والخلاف السياسي الحاد بين حزب الله وتيار المستقبل. وقام المجتمع الدولي بدور فعال في تعزيز الأمن والإستقرار من خلال اتباعه أفضل وسيلة للأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية لمساعدة لبنان في حل أو نزع فتيل الصراع الدائر في دول الجوار، لأنه يتأثر إيجابياً عندما تحل هذه الأزمات وسلبياً في حال بقاء الصراعات العربية دائرة ومحتدمة. إن سبب استقرار لبنان، ولو نسبياً، يعود إلى اتباع دول متعددة لاعبة على المسرح اللبناني والتي تمثل أنصار تحالفي ٨ و١٤ آذار، سياسة تشجيع القوى السياسية اللبنانية على إبقاء هذا البلد مستقراً وعلى مسافة واحدة من الصراعات الدائرة في الجوار، وتعتبر هذه المقاربة عين الحكمة والصواب في العمل السياسي المثالي لما لها من فوائد تعود على لبنان بالخير الكثير.

وقد ساعدت بعض الدول الخليجية وبخاصة السعودية وقطر بعض الأحزاب في شمال لبنان في بداية الأزمة السورية بمناصرة معارضي النظام السوري من الطائفة السنية في باب التبانة في اشتباكاتهم مع مؤيدي النظام السوري من الطائفة العلوية في جبل محسن، وما تبعها من أحداث أمنية وتطورات. إعتبرت هذه الدول أنه بعد تطور الأحداث السورية ورجحان كفتها لصالح النظام السوري، أن بقاء التوتر في شمال لبنان ليس من مصلحة قوى ١٤ آذار، وعلى وجه الخصوص تيار المستقبل؛ لذلك عملت هذه الدول على تهدئة الأوضاع في شمال لبنان إعتقاداً منها أن تطور الأحداث الأمنية في لبنان سيكون لصالح حزب الله، حليف النظام السوري، وبالتالي سيكون بإمكان الحزب السيطرة عسكرياً على لبنان، وإن حصل، هذا ولو إفتراضياً فإن هذا الأمر سيفقد دول الخليج وبخاصة السعودية نفوذها في لبنان ويكون الوضع برمته متجهاً على عكس ما تشتهيه سفنها.

من هنا تراجعت دول الخليج وعملت لفترة مع شركائها الإقليميين من أجل إبقاء الوضع اللبناني مستقراً خوفاً من أن يصبح تحت سيطرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال حزب الله والإمساك بمفاصل الحكم في لبنان وفرض شروطه على الأطراف اللبنانية كافة[١].

وتدعم الولايات المتحدة المؤسسات الأمنية اللبنانية الشرعية وبخاصة الجيش اللبناني، للمحافظة على الأمن والاستقرار وبقاء سيطرة السلطة الشرعية اللبنانية على البلاد.

وقد شجعت الدول الغربية على إجراء الإنتخابات النيابية في موعدها للمحافظة على المؤسسات الدستورية وتأليف حكومة وطنية تتمثل فيها جميع الأطراف السياسية وفي ظل مشاركة واسعة في السلطة والحوار بين الطوائف والأحزاب الرئيسية، بحيث لا يمكن لطرف أن يحكم دون بقية الأطراف لأن صيغة الغالب والمغلوب تولد حرباً أهلية لا يمكن للبنان تحمل نتائجها القاسية.

ويؤدي دعم الأجهزة الأمنية اللبنانية من قِبل الدول الصديقة له إلى تقوية مؤسسات الدولة الرسمية وحماية الشعب اللبناني وتأمين حضور فاعل للدولة ما يؤدي إلى تراجع الأحزاب عن فكرة الحلول محل الدولة.

<u>الفقرة الثانية: المظلة الدولية</u>

بحسب المؤشرات نجح لبنان إلى أقصى الحدود في تخفيف تداعيات احتدام الخلاف السياسي السعودي الإيراني مستفيداً من وضعه الخاص بشموله بالرعاية الدولية الحريصة على أمنه واستقراره، وذلك انطلاقاً من مصالح القوى الكبرى التي أكدت عبر وسائل دبلوماسية واضحة إلى كافة القوى الإقليمية المؤثرة في لبنان، والمقصود هنا بالتحديد "السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية" بأن الولايات المتحدة الأميركية وروسيا ومعهما فرنسا لن يسمحوا لأية قوة إقليمية أخرى بأن تتخذ من لبنان ساحة لتصفية حساباتها، وأن أمن واستقرار لبنان أولوية أميركية روسية فرنسية إلى أن ينقطع النفس.

إن استقرار لبنان يجعله أكثر مناعة في مواجهة تداعيات التصعيد الإقليمي وتحديداً الأزمة السورية في ظل المواقف الدولية الداعمة له. إلا أن تداعيات الأزمة السورية في ظل المظلة الدولية تبقى محدودة بتأثيراتها على الوضع اللبناني الذي يكاد يكون الأمثل في سائر أقطار المنطقة[٢].

---

[١] نقولا ناصيف، بيان التطمينات: ما يُعطى وما لا يُعطى، الأخبار، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٨، ص.٣.

[٢] http://www.alalam.ir/news/1467943، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/١٧.

إن هذه المواقف الدولية والأدوار التي تقوم بها هي بسبب وجود حوالي ١.٥٠٠.٠٠٠ نازح سوري في لبنان، البلد الواقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهذا الأمر لا يهدد فقط الأمن والإستقرار اللبناني بل ويهدد أمن دول شرق المتوسط بأسره؛ لذلك فإن على الدول الغربية، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية المحافظة على أمن واستقرار لبنان لأن مصالحها وأمنها واستقرارها لا يكون ولا يتحقق إلا من خلال أمن الدول المذكورة.

ولعل اعلان الرئيس سعد الحريري استقالته من الرياض في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠١٧/١١/٠٤ من خلال بيان مكتوب عبر شاشة قناة العربية، خير دليل على أن الدول الإقليمية تتحكم في سياسته. ولعل الأسباب الموجبة للإستقالة، وفقاً للبيان، الصراع الإقليمي وبخاصة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية من خلال حلفائهم في لبنان وبخاصة حزب الله وتيار المستقبل. وكانت هذه الإستقالة ستعرض الاستقرار اللبناني للتضعضع، ولكن جاءت ردات الفعل مغايرة للأهداف التي كانت متوقعة من الإستقالة بحيث أن معظم القوى السياسية في لبنان قد أعلنت رفضها لها معتبرةً أنها قد حصلت تحت الضغط وكانت خارجة عن إرادة الرئيس سعد الحريري. كما اعتبرها رئيس الجمهورية غير دستورية حيث إنها لم تقدم إلى رئاسة الجمهورية وفقاً للأصول الدستورية. وشكلت ردود الفعل هذه الرافضة للإستقالة حمايةً وصوناً للإستقرار الداخلي في لبنان. فتحركت معظم الدول المؤثرة في المنطقة وبخاصة الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا ومصر، وتوالت المواقف الدولية الداعية إلى التروي والحفاظ على الأمن والاستقرار والعودة إلى التسوية التي أتت بالعماد ميشال عون رئيساً للجمهورية والرئيس سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة، والتمسك بالنأي بالنفس واتخاذ موقف الحياد من الصراعات القائمة في المنطقة وبخاصة في سوريا واليمن.

ويعتبر الوضع اللبناني تفصيلاً بالنسبة للدول الكبرى أمام الصراعات الكبرى في المنطقة ذات الأبعاد الاستراتيجية للمنطقة، كما يعتبرون أن الاستقرار في لبنان ينبغي أن يبقى مستتباً وتحت السيطرة لأن لبنان لا يتحمل أية هزة أمنية أو إقتصادية من شأنها إحداث فوضى وإشعال حرب أهلية من جديد شبيهة بحرب العام ١٩٧٥[١].

ولكن بعد أن أصبحت الأزمة السورية في خواتيمها، لأنه من الواضح أن كفة الميزان باتت تميل إلى انتصار الجيش السوري على الإرهاب وبالتالي إلى انتصار حلفاء النظام السوري، إيران

---

[١] http://www.aljoumhouria.com/pages/view/147483، تاريخ الدخول: ٢٠١٧/١٠/٢٠.

وحزب الله المدعومين من قِبل روسيا، فالسؤال المطروح: هل تريد السعودية التعويض عن هزيمتها في سوريا ومن ورائها الولايات المتحدة الأميركية، عبر سحب المظلة الدولية في المحافظة على استقرار لبنان؟[١].

ويدفع السعوديون الوضع في لبنان إلى مزيد من التعقيد وربما الانفجار، ومن المحتمل أن تكون المتغيرات التي تطرأ على موازين القوى في الميدان السوري قد جعلت الولايات المتحدة الأميركية توعز إلى المتعاونين معها إقليمياً بإخراج الورقة اللبنانية من جديد، أي أنهم يريدون اقحام لبنان في الحرب على سوريا.

فعلى الأرجح أن الورقة اللبنانية في الظروف الراهنة هي الأخيرة المتبقية لديهم ما دام أن قرار توسيع ميدان الحرب لتصبح حرب عالمية شاملة لم يُتخذ بعد، أو أن اتخاذ مثل هذا القرار هو، ببساطة، غير ممكن.

لقد اهتز الوضع الداخلي اللبناني بعد استقالة الرئيس سعد الحريري بتاريخ ٢٠١٧/١١/٠٤، وبدأ اللبنانيون يشعرون بالخوف، وكذلك المصارف اللبنانية، فأصبحت الساحة اللبنانية مهيأة للفوضى وعدم الاستقرار بسبب ما ستحدثه هذه الاستقالة وتتمخض عنه من تداعيات، كالفراغ في السلطة التنفيذية، بخاصة لأن هذه الاستقالة جرى تقديمها بإيحاء من المملكة العربية السعودية للإمساك بالساحة اللبنانية بعدما أصبحت الأزمة السورية على سكة الحل، فاعتبرت المملكة السعودية أنها قد خسرت في سوريا مع المحور الذي تنتمي إليه بقيادة الولايات المتحدة الأميركية[٢].

لكن رد فعل الشارع اللبناني جاءت معاكسة لرغبات المملكة العربية السعودية التي أرادت من الحكومة اللبنانية اتخاذ موقف معادٍ لحزب الله، وشجب تدخله في سوريا واليمن والعراق، لكن هذه الأزمة ولدت ردات فعل تعكس تمسكاً بالوحدة الوطنية لم يشهدها لبنان من قبل، فالتفت معظم القوى السياسية حول الرئيس سعد الحريري معتبرة أن استقالته غير شرعية وأنه كان مرغماً على تقديمها، بل تلاوتها على شاشة التلفاز. وقد قام بذلك رغماً عنه وكان بإعلانها بالشكل المذكور مرغماً غير راغب فيها ولا مختار لها.

---

[١] ناصر قنديل، الحريري لا يستطيع مجاراة حزب الله بالنأي بالنفس هل تشكّل الانتخابات المبكّرة الخيار الأفضل؟، البناء، العدد ٢٥٢٦، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٧، ص. ١

[٢] روزانا رمال، استقالة الحريري خلطت «أوراق» التفاوض ... ماذا عن علاقة «كوشنير»؟، البناء، العدد ٢٥٢٧، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٨، ص. ٢

لكن المظلة الدولية ما زالت قائمة للحفاظ على أمن لبنان واستقراره، فالدول الأوروبية استنفرت دبلوماسيتها وتدخلت بشكل مباشر من أجل معالجة هذه الأزمة والطلب من المملكة العربية السعودية الكف عن التدخل في الشؤون اللبنانية من أجل منع الفتنة الداخلية بين الأطراف اللبنانية بهدف إبقاء الوضع في لبنان ممسوكاً تماماً، فلبنان لا يتحمل أية فوضى أمنية تطيح باستقراره[١].

وقد أعلن الإتحاد الأوروبي عن تمسكه بالاستقرار في لبنان، وأعدت ألمانيا تقريراً مفصلاً ووزعته على الدول الأوروبية يشير بالتفصيل إلى مدى تأثير الإستقرار اللبناني على أمن أوروبا واستقرارها بأكملها. فإذا فقد لبنان استقراره فإن ذلك يترتب على نزوح مئات الآلاف من السوريين من لبنان إلى أوروبا، عبر البحر الأبيض المتوسط، ومعهم بعض الخلايا الإرهابية النائمة التي تعيش جميعها حالاً من الردع في لبنان، لكن بمجرد وصولها إلى الدول الأوروبية فإنها ستنشط وتستفيق من جديد، وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى التحرك سريعاً لمعالجة الأزمة المستجدة في لبنان حتى لو اقتضى ذلك توجيه انتقادات سعودية وأميركية تحت عنوان تفويت فرصة حصار حزب الله.

وقد أدى التدخل الأوروبي الفوري إلى توفير مظلة وشبكة أمان بالتعاون مع بعض الدول العربية الفاعلة وبخاصة جمهورية مصر العربية لتخفيف وطأة الضغوط السعودية التي قد تؤدي إلى تفجير الوضع اللبناني بأكمله.

ومن المعلوم أن الدول تتعاطى حسب مصالحها دون الإلتفات إلى أي جهة من الجهات، لذلك فقد رأت الدول الغربية أن استقرار الوضع في لبنان هو بحد ذاته محافظة على أمنها القومي وأي اهتزاز للوضع في لبنان ستنعكس تداعياته على خارج حدوده، وبالتالي على الدول الأوروبية.

ومن هنا، نرى أنه لا خوف على استقرار لبنان طالما هناك دول كبرى من مصلحتها ابقاء لبنان على الحياد بعيداً عن الصراعات الدائرة حوله، كما تشجع هذه الدول الأطراف السياسية اللبنانية على الهدوء والابتعاد عن سياسة المحاور.

الفقرة الثالثة: النأي بالنفس من الأحداث التي تضرب المنطقة العربية

بعد عودة الرئيس سعد الحريري عن استقالته وانتظام العمل الحكومي، دعت فرنسا إلى مؤتمر دولي بشأن لبنان سُمي اجتماع مجموعة الدعم في باريس بتاريخ ٠٨ كانون الأول ٢٠١٧،

---

[١] رضوان الذيب، لبنان بين الضغط الدولي للاستقرار وبين انعكاسات الصراع الإيراني السعودي عليه، مرجع سابق، ص. ١

وقد رعى هذا المؤتمر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون. لقد كان لهذا المؤتمر دلالات بارزة من حيث توقيته والنتائج التي صدرت عنه، حيث شاركت فيه الدول المؤثرة في المجتمع الدولي على أرفع مستوى: الولايات المتحدة الأميركية والصين وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وروسيا ومصر، والمنظمات الدولية والإقليمية: الإتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والبنك الدولي ومكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان. إن الهدف من هذا الاجتماع هو دعم لبنان في المحافظة على أمنه واستقراره وسيادته، ولمواجهة تداعيات وتأثيرات الأزمة السورية على لبنان، وبخاصة أزمة النازحين وما تمثله من أعباء اقتصادية على لبنان، حيث إن اقتصاده غير قادر على تحمل أعباء هذه الأزمة. وقد شكلت المبادرة الفرنسية هذه رسالة واضحة لمن يعنيهم الأمر ومن يريدون ضرب الاستقرار الداخلي، بأن لبنان محاط بمظلة دولية ومدعوم للمحافظة على سيادته وسلامة أراضيه وعلى الصيغة اللبنانية والعيش المشترك بين جميع أبنائه[١].

إن الهدف الرئيس لهذا الاجتماع الذي انعقد بطلب فرنسي، هو إثبات الرئيس ايمانويل ماكرون حضوره على الساحة اللبنانية وعودة السياسة الفرنسية التاريخية إلى الساحة السياسية في لبنان، وقد تجلت هذه العودة بعد اعلان الرئيس سعد الحريري استقالته؛ فقد تحركت الدبلوماسية الفرنسية والرئيس الفرنسي شخصياً وعمل على معالجة الأزمة. وقد أسفرت هذه الجهود عن انعقاد مجلس الوزراء اللبناني في بعبدا بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٠٥ وخروج الحكومة بإعلان تقيدها بسياسة النأي بالنفس عن الأزمات الإقليمية والمقصود هنا بالتحديد وبشكل رئيس الأزمة في اليمن وسوريا[٢].

تمنح هذه المشاركة الدولية في المجموعة الدولية مظلة ورعاية دولية للمحافظة على استقرار الأوضاع في لبنان من تداعيات الأزمة السورية وغيرها من أزمات المنطقة؛ كما شددت نتائج هذا الإجتماع على تطبيق سياسة النأي بالنفس دون مواربة، ذلك أن للبنان مصلحة في استقراره دون تعرضه مجدداً لأي أزمات سياسية أو أمنية، كما حصل سابقاً[٣].

---

[١] سمير تويني، ماكرون يفتتح اجتماع مجموعة الدعم مظلّة لـ"النأي بالنفس" وتحضير لمؤتمرات، النهار، العدد ٢٦٤٣٥، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١٢/٠٨، ص. ١.

[٢] دون كاتب، مظلة دولية لنأي لبنان ... وتعويم للحريري ولحكومته، البلد، العدد ٤٥١٧، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠١/٠٩، ص. ١.

[٣] بدون كاتب، مؤتمر باريس يكرس الاستقرار: عدم التدخل في النزاعات وسيادة لبنان، اللواء، العدد ١٥١٠٥، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠١/٠٩، ص. ١

والأهمية الكبرى لسياسة النأي بالنفس، حسب التوافق الدولي على هذا الشعار، هو تحفيز وتشجيع المجتمع الدولي على مساعدة لبنان. والعطاء الذي اعتمد دولياً للمحافظة على الاستقرار ناتج عن اجتماع المجموعة الدولية التي وعدت بعقد ثلاث مؤتمرات دولية بشأن لبنان: الأول اجتماع باريس (٤) المقرر في آذار المقبل والمتعلق بمساعدة لبنان والاستثمار فيه، والثاني مؤتمر روما لمساعدة وتقوية الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية اللبنانية الأخرى، والثالث مؤتمر بروكسل الثاني المتعلق بمساعدة لبنان على تحمل أعباء النزوح السوري وتداعيات الأزمة السورية عليه. وتهدف كافة هذه المؤتمرات أولاً وأخيراً إلى حماية لبنان من زعزعة استقراره وبقائه سيداً مستقراً.

هنا يمكن أن نختم بالحديث الأخير فيما خص الأزمة السورية يعني القول أن مؤتمر سوتش هو خطوة كبير نحو تسوية الأزمة السورية، لكن التصعيد الميداني والعسكري سوف يؤثران على نتائج مؤتمر السلام، وأما انسحاب المعارضية السورية سيؤدي إلى تعطيل الحلول.

الخاتمة

لقد مضى على الأزمة السورية حوالي سبع سنوات منذ انطلاق الاحتجاجات والمظاهرات التي اندلعت في البداية في مدينة درعا مطالبة بمطالب حياتية واقتصادية لتحسين الوضع المعيشي لسكانها. ومن ثم تدحرجت هذه الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية إلى مناطق أخرى حتى شملت معظم أنحاء سوريا، ولم تسلم أية منطقة من هذه الاحتجاجات ما عدا الساحل السوري. وقد تطورت مطالب المتظاهرين وتصاعدت من مطالب سياسية لها علاقة بشكل النظام في سوريا وتعديل الدستور لتصل إلى حدها الأقصى عبر المطالبة بإسقاط النظام وتنحي الرئيس السوري بشار الأسد.

ولكن، وحتى الآن بقيت مطالبات واحتجاجات هؤلاء المتظاهرين الذين جرت تسميتهم فيما بعد بالمعارضة السورية، دون تنفيذ. وبإلقاء نظرة على سير احتجاجات هذه المعارضة يتبين أنه قد تسربت إليها عناصر إرهابية مختلفة وتخللها شغب واعتداءات على الأملاك الخاصة والعامة وكأنه قد خطط لهذه الاحتجاجات وجرى الإعداد لها قبل انطلاقها، من قِبل جهات خارجية لتخريب سوريا وتدميرها خدمة لمشروع الشرق الأوسط الكبير وذلك من خلال تقسيم الدول العربية المناهضة والمعادية لإسرائيل عبر تفتيت المفتت وتجزئة المجزء.

كما بقي الميدان السوري متأرجحاً بين مدٍ وجزر بين ما يسمى بالمعارضة المسلحة التي جرى دعمها من قِبل أطراف خارجية وإمدادها بكافة الإمكانيات من مال أو سلاح أو مقاتلين من خارج سوريا ومن شتى أصقاع الأرض من جهة، وبين الدولة السورية الشرعية من جهة أخرى. ففي المرحلة الأولى من الحرب على سوريا بدأ النظام السوري بالتراجع السريع أمام المعارضة السورية نظراً لكثرة عددها وحصولها على الدعم الهائل من حوالي ٨٠ دولة، وكل دولة حسبما تستطيع وبكل ما لديها من إمكانيات، وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأميركية وتركيا والسعودية وقطر، والتي كانت الأساس في دعم المعارضة السورية بكل ما تحتاجه. أما النظام السوري، وبعد أن أصبح مهدداً بالسقوط وعلى شفير الهاوية، أقدم حلفاؤه وأهمهم روسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله في لبنان على التدخل بشكل مباشر لمساعدة الدولة السورية بكل ما تحتاجه مادياً وعسكرياً وبشرياً.

وقد أدت الأزمة السورية إلى تشكيل محورين: الأول محور معارض للنظام السوري بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، والثاني محور المقاومة بقيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومساندة روسيا بشكل أساسي وكبير.

تقتضي مصلحة محور المقاومة بقاء النظام السوري برئاسة الرئيس بشار الأسد فسوريا تعتبر بمثابة جزء من الأمن القومي لروسيا وللجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تريد الوصول إلى المياه الدافئة على البحر الأبيض المتوسط، وهو ما سمي بالكوريدور الذي يمتد من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى العراق، مروراً بسوريا ولبنان من خلال حزب الله، فالبحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يزعج إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الأميركية[١].

لقد تحولت الحرب السورية إلى حرب غير معلنة بين محورين اثنين: الأول مؤيد للنظام السوري وآخر للمعارضة السورية، وقد تحولت إلى حرب إقليمية دولية تداخل فيها العامل الإقليمي في العامل الدولي والمحلي.

ومن خلال مجريات الأحداث في سوريا ومتابعتها، اقتنع جميع من لهم علاقة بهذه الأزمة أن الحل العسكري من أي طرف فيها غير ممكن، لذلك توجهت الأنظار إلى مبادرات الحل من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي ومؤتمرات جنيف المتعددة واجتماعات أستانة المتكررة، وحتى كتابة هذه الرسالة تحددت مواعيد أخرى لهذه الاجتماعات. وقد عقد بدعوة روسية في سوتشي مؤتمر للحوار الوطني السوري بتاريخ ٢٠١٨/٠١/٣٠ برعاية روسية وأممية من خلال ممثل الأمم المتحدة دي ميستورا وبحضور ١٥١١ شخصية تمثل معظم أطياف النظام السوري والمعارضين له وغياب منصة الرياض وبعض الشخصيات المعارضة الموجودة في تركيا بضغط من السعودية والولايات المتحدة الأميركية بحجة أن سوتشي لن تكون بديلاً لمؤتمرات جنيف الدولية، وأن هذا المؤتمر كانت بدايته متعثرة، ثم عاد فأقلع ونجح إلى حدٍ ما في الوصول إلى نتائج إيجابية، بحيث ٱنتهى بتشكيل لجنة لصياغة الدستور مؤلفة من ١٠٠ شخصية معارضة وموالية للنظام وذلك بالتنسيق مع دي ميستورا لصياغة دستور جديد لسوريا أو تعديل الدستور الحالي، كما تم التفاهم على الخطوط العريضة للحل في سوريا على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، وبذلك لم يتناقض اجتماع سوتشي مع مؤتمرات

---

[١] راغدة ضرغام، نقطة الانفصال الأميركي عن روسيا في سوريا، الجمهورية، العدد ٢٠٢٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٨/٠١/١٢، ص.٤

جنيف الدولية. ولكن المتغيرات الميدانية فرضت واقعاً آخر على المفاوضات في هذه الاجتماعات؛ فمن يسيطر على الأرض يعزز موقفه وموقعه. وقد تراجعت المعارضة السورية في الميدان، مما أدى إلى تراجعها عن مطالبها تدريجياً؛ فبعد أن كانت تطالب برحيل الرئيس السوري بشار الأسد، أختفى هذا المطلب وتلاشى وقد جرى سحب هذا الشرط من التداول من جانب الدول الداعمة للمعارضة السورية للقيام بأي حل سياسي للأزمة السورية.

وقد أصبح النظام السوري مطمئناً على وضعه في الميدان بعد سيطرته على معظم المناطق تقريباً، أي ما نسبته ٦٥% من مساحة سوريا بعدما كانت هذه السيطرة في بداية الأزمة السورية تبلغ ٢٥% من مساحة سوريا. وبعد أن لاحت في الأفق برودة في الأزمة السورية، عاد التدخل الخارجي التركي يفرض واقعاً جديداً عليها وتحديداً منطقة عفرين الكردية تساندها قوات درع الفرات بحجة منع إقامة دولة كردية على حدودها، كما طلبت تركيا من الولايات المتحدة سحب قاعدتها العسكرية في منبج لكي تسيطر أيضاً على تلك المنطقة وبالتالي لتقيم منطقة آمنة؛ وقد رفضت الولايات المتحدة الأميركية هذا الطلب، ما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين. إن هذه الدول تتصرف كما لو أن الأراضي السورية مباحة لها ومستباحة، لكن من الواضح أن اللعبة في سوريا قد تغيرت وبدأت كل دولة تبحث عن حصتها في سوريا بعد أن لاح في الأفق حل ما من الحلول لها.

ويشكل عام ٢٠١٨ محطة مهمة في مصير الأزمة السورية، إما الحل من خلال مؤتمرات جنيف واجتماعات أستانة واجتماع سوتشي للحوار الوطني السوري، وجميعها متممة لبعضها البعض، تحت عنوان حل الأزمة السورية، وإما ستحصل مفاجأة من خلال استفاقة الولايات المتحدة الأميركية وقيامها بخلط الأوراق من جديد من خلال رسم سياسة جديدة والتدخل في الأزمة السورية بشكل مختلف عن تدخلها السابق، ففي الأسابيع أو الأشهر المقبلة ستتم الإجابة عن هذه التساؤلات سلباً أو إيجاباً.

وهل ستلجأ الدول الداعمة للمعارضة السورية وتحديداً السعودية وقطر والولايات المتحدة الأميركية إلى تسليحها مجدداً بسلاح نوعي ومتطور من أجل تغيير الخارطة العسكرية على الأراضي السورية، وبالتالي إضعاف الدور الروسي في سوريا من أجل مشاركة هذه الدول في الحل وربح أوراق جديدة لها؟

وحتى الآن يبقى مصير الأزمة السورية غير واضح المعالم؛ فكل يوم يمر تحدث تطورات عسكرية وسياسية جديدة؛ إلا أن الملاحظ بشكل بالغ الوضوح غياب القرار الدولي المؤثر حتى وقتنا هذا يتعلق بحل الأزمة المعضلة في سوريا.

لا بدّ من الإشارة إلى أن العالم كله فوجئ بما اصطلح على تسميته "أحداث الربيع العربي" بهدف مواجهة الأنظمة السلطوية، انطلقت من تونس وسرعان ما تفشّت أو امتدّ مفعول العدوى لتشمل مصر وليبيا وسوريا والبحرين واليمن، شكّلت الأحداث مفاجئة لم تكن متوقعة حتى لحظة انطلاق شرارتها الأولى، لم يكن أحد يتصور أن بإمكان أي أحداث مهما كان حجمها أن تزعزع الأسس للأنظمة القائمة في العالم العربي.

وقد تطايرت شظايا الأزمة السورية وتأثيراتها على الدول المجاورة لسوريا، وبخاصة لبنان نتيجة للروابط التاريخية والجغرافية بين البلدين والعلاقات المتداخلة بينهما، ومنها المصاهرة، وقد تأثر لبنان بالأزمة السورية على كافة الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وما إلى ذلك.

ولكن التأثير الأهم هو التأثير السياسي بحيث تأثرت الأطراف السياسية في لبنان بما يدور في سوريا نظراً لانقسام هذه الأطراف إلى فريقين فريق مؤيد للنظام السوري، أي ما يسمى بفريق ٨ آذار بقيادة حزب الله، وفريق آخر معادٍ لهذا النظام ومساند للمعارضة السورية أي فريق ١٤ آذار بقيادة تيار المستقبل.

إن أزمة النزوح السوري إلى لبنان، والذي قُدر بحوالي مليون ونصف المليون من النازحين السوريين تسبب في وضع مأساوي خطير بالنسبة للبنان من الناحية المالية والإجتماعية والأمنية. فالفريق المؤيد للنظام، أي فريق ٨ آذار، يطالب بإعادتهم إلى بلدهم سوريا لأن ذلك أصبح ممكناً نظراً لتوفر الكثير من المناطق الآمنة في سوريا الواقعة تحت سيطرة النظام السوري. أما الفريق المعادي للنظام السوري، أي فريق ١٤ آذار، فإنه تصدى لفكرة عودة النازحين السوريين إلى بلدهم من خلال مفاوضات تجري بين البلدين سوريا ولبنان، لأن في ذلك اعترافاً بالنظام السوري وإعطاءً للشرعية، من وجهة نظرهم، ولأن مصلحتهم تقتضي بقاء النازحين السوريين في لبنان، ما يشكل قوة لهم، كما يريدون أن تكون هذه العودة من خلال مفاوضات مع الأمم المتحدة تحت المظلة الدولية.

وكان لهذا الخلاف الحاد بين الأطراف السياسية اللبنانية بشأن الأزمة السورية تداعياته وأثره الكبير على المؤسسات الدستورية اللبنانية وغيرها من المؤسسات؛ فانتخاب رئيس الجمهورية لم يتم في موعده المقرر، بل حصل فراغ رئاسي. أما على صعيد مجلس الوزراء فقد تعثر كثيراً سواء من خلال استقالة حكومة الرئيس سعد الحريري أو من خلال إطالة الفترة الزمنية لتشكيل الحكومة وخاصة حكومة الرئيس تمام سلام. وكذلك جرى تأجيل موعد انتخابات السلطة التشريعية الممثلة بمجلس النواب مرات ثلاث.

وعلى الرغم من أن لبنان وسوريا بلدين مستقلين، إلا أنه وفي حال حصول أية أزمة في أحدهما فإنها تنعكس على البلد الآخر بشكل دراماتيكي وتلقائي، وهذا ما أدى إلى استحالة اتباع لبنان سياسة النأي بالنفس، وهو الشعار الذي رُفع من قِبل الأطراف السياسية اللبنانية، لكنه بقي شعاراً فقط أما على أرض الواقع، فإن كل طرف يدعم حليفه في سوريا إما في السر وإما في العلن. فهذان البلدان كأنهما جسد واحد فإذا تأثر أي عضو فيه، فإن ذلك ينعكس على بقية الأعضاء من ذلك الجسد.

التوصيات: من خلال ما تقدم نقترح التوصيات، وأهمها:

- على النظام السوري القيام بالإصلاحات السياسية المطلوبة لإرضاء المعارضة المعتدلة.
- وعليه أن يتحول من نظام ديكتاتوري، كما يصفه البعض، إلى نظام ديمقراطي يكون الحكم فيه للشعب، ويجري فيه تداول للسلطة وعدم الاحتكار لها من قِبل فئة أو طائفة معينة من الشعب.
- على الأطراف السياسية في لبنان من فريقي ٨ و ١٤ آذار أن يضعوا مصلحة بلدهم فوق كل شيء، وذلك كأولوية واجبة التطبيق والاعتبار وألا تطغى مصالحهم الشخصية والحزبية على المصلحة العامة للمواطنين.
- وإن عليهم أن يتبعوا سياسة الحياد ما أمكن وعدم التدخل في شؤون الدول المجاورة وليس سوريا فقط.
- أن تسعى كافة الأطراف السياسية لعودة النازحين السوريين إلى بلادهم وبأية طريقة كانت لأن الأوضاع في لبنان لم تعد تحتمل على كافة الصعد.
- أن يجري تعزيز المؤسسات الدستورية واحترام مواعيد استحقاقاتها.

- أن يجري تعزيز الأجهزة الأمنية بكافة أنواعها وألا يحسب أي جهاز على طائفة معينة، وذلك من أجل وصول أصحاب الكفاءة إلى القيادة وعدم الحد من طموح هؤلاء الأشخاص.

بعد أن أصبحت الأزمة السورية أزمة إقليمية ودولية، لم يعد الحل مقتصراً على أطرافها في الداخل؛ فمعظم الدول التي تدخلت وقدمت المساعدة تريد حصة في الحل السياسي النهائي، وبخاصة إثر ما يحصل حالياً من تطورات عسكرية في محافظة إدلب، المعقل الأخير والأساسي لجبهة النصرة المدعومة من تركيا وقطر، وفي مناطق شمال سوريا حيث يتمركز الأكراد المدعومون من الولايات المتحدة الأميركية. كما يريد كل طرف أن يحصل على حصته من الكعكة السورية وتحقيق مصالحه بعد الحل النهائي بعدما حجزت سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية حصتها في هذا الحل منذ فترة زمنية بعيدة.

وعلى الأطراف السياسية اللبنانية التعقل وتغليب مصلحة بلدهم على أية مصلحة أخرى، وأن يتعظوا من الدول المتدخلة في الحرب على سوريا. فحيث تكون مصلحتهم يعجلون لتحقيقها، فالدول لا تتمسك بحكام أو أشخاص إلا إذا كانت مصالحها تقتضي ذلك، وإلا فإن هذه الدول سوف تتخلى عنهم.

وأخيراً، فإن ما يحصل في سوريا، ومن خلال متابعة الأحداث منذ بدايتها، ليس ثورة، لأنه وفقاً لمفهوم الثورة، تحتاج إلى قيادة موحدة وأيديولوجية واضحة وأقرب توصيف لما يجري في سوريا هو مؤامرة دولية اشتركت فيها كل دول العالم وربما حرب.

لائحة المراجع

لائحة المراجع العربية

المؤلفات:

١- بشارة عزمي، سوريه درب الآلام والحرية، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣.

٢- الحسن سمير، الحرب السورية، ط١، دار بيسان، بيروت ٢٠١٧.

٣- دبليوليش دافيد، سوريه سقوط مملكة الأسد، ترجمة أنطوان باسيل، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤.

٤- درويش صبر، سوريا تجربة المدن المحررة، ط١، بيروت، ٢٠١٥.

٥- ديب كمال، أزمة في سورية، ط١، دار النهار للنشر، بيروت، ٢٠١٣.

٦- ديب كمال، الحرب السورية تاريخ سوريا المعاصر، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠١٥.

٧- سري الدين عايدة العلي، البوابة السورية والعودة السورية، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٦.

٨- سورا ميشال، سوريا الدولة المتوحشة، ترجمة أمل سارة ومارك بيالو، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٧.

٩- سيد أحمد رفعت، داعش خلافة الدم والنار، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٥.

١٠- شعبان بثينة، عشرة أعوام مع حافظ الأسد، ط٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٤.

١١- شينو كريستيان، دروب دمشق، ترجمة أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٧.

١٢- الصالح عبد الله غلوم، التحولات الجيو- سياسية في الشرق الأوسط، ط١، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٦.

١٣- عبد القادر نزار، هلال الأزمات والحروب، ط١، لا دار نشر، بيروت.

١٤- عجمي فؤاد، التمرد السوري، ترجمة أحمد الشنبري، ط١، بيروت، ٢٠١٣.

١٥- عطوان عبد الباري، الدولة الإسلامية: الجذور، التوحش، المستقبل، دار الساقي، ط١، بيروت، ٢٠١٥.

١٦- عوض ميخائيل، سورية صناعة النصر، ط٣، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧.

١٧- فاعور علي، الإنفجار السكاني، ط١، مركز السكان والتنمية، بيروت، ٢٠١٥.

١٨- فضل الله حسن، حزب الله والدولة في لبنان: الرؤية والمسار، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤.

١٩- كليب سامي، الأسد بين الرحيل والتدمير الممنهج، ط٢، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٦.

٢٠- محسن محمد، وهم الحدود، ط١، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٧.

٢١- مرتضى رضوان، هكذا أرخت الثورة السورية لحيتها، ط١، دار الفارابي، بيروت، كانون الثاني، ٢٠١٨.

٢٢- مطر فؤاد، سوريا المغلوب على أمرها، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٣.

٢٣- مطر متى، الإنتفاضة السورية من الألف إلى الياء، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢، ص.١٨٣. (تأثير قطع العلاقات التجارية)

٢٤- نعمان عصام، نحو الخروج من المحنة، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٦.

٢٥- النيال عبد القادر، ماذا يجري في سوريا، ط١، الدار العربية ناشرون، بيروت ٢٠١٧.

٢٦- واكيم جمال، صراع القوى الكبرى على سوريا، ط٣، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٣.

مقالات في الدوريات:

١- أيوب حنا، الطريق إلى دمشق عبدت رسمياً، الديار، العدد ١٠١٦٦، تاريخ ٢٠١٧/٠٨/١٧.

٢- أيوب شارل، دي ميستورا فشل لجمع الطرفين على طاولة واحدة في جنيف، الديار، العدد ١٠٠١٠، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٣/٠٤.

٣- أيوب شارل، رئيس الجمهورية يخالف الدستور بعدم تطبيق المواد ٥٠، ٦٩ و ٤٩، الديار، العدد ١٠٢٤٦، تاريخ ٢٠١٧/١١/٠٩.

٤- بلوط محمد، لا تقدم في قانون الانتخاب، الديار، العدد ١٠٠٦٨، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٥/٠٦.

٥- تقي الدين رنده، كيري ولافروف يحددان مصير جنيف، الحياة، العدد ١٩٢٨٤، باريس، تاريخ ٢٠١٦/٠١/٢١.

٦- تويني سمير، ماكرون يفتتح اجتماع مجموعة الدعم مظلّة لـ"النأي بالنفس" وتحضير لمؤتمرات، النهار، العدد ٢٦٤٣٥، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١٢/٠٨.

٧- حدادة خالد، المشروع الأميركي متعثر لم يهزم بعد، الديار، العدد ١٠١٤٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٧/٢٣.

٨- الحريري ياسر، ٨ آذار: لا نقيم الدنيا ونقعدها عندما يلتقون بمسؤولين سعوديين، الديار، العدد ١٠٢٠٣، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٩/٢٦.

٩- حمية معن، سوتشي ... رسائل بالغة الدقة، البناء، العدد ٢٥٢٤، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٤.

١٠-حميدي إبراهيم، هيئة المفاوضات ترسل وفداً إلى جنيف، الحياة، العدد ١٩٢٩٣، بيروت، تاريخ ٢٠١٦/٠١/٣٠.

١١-الخوري راجح، حروب ما بعد داعش، النهار، العدد ٢٦٤١٩، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/١٧.

١٢-دون كاتب، استانة تنافس جنيف دعوة إلى حوار وطني سوري في سوتشي، النهار، العدد ٢٦٤٠٤، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٠١.

١٣-دون كاتب، بوتين يقود إتصالات دولية وإقليمية .. الجيش السوري يواصل تنظيف البوكمال، الديار، العدد ١٠٢٦٠، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٤.

١٤-دون كاتب، جنيف ٨ ينتهي بإضاعة فرصة ذهبية بسبب تعنت وفد دمشق، المستقبل، العدد ٦٢٥٩، بيروت، ٢٠١٧/١٢/١٥.

١٥-دون كاتب، دي ميستورا يحمل وفد النظام فشل مفاوضات جنيف ٨، اللواء، العدد ١٥١١٠، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٥.

١٦-دون كاتب، مظلة دولية لنأي لبنان ... وتعويم للحريري ولحكومته، البلد، العدد ٤٥١٧، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠١/٠٩.

١٧-دون كاتب، مؤتمر باريس يكرس الاستقرار: عدم التدخل في النزاعات وسيادة لبنان، اللواء، العدد ١٥١٠٥، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠١/٠٩.

١٨-دون كاتب، هل يملأ الشارع فراغ قانون الإنتخاب، الشرق، العدد ٢٠٣٥٥، بيروت، ٢٠١٧/٠٤/٢٨.

١٩-الذيب رضوان، لبنان بين الضغط الدولي للاستقرار وبين انعكاسات الصراع الإيراني السعودي عليه، الديار، العدد ١٠٢٦٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٦.

٢٠-رمال روزانا، استقالة الحريري خلطت أوراق التفاوض، البناء، العدد ٢٥٢٧، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٨.

٢١-روغانتشوف إيليا، مشروع داعش على وشك الإنهيار، الديار، العدد ١٠٢٠٦، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٩/٢٩.

٢٢-سلامه حسن، لا عودة للنازحين دون فتح حوار مع سوريا، الديار، العدد ١٠١٩٣، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٩/١٥.

٢٣-شاهين جورج، النأي بالنفس في المعاجم اللبنانية، الجمهورية، العدد ١٩٩٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١٢/٠٢.

٢٤-شديد إبتسام، هل يتم تفكيك مخيم عرسال كخطوة استباقية قبل معركة ذوبان الثلوج، الديار، العدد ٩٣٢٧، بيروت، تاريخ ٢٠١٥/٠٣/١٠.

٢٥-صعب كلادس، ماذا وراء تغريدات جنبلاط عن سوريا، الديار، العدد ١٢٠٣، تاريخ ٢٠١٧/٠٩/٢٦.

٢٦-ضاوي علي، تغطية من الراعي ودعم مطلق من حزب الله لعون في ملف النزوح، الديار، العدد ١٠٢١٢، تاريخ ٢٠١٧/١٠/٠٦.

٢٧-ضرغام راغدة، نقطة الانفصال الأميركي عن روسيا في سوريا، الجمهورية، العدد ٢٠٢٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٨/٠١/١٢.

٢٨-عاصي موسى، إحباط في استانا واتجاه إلى مشاركة وفدين للمعارضة في جنيف ٤، النهار، العدد ٢٦١٩٧، تاريخ ٢٠١٧/٠٢/١٧.

٢٩-قنديل ناصر، الحريري لا يستطيع مجاراة حزب الله بالنأي بالنفس هل تشكّل الانتخابات المبكّرة الخيار الأفضل؟، البناء، العدد ٢٥٢٦، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٧.

٣٠-قنديل ناصر، الوجود الأميركي في سورية إلى زوال، البناء، العدد ٢٦٤٤٠، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٤.

٣١-قنديل ناصر، تركيا وإيران واختبار استانة معاً، البناء، العدد ٢٣٦٠، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٥/٠٥.

٣٢-الكعكي عوني، لا تيأس من رحمة ربك، الشرق، العدد ٢٣١٣، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠٣/٠٤.

٣٣-الكعكي عوني، هل يكون الشارع بديلاً عن قانون الإنتخاب، الشرق، العدد ٢٠٣٥٥، تاريخ ٢٠١٤/٠٤/٢٦.

٣٤-مرمل عماد، الانتخابات النيابية، الديار، العدد ٩٩٧٤، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠١/٢٥.

٣٥-موسى عاصي، جنيف ٨ يختتم بلا لقاءات مباشرة على رغم من تنازلات المعارضة السورية، النهار، العدد ٢٦٤٤٠، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٤.

٣٦-ناصيف نقولا، بيان التطمينات ما يُعطى وما لا يُعطى، الأخبار، العدد ٣٣٣٥، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٨.

٣٧-هيثم نبيل، الأزمة السورية تنذر باشتباك أميركي روسي خطير يضع المنطقة كلها أمام احتمالات خطيرة ولبنان مع استمرار هشاشة وضعه الداخلي قد لا يملك تجنب مفاعيلها، الجمهورية، العدد ٢٠٢٢، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/٠١/١٢.

٣٨-هيثم نبيل، تسوية مؤقتة ... أم دائمة، الجمهورية، العدد ١٩٩٥، بيروت، تاريخ ٢٠١٧/١٢/٠٦.

٣٩–يحيى هشام، نصائح بعض الدبلوماسيين تتناقض مع المخاطر التكفيرية، الديار، العدد ٩٣٢٧، تاريخ ٢٠١٥/٠٣/١٠.

المقابلات:

١- بلوط محمد، مقابلة تلفزيونية، اللاجئين السوريين، قناة الجديد، بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٨.
٢- الحاج علي مهند، مقابلة تلفزيونية، جنيف ٨ وإجتماعات سوتشي، قناة الميادين، بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٧.
٣- خليل حسن، مقابلة تلفزيونية، تداعيات الأزمة السورية، قناة إم تي في، بتاريخ ٢٠١٧/٠٨/٣٠.
٤- السيد حسين عدنان، مقابلة تلفزيونية، التدخل الروسي بالأزمة السورية، قناة المنار، بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٠٥.
٥- ضرغام راغدة، مقابلة تلفزيونية، الحلول الدولية للأزمة السورية، قناة المستقبل، بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٧.
٦- الفرزلي إيلي، مقابلة تلفزيونية، اللاجئون السوريون لا يهدف لبنان فقط بل أوروبا، قناة المنار، بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٢.

المؤلفات باللغة الأجنبية:

1- Jacques Chirac, Mémoires - Le Temps présidentiel, Tome 2, Edition Nil, Paris, 2011, p. 161.
2- Jean Pierre Estival: La tragédie syrienne: Révolte populaire ou complot international, L'Harmattan, Paris, 2013, p. 131.
3- Jean Pierre Filiu, Le nouveau Moyen-Orient, Fayard, Paris, 2012, p. 108.
4- Jean-Loup Samaan, Les oscillations de la politique américaine face à la crise syrienne, Les Cahiers de l'Orient, Automne 2014, p.47.

5- Souhaïl Belhadj, La Syrie de Bashar Al-Asad, Editions Belin, 2013, Paris, p. 95.

مواقع الإنترنت:

- http://www.almodon.com/economy/2016/9/22
- http://www.aljoumhouria.com/pages/view/73064
- http://www.alhayat.com/Articles/16752975
- http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/10/31
- https://newspaper.annahar.com/article/466167
- http://www.alalam.ir/news/1467943
- http://lebanondebate.com/m3/news/289555
- http://www.orient-news.net/ar/news-show/82073
- http://anbaaonline.com/?p=452668
- http://www.otv.com.lb/newsB.php?id=5764
- https://elbadil-pss.org/2017/05/24/
- http://www.orient-news.net/ar/news-show/79670
- http://carnegie-mec.org/2012/12/11/ar-pub-50324
- http://www.aljumhuria.net/ar/261/
- http://www.almodon.com/economy/2016/4/17
- https://newspaper.annahar.com/article/407192
- http://www.aljoumhouria.com/pages/view/147483
- http://janoubia.com/2017/10/02/
- http://elmarada.org/217915/
- http://arabic.sputniknews.com/arab-world/201707051024919420
- http://mtv.com.lb/news/722840

- http://www.tayyar.org/News/Lebanon/160057
- http://www.lbcgroup.tv/news/world/319878
- http://www.almanar.com.lb/114541
- http://www.at-watan.com/news-details/id/97866
- http://elaph.com/Web/opinion/2016/10/1113525.html
- http://buyerpress.com/?p=36675
- http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124514222414151.html.
- http://alrai.com/article/515433.html
- https://www.enabbaladi.net/archives/46993
- http://www.alhayat.com/Articles/650232
- http://www.masrawy.com/News/News_PublicAffairs/details/2015/3/16/480211/
- https://www.eggnews.net/1118027/
- https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

الفهرس